الجمهـورية الجزائـرية الديمـقراطية الشعـبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l Enseignent Supérieur et la Recherche Scientifique
جامعة محمد خيضر –بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
Université Mohamed KHIDHER–Biskra
Faculté des Science Economiques,
Commerciales et des Science Gestion
Département des Science Economiques
المرجع: | ق.ع.إ |2013
Réf : /D.S.E/ 2013

الموضـــــــــــــوع

تأثير العولمة الماليـــــــــة على النظام البنكـــي

الجـــــزائري

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية و نقود

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

- **حفصاوي إلهام** **د| مرغاد لخضر**

السنة الجامعية 2013/2012

الإهـــــــــداء:

إلى شمعة عمري، بلسم جراحي، أمل حياتي و بسمة دنيتي إلى من سرى حبها في جسدي مع دمي، إلى من غمرتني بحنانها و أحاطتني بدعواتها إلى من كانت أروع ما وهبني الخالق عز وجل إلى من لا تكفيها كل الكلمات قدرها أمي الحبيبة **حيزيـة** رعاها الله وحفظها

إلى الغالي الذي اقتبست منه لقبي، إلى المرشد الموجه الذي فتح لي درب الحياة وأنار لي طريقي لتخطي الصعوبات إلى من غرس فيا روح الطموح واعتز بوجوده في هذه الدنيا وإلى من منحني كل شيء بلا من ولا حساب أبي الغالي **سعيد** أطال الله في عمره

الى اعز انسان لي اخي **وليـــــــد**

إلى من تقاسمت معهم دروب الحياة و أحببتهم

أخواتي **(سماح، ليليا، مونية و سارة)**

إلى أستاذي والمشرف على مذكرتي **مرغاد لخضر**

وإلى من كانت لي بمثابة الصديقة الوفية **عريوة ربيعة**

الى من ساعدني ووقف بجانبي وكان له الفضل في انجازي لهذا البحث **حودا ابوبكر**

إلى رفقائي في الدرب الجامعي (**سوسو، ريمة، بسمة،صبرينة، حليمة، لطفي،فتحي**)

إلى كل أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الجامعي

إلى كل عزيز ذكره القلب ولم تسعه صفحتي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع .

شكـــــر وعرفان:

امتثالا لقول المولى عز و جل:

{و لئن شكرتم لأزيدنكم }

Hرفع شكري لله أولا و آخرا على توفيقه لي بإتمام هذا العمل المتواضع

و امتثالا لقول رسول الله محمد صلى الله عليه و سلم:

{ من لا يشكر الناس لا يشكر الله }

أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى الأستاذ المشرف: 'د.مرغاد لخضر'

شكر خاص إلى 'حودا ابو بكر' الذي شجعني و ساعدني في هذا البحث من جميع النواحي على كل المجهودات التي بذلها معي

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر و التقدير إلى كل من ساعدني و مد لي يد العون من بعيد أو قريب

الملخـــص:

يعالج هذا البحث موضوع تأثير العولمة المالية على النظام المصرفي الجزائري، حيث تهدف هذه الدراسة الى إبراز موقع النظام المصرفي الجزائري في الاثار التي ترتبت عليه في ظل العولمة المالية والتحديات التي يقوم بها والإتجاهات الحديثة له.

وقد أظهرت نتائج التحليل أن العولمة المالية أن العولمة المالية أحدثت تأثيرات إيجابية وسلبية عديدة على الجهاز المصرفي الجزائري، فالإيجابية ظهرت من خلال عمليات الإندماج المصرفي والتي كانت منعدمة تماما في الجزائر والتحول إلى البنوك الشاملة التي تسعى بدورها إلى تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر من المدخرات.

بينما الأثر السلبي البالغ للعولمة على الجهاز المصرفي الجزائري ظهر في تعرضه إلى أزمات حادة أدت إلى تدهور قيمة العملة المحلية، ضف إلى ذلك إنتشار العمليات المغشوش فيها كظاهرة غسيل الأموال.

ومن هذا المنطلق و في ظل هذه التظاربات سعت الدراسة إلى اقتراح عدد من التوصيات للرفع من أداء النشاط المصرفي والتخفيف من حدة السلبيات.

المقدمة العامة

تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي تحولات كبيرة أهم ما ميزها إزالة القيود وتحرير المعاملات الاقتصادية التي تحول دون تحركات السلع والخدمات ورأس المال والعمالة وظهور الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بكل أبعادها والتحول إلى آليات السوق وهنا تحول الاقتصاد العالمي إلى سوق موحد واتساع نطاق المنافسة، حيث إن هذه التحولات الأخيرة التي جسدت لنا ظاهرة جديدة اصطلح عليها اسم العولمة والتي تشمل جميع الجوانب خاصة الاقتصادية والتي انساب على أثرها الجانب المالي في قالب جديد يدعى العولمة المالية التي تثير جدلا واسع النطاق من حيث آثارها وأبعادها ومن ثمة بدأ الاقتصاد العالمي يتجه نحو نموذج جديد ووحيد في ظل المنافسة والابتكارات التكنولوجية.

وباعتبار النظام المصرفي بمختلف أجهزته القلب النابض لاقتصاد أي دولة فهو يلعب دورا أساسيا في تخطيط و تنفيذ مختلف السياسات المالية الاقتصادية فهو المرآة العاكسة لتقدمها أو تأخرها، وفي هذا الإطار قامت الجزائر بإصلاح المنظومة المصرفية تدريجيا و رغم أنهم حققوا بعض التقدم إلا ان عملية الإصلاح في جوانب لا يزال تعتريه بعض المعوقات، لذا بدا ضروريا الاهتمام بهذه الإصلاحات لأن له مبررات و لعل أهمها إن هذا النظام أصبح أحد مكابح مسار التنمية في بلادنا نظرا لوتيرة أعماله البطيئة التي لم تساير التحولات التي باشرتها الجزائر في ظل العولمة، حيث يعد القطاع المصرفي من أكثر الأنشطة تأثرا بمظاهر العولمة وخاصة العولمة المالية و الآثار الناجمة عنها على الجهاز المصرفي الجزائري قد تكون سلبية وقد تكون ايجابية وتصبح المهمة ملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي هي تعظيم الايجابيات و تقليل السلبيات.

وهذه التحولات فرضت على النظام المصرفي الجزائري مواجهة تحديات العولمة المالية وأهم الاتجاهات الحديثة لتحسين أداءه وتطويره ووصوله إلى المستوى الذي يتدارك على الأقل المستوى المطلوب.

إشكالية البحث:

ما مدى تأثير العولمة المالية على النظام المصرفي الجزائري ؟

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما هي العولمة المالية؟ وكيف نشأت؟
- ما العوامل المفسرة لها؟ والمخاطر الناجمة عنها؟
- ما أهم الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر؟
- ما مدى تأثر الجهاز المصرفي الجزائري بالعولمة؟ والاتجاهات الحديثة له؟

فرضيات البحث:

- العولمة المالية تعتبر ظاهرة حديثة نسبيا، فلهذا آثارها تتبع نشأتها.
- يعود تطور العولمة المالية إلى زيادة المعاملات الدولية بسرعة كبيرة وخاصة مع التطور التكنولوجي الذي يعرفه العالم.
- من خلال قانون النقد والقرض جاءت أهم الإصلاحات.
- لم يكن الأثر الكبير الإيجابي بالقدر السلبي.

مبررات اختيار الموضوع:

إن أهم الأسباب التي أدت بنا لدراسة هذا الموضوع دون غيره من المواضيع عالمية الموضوع و للإدراك والفهم الفعلي للأسباب الكامنة وراء هذا الموضوع ثم العرض والتشخيص والعمق في المفاهيم الناتجة عن حداثته ومن اجل نزع الالتباس المحاط بها وهذا بما أمكن في إطار شمولي لا يهمل بقية الجوانب تماشيا مع طبيعة الموضوع وبالإضافة إلى الرغبة الشخصية في تناول مواضيع ذات السمة الاقتصادية الدولية فهي الدافع الأول لاختيار الموضوع زد على ذلك مدى ارتباطه وملاءمته مع تخصصنا والتطرق لهذا الموضوع بغية فتح مجال البحث للمهتمين مستقبلا.

أهداف وأهمية الموضوع :

إن أهمية دراستنا لهذا الموضوع " تأثير العولمة المالية على النظام المصرفي – حالة الجزائر – و معرفتنا لحقيقته و آفاقه تمكننا من تقديم بعض الحلول و لو كانت بسيطة .

منهج الدراسة :

ومن أجل التحقق من الفرضيات المطروحة والإحاطة بكل جوانب الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي كحتمية لطبيعة الموضوع ذلك أنه يقوم على تحليل المتغيرات التي تربط العولمة بالنظام المصرفي، إضافة إلى النهج التاريخي من خلال التطرق إلى نشأة العولمة المالية و أهم مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري بصفة خاصة من أجل الوصول إلى الدوافع الحقيقية للموضوع .

تقسيمات البحث:

ولتغطية الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث كالتالي:

الفصـل الأول:

العولمة والعولمة المالية من خلال التطرق إلى المبحث الأول: ماهية العولمة و فيه تعريف العولمة و مراحل تطورها، أهدافها و مظاهرها الاقتصادية، أبعادها و أدواتها الاقتصادية، مؤسسات العولمة أما المبحث الثاني: ماهية العولمة المالية و فيه تعريف العولمة المالية و نشأتها و تطورها، مؤشراتها و مظاهرها وأخيرا مزايا و مخاطر العولمة المالية.

الفصل الثانـي:

النظام المصرفي الجزائري و هذا بالتطرق إلى دراسة لواقع النظام المصرفي من خلال نشأته ، تنظيمه، هيكله وخصائصه بالإضافة إلى أهم الإصلاحات المصرفية التي طرأت عليه.

الفصل الثالث:

الاتجاهات و التحديات للنظام البنكي الجزائري في ظل العولمة المالية وهذا بالوقوف عند أهم الآثار والتحديات للعولمة من طرف الدولة الجزائرية.

صعوبات البحث:

أثناء إنجازنا لهذا البحث صادفتنا بعض الصعوبات ترجع إلى تضارب بعض المعلومات من مختلف المراجع، بالإضافة إلى قلة المعلومات فيما يخص حالة الجزائر لكونها دولة ليس لها الأثر الكبير في هذا الموضوع.

نرجو في الختام إن نكون قد فزنا بأجر الاجتهاد والإصابة وإذا لم يكن ذلك، فحسبنا أننا حاولنا والله المستعان.

تمهيد:

إذا كانت العولمة بسيطة في الشكل إلا أنها معقدة في المضمون ولها العديد من الجوانب ذات الطابع المميز الذي يجعلها كظاهرة مميزة لها آثار في جوانب كثيرة (الاقتصادي، الاجتماعي،الثقافي...) وبالتالي فالعولمة متعددة: عولمة الاتصالات والمعلومات، عولمة الثقافات والأديان والأفكار، عولمة التفاعلات الايكولوجية، عولمة الإستراتيجية المهيمنة وعولمة المبادلات الاقتصادية والتجارية والمالية وتعتبر العولمة عموما عالما بلا حدود.

وظهر التحول نحو العولمة الاقتصادية في ضوء التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية خاصة تلك التي شهدها الربع الأخير من القرن العشرين بحيث تحول الاقتصاد العالمي بالفعل إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

وتنقسم العولمة الاقتصادية إلى العولمة الإنتاجية والعولمة المالية والتي سيتم التركيز عل ى هذه الأخيرة في هذه الدراسة والتي تنامت منذ عقد التسعينات وتمثلت بالتشابك والترابط شبه الكامل بين الأنظمة المالية والنقدية لمختلف الدول، بدأت بإجراءات التحرر المالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وإزالة القيود أمام حركة رأس المال عبر تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات.

وعلى هذا الأساس سنتطرق عبر هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

- المبحث الأول: ماهية العولمة.
- المبحث الثاني: ماهية العولمة المالية.

المبحث الأول: ماهيــة العولمة

العولمة ترتبط في أذهان الكثير من الناس والرقي والانفتاح الاقتصادي ومع أن مفهوم العولمة لا يقتصر على الجانب الاقتصادي بل يشمل الجوانب الاقتصادية والبيئية والثقافية والسياسية إلا أن الجانب الاقتصادي هو أبرز مظاهر العولمة.

المـطلب الأول: تعـريف العولمة ومراحل تطـورها

الفــرع الأول: تعريف العولمة

يشير مصطلح العولمة إلى تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والوزن والحجم في مجالات متعددة و أهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بحيث تنمو عمل يق التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي وتكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي. ولعل من الواضح أن هذا التعريف للعولمة يركز على أنها عملية متعلقة بتعميق الاعتماد المتبادل وتوحيد الاقتصاد العالمي حيث تزداد فيه نسبة المشاركة في التجارة العالمية على أساس إعادة النظر في مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي، والوصول إلى نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي[1].

- **العولمة اصطلاحا:**

لقد أعطيت عدة تعاريف للعولمة، و إن اختلفت بعض الشيء في تحديدها أو بعض جوانبها وذلك بالنظر إلى المنطلق الذي عرفت على أساسه حيث كانت أولى التعاريف اقتصادية كون أن العولمة كان ينظر إليها من الزاوية الاقتصادية لا غير.

❖ حيث عرفها الدكتور'وهبة الزحيلي': "أن العولمة في المفهوم الاقتصادي تعني سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع والأموال والأفكار بين مختلف الدول على نطاق الكرة الأرضية"[2].

❖ كما عرفها الدكتور'Gérand de la pradelle ' :"بأن العولمة تدعيم للإتجاه الطبيعي لاقتصاد السوق الذي يشمل علاقات السوق، فالكل يبيع والكل يروج للثقافة الحيَة"[3].

---

[1]. محمد سعد، ظاهرة العولمة، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 19.

[2] . وهبة الزحيلي، لدينا دعوة إسلامية و لكن لا سواء، مجلة الدعوة، جامعة الأردن، العدد1876 ، 2003، ص: 29.

[3]. Gérand de la pradelle ,Juridicisation de la société et globalisation, article de livre, le droit dans mondialisation, universitaire de France,paris,2001,p25.

وقد أعطى الفقه الإسلامي تعريفا للعولمة: "بـأنها تعني في شكلها ومظاهرها سهولة الانتقال في السلع والأفكار ورفع الحواجز بين الشعوب والأمم، بحيث أصبح العالم أشبه ما يكون بقرية كونية صغيرة وذلك نتيجة التقدم التكنولوجي المعاصر، وما تم ابتكاره من صيغ للتعامل الدولي منها التكتلات الإقليمية الدولية ومنظمة التجارة العالمية والشركات العابرة للقارات"[1].

ولما انتشرت العولمة وامتدت للمجالات الأخرى ولاسيما الحسّاسة منها كحقوق الإنسان، الجانب الثقافي، السياسي، الاجتماعي، العسكري، أعطيت لها تعاريف شاملة ولعل من أهم هذه التعاريف الجامعة:

- تعريف الدكتور'صالح بن غانم البدلان' بأنها:"أسلوب عالمي تهدف إلى إزالة الحواجز الزمنية والمكانية والثقافية والسياسية والاقتصادية بين الأمم والشعوب"[2].
- وتعريف 'إسماعيل صبري' للعولمة بـأنها :"ذلك التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتماد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة"[3].

وما يمكن استنتاجه مما سبق أن العولمة بمفهومها المعاصر ما هي في الحقيقة إلا: "سعي الدول المتقدمة عن طريق تفوقها العلمي والتقني والمادي للسيطرة على باقي الدول ولاسيما المتخلفة منها اقتصاديا واجتماعيا وتربويا وسياسيا في إطار علاقة مبررة بدعوى مساعدتها على التنمية الشاملة وتحقيق العدالة في الاستثمار والرفاه للجميع".

ونحن نرى أنَّ العولمة كما ينبغي أن تكون، أو ما يعرف بالعولمة المقبولة عالميا وهي كما عرفها الدكتور: 'عبد الله بن المحسن التركي' بقوله: "العولمة هي توظيف التقدم العلمي التقني المعاصر لتحقيق الأمن و السلام العالميين والسعي لتحقيق الرفاه لجميع دول العالم وبناء علاقات هذه الدول على أساس الاعتراف بالتَّعددية الثقافية والخصوصية الدينية والحضارية"[4].

---

[1]. قرار رقم 134(8|14) لمجلس مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة الرابعة عشر المنعقدة بالدوحة (قطر) بتاريخ 08-13 ذو القعدة 1423 هـ الموافق ل 11-16 يناير 2003.

[2]. صالح بن غانم البدلان، الشباب والانفتاح العالمي، مجلة الدعوة، العدد 1877، الرياض، 2003، ص: 33.

[3]. عبد القادر تومي، العولمة من الاقتصاد إلى الايدولوجيا، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2009، ص: 23.

[4]. عبد الله بن عبد المحسن التركي، موقف الإسلام من العولمة في مجال الديمقراطية و حقوق الإنسان و السلام و الأمن، مجلة دراسات إسلامية، العدد الرابع، الرياض، 1422 هـ، ص: 219.

الفــرع الثانــي: مراحل تطور العولمة[1]

بدأت الجذور الأولى للعولمة منذ الستينات والسبعينات ثم تسارعت واتسعت في الثمانينات بحيث يمكن القول بأن العالم على مشارف التسعينات كان قد أصبح قرية مالية واحدة، واندمج النشاط المالي في العديد من الدول مع الاقتصاد العالمي، بحيث أصبح بالإمكان الحديث عن دولية النشاط المالي والاندماج في الأسواق المالية.

أولا: مرحـلة تدويل التمويل غير المباشر

استمرت هذه المرحلة من سنة 1960 وحتى سنة 1979 وتميزت بما يلي:

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية المغلقة بصورة مستقلة.
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية.
- ظهور وتوسع أسواق الأورو دولار بدءا من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية(للإشارة فإن أسواق الأورو دولار هي أسواق فيما بين البنوك).
- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية آنذاك(الجنيه الإسترليني والدولار)، وذلك مع نهاية عشرية الستينات.
- انهيار نظام واتفاقية 'بريتن وودز' عام 1973 ، وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب، مما مهد بتطبيق نظام أسعار الصرف العائمة أو المرنة وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.
- ظهور أسواق الأوراق المالية المدينة مثل سندات الخزينة.
- اندماج البيترو دولارات في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول وتجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة للبترول فاقت احتياجاتها من التمويل، فمثلا سجلت دول الخليج العربي فائضا مقداره 360 مليار دولار خلال ثماني سنوات(1974–1981) مما زاد في نسبة الإدخار العالمي وظهور القروض البنكية المشتركة.
- انتشار البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم والتي منحت العديد من القروض الدولية.
- بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.
- ظهور أسواق الأوراق المالية المشتقة كالمستقبليات والاختيارات على العملات وأسعار الفائدة.
- ارتفاع العجز في موازين المدفوعات للدول المتقدمة لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية.

[1]. حسن كريم حمزة، العولمة المالية و النمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص ص: 19–20.

ثانيــا: مرحـلة التحرير المالـي

امتدت هذه المرحلة من سنة 1980 إلى سنة 1985 وتميزت بما يلي:

- المرور إلى مالية السوق واقتصاد السوق المالي على غرار اقتصاد السوق، صاحب بذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية ببعضها البعض وتحرير القطاع المالي.
- تسهيل حرية حركة رؤوس الأموال من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، لذا اعتبرت الخطوة الأولى لعملية انتشار واسعة للتحرير المالي والنقدية على المستوى المالي.
- التوسع الكبير في أسواق السندات وارتباطها على المستوى الدولي وتحريرها من كافة القيود الشيء الذي جعل الدول الصناعية الكبرى تمل العجوزات في ميزانياتها عن طريق إصدار وتسويق تلك الأدوات المالية في الأسواق المالية العالمية لاسيما سندات الخزينة.
- توسع وتعميق الإيداعات المالية بصفة عامة التي سمحت بتجمع كميات ضخمة من الإدخار العالمي وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات والنمو السريع في الأصول المالية المشتقة بصفة خاصة.
- توسع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار وهي صناديق تتوفر على أموال ضخمة هدفها الأساسي هو تعظيم إيراداتها في مختلف الأسواق العالمية.

ثــالثا: مرحلة التعميم وضم الأسواق الماليـة الناشئة

امتدت هذه المرحلة من 1986 وحتى الآن وتميزت بما يلي:

- تحرير أسواق الأسهم وقد كانت الانطلاقة من بورصة لندن سنة 1986 بعد إجراءات الإصلاحات البريطانية وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك بتحرير أسواق أسهمها مما سمح بربطها مع بعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات.
- ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداء من أوائل التسعينات وربطها بالأسواق المالية العالمية بشبكات الاتصال وتسجيل أدوات مالية أجنبية فيها الشيء الذي زاد من تدفق رؤوس الأموال نحوها.
- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية والتي تسببت في إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية لاسيما في الولايات المتحدة.
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة وهذا باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكات التعامل العالمية.

- زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف.
- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها.
- توسع التمويل المباشر(اللجوء إلى الأسواق المالية) أو تغطية الدين العام بواسطة الأدوات المالية حتى من طرف دول ومناطق خارج دول منظمة التعامل والتنمية.

المطلب الثاني: أهداف العولمة و مظاهرها الاقتصادية

الفرع الأول: أهـداف العـولمـة

إن العولمة حقيقة واقعة، وهي حقيقة تعني ذاتها، وتعرف جيدا ملامح ومعالم هذه الذات، وهي أيضا تحيط بمضمون حقيقتها الموضوعية. فالعولمة تحقق شفافية التواصل وعلنية الاتصال، وتحقق فوق ذلك وحدة العالم بغير حواجز أو حدود. إن قوى العولمة تزداد جيشانا، وتخلق حركات جديدة دافعة لتحقيق العديد من الأهداف التي تحددها وتختارها الصفوة والنخب المثقفة. فالقوى الاقتصادية الدافعة في إتجاه العولمة قوى تمتاز بكونها مفكرة، بكونها تملك الكثير من قوة التأثير، ومن عناصر الجذب، وتملي على الآخرين الاستجابة إلى هذا التأثير، بل والاندماج فيه كعنصر فاعل ومؤيد له.[1]

أولا: الأهـداف الرئيسيـة للعـولمـــة[2]

يمكن الإحاطة بالأهداف الرئيسية للعولمة كما يلي:

- تفكيك وإزالة التوجهات الجزئية المحلية القومية وتصحيحها من الداخل باعتبارها عبء على كاهل العولمة.
- بناء هياكل إنتاجية مثلى للسلع والخدمات و الأفكار قائمة على امتلاك مزايا تنافسية للأفضل والأرقى والأحسن على مستوى العالم كله.
- إعطاء الفرصة كاملة لقوى الابتكار والتحسين والتطوير والتنمية و الإنماء لتتفاعل مواهبها وممكناتها بشكل كامل على مستوى العالم كله.
- الانطلاق إلى أفاق شاسعة و نطاقات واسعة و مجالات غير مسبوقة من وحدة الإنسانية وتحالف البشرية في إطار الكون المتعاظم.

ثـانيـا: الأهـداف الاقتصـادية للعـولمـة

طرح مؤيدو العولمة أهداف علنية جذابة من بينها:

[1] . محسن احمد الخضيري، العولمة، مقدمة في فكر و اقتصاد و إدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، 2000، ص: 111.

[2] . محسن احمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، 2001، ص:147.

- إن العولمة تهيئ الفرص للنمو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي.
- العولمة تزيد حجم التجارة العالمية و تنعش الاقتصاد العالمي.
- العولمة تقرب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة و رأس المال، علما أن الهدف يعني عولمة الاقتصاديات العالمية وصيغها بالرأسمالية.
- العولمة تحل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن أن تحلها الدول بمفردها مثل إنتشار أسلحة الدمار الشامل و انتشار المحذرات و قضايا البيئة بانتقال الأيدي العاملة من دولة لأخرى.

وهذه الأهداف تنادي بها المنظمات الرئيسية التي تلعب دورا في العولمة الاقتصادية كالبنك الدولي وصندوق النقدي الدول ومنظمة التجارة العالمية، وفرض توسيع النظام الربوي وربط اقتصاديات الدول المتخلفة باقتصاديات الدول الرأسمالية والسيطرة على الدول النامية بقصد نهب مواردها وثرواتها والقضاء على الهوية الثقافية والوطنية للإنسان وتغيير مفهوم الأسرة القائم على القيم الاجتماعية الفطرية وإضعاف دور الدولة.

الفرع الثاني: المظاهر الاقتصادية للعولمة

تتمتع العولمة بعدة ملامح ومظاهر اقتصادية من أبرزها ما يلي:

أولا: تغير شكل وطبيعة التنمية

فبعد أن كانت التنمية تعتمد أساسا على تعبئة الفوائض والتمويل الذاتي تحولت إلى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية والشركات المتعددة الجنسيات وأصبحت التنمية هي تنمية الفوائض والمدخرات (الاستهلاك) كناتج أساليب الاستهلاك الترفيهي المتزايد تحت ضغط الآلة الإعلانية الكبيرة، التي أدت إلى عجز مزمن في موازين المدفوعات وتفاقم ازمة الديون في العالم الثالث وتركيز التنمية على الجانب الاقتصادي فقط، وإهمال الجوانب الاجتماعية والثقافية، مع اعتماد نظام السوق ليكون أساسا للتنمية في مختلف دول العالم.

ثانيا: تضاعف التجارة الدولية في السلع والخدمات

فقد تضاعفت صادرات السلع للفترة 1948–1997 بنسبة 6 ٪ سنويا والإنتاج العامي الإجمالي تضاعف سنويا بنسبة 3.7 ٪ أما السلع الصناعية فقد تضاعفت 17 مرة والإنتاج العالمي الإجمالي تضاعف 8 مرات فقط.

ثالثا: تزايد التدفقات الاستثمارية المباشرة

تدفقت رؤوس الموال الأجنبية بين الدول خلال العقد الماضي بصورة ملحوظة، مما أدى إلى ارتفاع دخول الدول الصناعية الرأسمالية والتسابق لاستقطاب واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق الصناعات ومناخ الاستثمارات وتقديم الحوافز والمزايا والتسهيلات[1].

رابعا: اندماج الأسواق العالمية

تنامت عمليات اندماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال في الآونة الأخيرة [2] الأمر الذي يعد من ابرز المظاه ر الاقتصادية للعولمة، حيث يتحقق إندماج أسواق السلع بانخفاض التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية وتطورات عمليات الاندماج من خلال منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الجات، التي تناولت خفض التعريفات الجمركية للسلع الصناعية والزراعية وتنامي تجارة الخدمات والملكية الفردية، بينما اختص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باندماج الأسواق المالية.

خامسا: الاندماج المالي[3]

تنامت مسيرة العولمة في أسواق النقد وتزايدت المعاملات المالية العابرة للحدود وفرضت العولمة المالية نفسها بواسطة اندماج أسواق الأوراق المالية والتامين وفعاليات المصارف العابرة للحدود والواسطة العالمية للدفع، وتحرير تجارة الخدمات المصرفية وانتشار العمليات المصرفية الالكترونية.

إن هذه الظروف وضعت الجهاز المصرفي و المالي في الدول العربية إلمام تحديات كبيرة يتطلب منها العمل على تبني برامج عمل مكثفة لإصلاح أوضاعها المالية والإدارية والفنية، وفتح المجال لعمل البنوك الخاصة وفروع البنوك الأجنبية لمزاولة العمل فيها، وتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، وخلق بيئة تنافسية لرفع كفاءة الجهاز المصرفي ككل.

سادسا: تقدم مجالي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

سابعا: سياسة التحرر الاقتصادي

أقر تحرير التجارة دوليا بعد مفاوضات الجات و إنشاء منظمة التجارة العالمية وقد أدى ذلك إلى للإسراع في إجراء عملية العولمة الاقتصادية، فتحرير التجارة أدى إلى انفتاح الأسواق والسلع والخدمات وسهل اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، وقد قللت هذه السياسة نفوذ الحكومات والدول في الاقتصاد وانخفاض الحواجز الجمركية وتحرير القوانين أمام تجارة الخدمات والاستثمار الأجنبي.

---

[1] . رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وأثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993، ص: 15.

[2] . ضياء قريشي، العولمة: فرص جديدة و تحديات صعبة، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1996، ص:39.

[3] . عبد المنعم محمد الطيب، العولمة الاقتصادية على المصارف، نظرة شمولية ، المعهد العالمي للدراسات المصرفية والمالية، السودان الخرطوم، بحث منشور على الانترنت.

ثامنا: التأثير على الدول النامية

أدت العولمة إلى معاناة متزايدة في الدول النامية نظرا لافتقارها للإمكانيات التقنية والاقتصادية التي تؤهل هذه الدول للدخول في منافسة متكافئة مع مؤسسات الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات، مما يهدد المجتمعات في الدول النامية بالتأخر والتخلف، وتحويلها إلى مستهلك لإنتاج العولمة فقط وليس لها أي دور في تأسيسها وتطويرها.

المطلب الثالث: الأبعاد الاقتصادية للعولمة وأدواتها

الفرع الأول: الأبعاد الاقتصادية للعولمة[1]

تعتمد العولمة على فتح الأسواق وانفتاح اقتصاديات مختلف دول العالم على بعضها البعض والاعتماد على المزايا التنافسية في التبادل الدولي النابعة من التمتع بوفرات الحجم الكبير ومن هنا جاءت ظاهرة الاتجاه إلى الاندماجات العملاقة بين الشركات والبنوك الكبرى وبعضها البعض من ناحية وبين البنوك والشركات من ناحية أخرى. وقد ترتب على ذلك تحقيق وفرات غير مسبوقة تتمثل في تناهي ضالة تكلفة الوحدات المنتجة إلى أدنى الحدود رغم ارتفاع حجم الإنفاق على البحوث والتطوير والزيادة في التكاليف الثابتة الكلية.

وتعتمد العولمة كذلك على النظم التسويقية المتطورة لمساعدة المنتجات على الوصول إلى المستهلك في أي مكان في العالم بأقصى سرعة ممكنة أو البائع على مستحقاته المالية بأسرع واضمن وسيلة فعالة و ذلك من خلال النظم الالكترونية وباستخدام شبكة الانترنت العالمية أو ما يعرف بالتجارة الالكترونية.

وتهدف العولمة مما سبق إلى إلغاء حواجز الزمان والمكان على مستوى العالم كله بحيث يصبح السوق عالميا والإنتاج عالميا والاستثمار عالميا ورأس المال عالميا وصولا إلى المستهلك العالمي النمطي والمنتج العالمي النمطي الذي يحمل كودا رقميا يطلب على أساسه أو يستدعي للانتقال إلى أي مكان في العالم. و ذلك مع الاستعانة بالمجهودات الترويجية ذات الطابع العالمي كذلك مثل الإعلان والدعاية في كافة وسائل الإعلام العالمية والشراء بالهاتف أو بالبريد الالكتروني.

وترتبط عولمة البورصات والبنوك وشركات التامين بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد القائم على حرية انتقال الخدمات وعناصر الإنتاج عبر أنحاء العالم اعتمادا على المزايا التنافسية كذلك في جودة الخدمات وكفاءة عمل البورصات وحرية وقابلية العملات للتداول عالمي.

الفرع الثاني: الأدوات الاقتصادية للعولمة[1]

[1] .حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد و فساد العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص ص: 121-122.

أولا: المنظمات الاقتصادية الدولية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية انشات الدول الغربية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان لعبا دورا في إغراق الدول المستهدفة بالديون، بحيث يصبح اقتصاد هذه الدول متخبطا ويصعب عليه ملاحقة خدمة الديون وفوائدها المتراكمة، حيث تولى صندوق النقد الدولي إدارة السياسة النقدية الدولية وتسهيل استقرار أسعار صرف العملات بينما اختص البنك الدولي بإدارة السياسات المالية الدولية.

ومن ثم إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995 ليستكمل بها الإطار المؤسسي الدولي على الصعيد الاقتصادي، و لتعد ابرز أدوات العولمة الاقتصادية، التي كانت لها تداعيات كثيرة

وهذه المنظمات تسيطر عليها الدول الصناعية وتوجهها لتحقيق مصالحها، ورأسها عولمة الاقتصاد الدولي، وإضعاف نفوذ الدول النامية في تلك المنظمات لتصبح عاجزة عن تمثيل نفسها تمثيلا جيدا. وتشمل عضوية منظمة التجارة العالمية أكثر من 140 دولة يمثلون أكثر من 90٪ من التجارة العالمية.

لقد قامت منظمة التجارة العالمية بدورها إلى حد كبير في الجانب الذي تختص به في النظام العالمي في عولمة التجارة و الإنتاج، فقد تضاعفت التجارة الدولية للبضائع 14 مرة خلال الفترة ما بين 1945–1994، في حين تضاعف الإنتاج بمقدار 5.5 مرة فقط خلال نفس الفترة.

ثانيا: الشركات متعددة الجنسيات

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أبرز الأدوات التي تستخدمها الرأسمالية العالمية في جر الاقتصاد العالمي نحو العولمة، ولعبت دورا كبيرا في تدويل الاستثمار والنتاج والتجارة والخدمات، مما أدى إلى سيادة أنماط عالمية في أسلوب الإنتاج والتسويق والاستهلاك وأخذت وسائلها تلعب دورا هاما في صياغة ثقافات استهلاكية شبه موحدة على الصعيد العالمي.

لقد اتسع نشاط هذه الشركات وتنامى دورها لتصبح محور اقتصاد العولمة، وتعمل على تحويل العالم كله الى سوق عالمية واحدة تخضع لسيطرتها، وذلك من خلال عملها على تكييف مختلف النظم والسياسات الاقتصادية في العالم لاحتياجاتها، خاصة أنها تتحكم في تدفقات وتحركات رؤوس الموال والأسهم العالمية.

وفي تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 1995 كان هناك 7000 شركة متعددة الجنسيات عام 1970، ازدادت إلى 37000 عام 1995، لها 200 فرع في العالم، يعمل بها 73 مليون شخص وتدير سيولة نقدية بمقدار 5000 مليار دولار عام 1995.

[1] .احمد عبد العزيز،د.جاسم زكريا، العولمة الاقتصادية و تأثيراتها على الدول العربية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 86، 2011، ص ص: 70-72.

ثالثـــا: التكتلات الاقتصادية الدولية و الإقليمية

تقوم هذه التكتلات بفرض سياسات اقتصادية رأسمالية على الدول النامية تصب في مصلحتها وتؤدي إلى عولمة اقتصاديات الدول النامية، ومن أمثلة هذه التكتلات التحاد الأوربي ومنظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا) التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ومنظمة آسيان.

إن هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في مجالات الاستثمار والتجارة و أنواع التبادل الأخرى، وينظر البعض إلى هذه التكتلات على أنها عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة، وفي نفس الوقت جدار لمواجهة نمط العولمة السائد، أو كوسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف المواءمة مع مشكلات التكامل الكوني التي تدفع إليه العولمة.

وتتحدد الشروط التي يجب توافرها في مشاريع التكامل الإقليمي وفقا لأحكام الجات بـ:

– وجود خطة عمل محددة مع تبيان أهداف ومراحل اكتمالها وخطواتها (أي جدول زمني بحدود عشر سنوات إلا في حالات استثنائية تتفق عليها في حدود 12 سنة).

– إلغاء كافة القيود والحواجز الجمركية وغير الجمركية بصورة كاملة خلال الفترة الزمنية المسموحة لاكتمال المشروع .

– منح مزايا تعويضية للدول التي قد تتضرر من جراء قيام المشروع، او في حالة المساس بالتزامات سابقة تترتب عليها حقوق مكتسبة للدول الأخرى في الجات...

– التزام الدول الأعضاء في المشروع بتنفيذ التوصيات التي تقدمها اللجان المختصة بتوافق وتعارض المشروع.

رابعا: تداول الأسهم والسندات والعملات

وغيرها من أدوات الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي ينساب من والى الأسواق المالية في الدول النامية، حيث ينتقل رأس المال من دولة لأخرى في العالم ببيع تلك الأوراق وشرائها من مديري الشركات المتعددة الجنسيات، وقد يتم سحب تلك الأموال لمعاقبة دول لا تلتزم بمعايير وشروط العولمة الاقتصادية ومتطلباتها مما يتسبب بأزمة اقتصادية حادة.

خامسا: وسائل الاتصال الحديث والأنترنت

إن العولمة تعتمد على امتلاك المعارف العلمية والتكنولوجيا وسرعة تبادلها و أجهزة الخدمات التي توفر هذه المعارف والمعلومات المرتبطة بها والناجمة عنها، و هذه الظاهرة المتسارعة سيتبعها بالضرورة تقليص مستمر في الإجراءات القانونية التنظيمية. ولقد لعبت الانترنت دورا في الترويج لأفكار العولمة، فأكثر المعلومات التي تنشرها الانترنت تكون باللغة الانجليزية تنسجم مع جوهر العولمة وحقيقتها.

سادسا: اتفاقيات التجارة الدولية

إن هذه الاتفاقيات تلعب دورا في تحقيق العولمة لشروطها حيث تفتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الغربية دون عوائق أو ضوابط، وعليه فلن تستطيع هذه الدول مواجهة المنتجات المستوردة ومنافستها، مما يعني تعثر العديد من الأنشطة الاقتصادية ويكون البديل المتاح أما الاقتصار على الاستيراد وهذا البديل قصير الأمد، حيث تنتصب أرصدة السيولة المالية، ويزيد التضخم نتيجة الركود الاقتصادي، وأما بيع الأرصدة الاقتصادية في الشركات العالمية بحجة الإصلاح الاقتصادي واللحاق بركب المنافسة العالمية.

سابعا: وسائل الإعلام

احدث التقدم التقني في مجال البث الإعلامي ثورة كبرى في حياة الناس خاصة و أن الدول الغربية هي من تهيمن عليه وتؤثر من خلاله وتجاوزت موازنة الإعلام في العالم خلال السنوات الأخيرة التوقعات، ويركز الإعلام على قضايا المستهلكين وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، حتى تظل عجلة الصناعة الغربية في حركة دائمة، الأمر الذي يدفع الدول النامية للعمل على إنشاء وسائل الإعلام للتوعية والتثقيف ضد ما تبثه وسائل الإعلام الغربية من أفكار.

المطلب الرابع: مؤسسات العولمة

يشهد العالم اليوم في ظل تطورات هائلة جسيمة، مخاض وارهاصات طابعة العالم شديدة الخصوصية، يستمد خصوصيته من يلاشي دور الدولة، وذوبان شخصيتها وملامحها، بل وحدودها السياسية، و يتم هذا طوعيا و اختياريا، بل و من خلال الاستفتاء الجماهيري العام، و تصبح حكومات الدول أكثر هشاشة أمام اجتاح مؤسسات العولمة، وتعاظم سطوتها ودورها الذي تمارسه، من أجل أن تجعل الاقتصاد العالمي أكثر انفتاحا، وأكثر ترابطا، وأكثر استقرارا وانضباطا، متجاوزة في ذلك الحدود السياسية للدول.

الشكل رقم-01-: مؤسسات العولمة

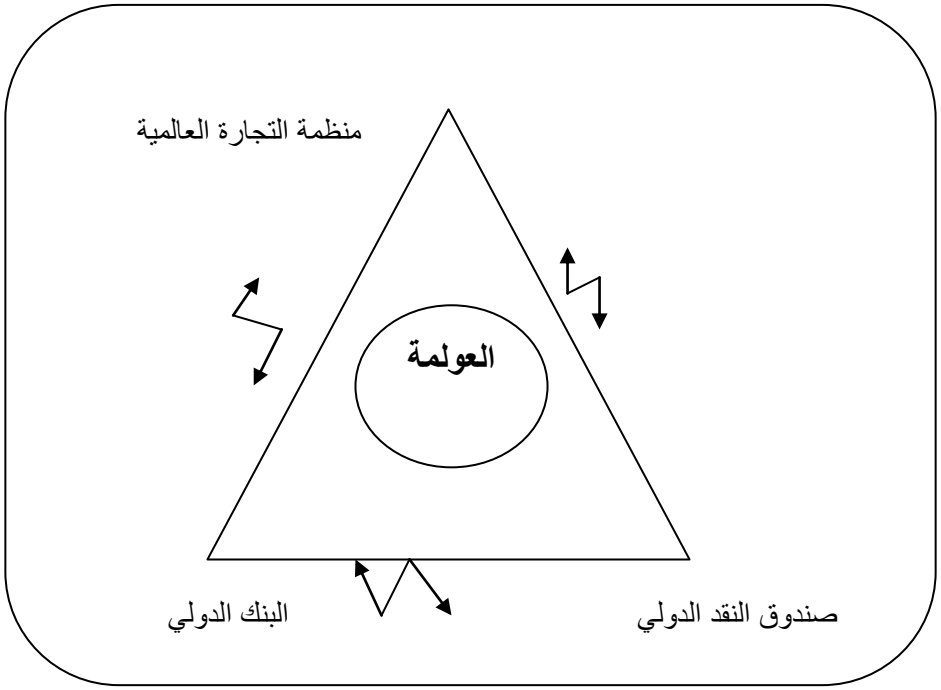

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على، محسن احمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، 2001، ص:150.

الفرع الأول: منظمة التجارة العالمية

يعد قيام منظمة التجارة العالمية واحد من أهم الأحداث الاقتصادية التي شهدها العالم في منتصف التسعينات ، حيث تمثل هذه المنظمة الركن الثالث من اركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، و بالتالي تعمل منظمة التجارة العالمية مع كل من البنك والصندوق على إقرار وتحديد معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي اصبح يتميز بوحدة السوق العالمية وتخضع لإدارة وإشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة .[1]

أولا: التعريف و النشأة

يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على إدارة وإقامة دعائم النظام

[1] . معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط و التنمية، رقم 99، القاهرة، 1996، ص :7 .

التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية والدولية المؤشرة على الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي.[1]

ولقد تأسست منظمة التجارة العالمية عام 1995، فبعد اختتام مفاوضات جولة الاورغواي 1993 تم التوقيع على البيان الختامي في اجتماع مراكش عام 1994، وتشمل منظمة التجارة العالمية وقت إنشائها في أول يناير 1995 حوالي 110 دولة منهم 85 دولة نامية وأمامها طلبات للانضمام 29 دولة.

ثانيـــا: أهداف منظمـــة التجارة العالمية

إن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منظمة التجارة العالمية تدور حول هدف رئيسي هو تحرير التجارة الدولية (العالمية) وفي هذا الإطار تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

- تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.

- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل والانجاز في السلع والخدمات بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

- توسيع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية.

- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي يجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.

- محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل.

[1] . عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، مجموعة النيل العربية ، مصر،2000، ص: 90 .

ثالثـا: وظائف ومهام منظمة التجارة العالميـة

وفي ضوء تلك الأهداف جاءت الوظائف والمهام والتي على منظمة التجارة العالمية القيام بها كما حددتها المادة الثالثة من اتفاقية 'الاورغواي' الموقعة في مراكش، وهي على النحو التالي[1]:

– تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض يتضمن ذلك إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم وتنظم تسوية المنازعات.

– وضع أسس ومحاور التعاون المختلفة بينها وبين كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتوصل إلى أعلى درجة من درجات التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة .

– تسيير ومتابعة تنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقية الخاصة بجولة الاورغواي والمتوقعة في مراكش والعمل على تحقيق الأهداف كما توفر الإطار اللازم لإدارة وتنفيذ الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف .

– تقوم المنظمة بإدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء .[2]

الفرع الثاني: صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد المنظمات الاقتصادية المكونة للعولمة المالية ويرى صندوق النقد الدولي أنه هناك حاجة للعمل بجدية أكبر لجعل العولمة أكثر شمولية، ولذلك يحتاج الأمر إلى الموازنة بين الأضرار والمنافع وهذا يعني إن التكامل في الاقتصاد العالمي يجب أن يكون مصحوبا بالإمتيازات التي تدفع الأفراد للقبول بهذا التكامل.[3]

1. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 90.

2. جبار محفوظ، العولمة المالية و انعكاساتها على الدول النامية ، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة باتنة، العدد 07، 2002، ص: 193.

3. محمد صفوت قابل، الدول النامية و العولمة، الدار الجامعية ،الإسكندرية، مصر، 2004/2003، ص: 51 .

أولا: تعريف ونشأة صندوق النقد الدولي[1]

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه المنظمة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه.

وقد انشأ صندوق النقد الدولي في 25 ديسمبر 1945 ، بموجب اتفاقية 'بروتن وودز' الموقعة في صيف 1944، من حوالي 44 دولة، إلا أن عدد الدول الأعضاء وصل عام 1995 بعد حوالي 50 عام من إنشائه إلى 179 دولة وبلغ عدد موظفيه 2150 شخصا ليصبح بذلك المؤسسة الاقتصادية العالمية التي تمثل احد الأركان الرئيسية الفعالة في النظام العالمي الجديد والتي تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي العالمي.

ثـانيـا: أهـداف صنـدوق النـقد الدولـــي[2]

قام صندوق النقد الدولي طبقا لنصوص الإتفاقية الخاصة بإنشائه وتأسيسه ليحقق ثلاثة أهداف هي:

- تعزيز التعاون النقدي الدولي بما يكفل تحقيق الاستقرار النقدي وسعر الصرف.
- توسيع نطاق التجارة الدولية والعمل على زيادتها وتنشيطها وتسهيل مجرى النمو التجارة العالمي.
- تقليل درجة الاختلال في ميزان المدفوعات وتقصير مدى الاختلال.

ثـالثـا: الوظائف والمـهام

ولكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه، فإنه يقوم بالوظائف والمهام التالية:

- تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها.

[1].محمد صفوت قابل، نفس المرجع، ص: 55 .

[2]. محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص: 58.

– إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية.

– تمول العجز المؤقت في موازين المدفوعات الدول الأعضاء باتجاه الملاذ اللازمة لتمكينهم من تصحيح الإختلال في موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقليدية ويمنح في ذلك قروض قصيرة ومتوسطة الأجل.

– توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية، من خلال زيادة الاحتياجات الدولية وقد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة.

– اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي .

– إبداء المشورة للدولة العضو فيما يتعلق الأمور النقدية والاقتصادية ذات العلاقة وبالتالي يقوم بدور المستشار النقدي في مجال التشاور والتعاون المتعلقة بمشاكل النقد الدولية.

– التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الإختلالات الهيكلية.

– يركز صندوق النقد الدولي في معالجة للسياسات الاقتصادية الكلية، على الفترة القصيرة وأحيانا الفترة المتوسطة ويطلق عليها سياسات التثبيت.

الفرع الثالث: البنك الدولي

ينظر للبنك الدولي على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي، والذي أنشئ في إطار تكوين النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة لاتفاقية 'بريتن وودز'، من منظور الحاجة إلى مؤسسة اقتصادية تمنح قروضا طويلة الأجل لتكمل عمل الصندوق.

أولا: نشأة وتعريف البنك الدولي[1]

تم الإتفاق على مشروع إنشاء البنك الدولي في جويلية 1944 وعقد الاجتماع الافتتاحي لمحافظي البنك في الفترة من 8 إلى 14 مارس 1946 في مدينة 'سافانا' بولاية 'جورجيا' الأمريكية، وبدأ أعماله رسميا في المركز الرئيسي واشنطن في 25 جوان 1946 .

[1]. محمد محروس إسماعيل، محمد سيد عابد، قضايا اقتصادية معاصرة ،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص:203.

ويمكن تعريف البنك الدولي على انه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء.

ثـانيا:أهداف البنـك الدولـي

تتلخص أهداف البنك الدولي في ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي، في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية برؤوس الأموال صورة قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة، وغير مباشرة، بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وعلاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات والوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي والداخلي وهو في ذلك مكمل في أهدافه ومهامه لصندوق النقد الدولي كما تعمل مؤسساته على تطبيق أهدافه هي الأخرى والمتمثلة في أربعة مؤسسات أو ما يسمى بمجموعة البنك الدولي.[1]

1 -**البنك الدولـي للإنشـــاء والتعمير:**

والذي أنشئ عام 1946، ويختص بمساعدة الدول الأعضاء وخاصة البلدان النامية في تمويل المشروعات الإنمائية أي قروضه طويلة الأجل [2]. لكن بشروط صعبة وبأسعار مرتفعة تقترب من أسعار الفائدة في أسواق رأس المال العالمية .

2 -**مؤسســـة التمويــل الدولــي:**

وقد أنشأت عام 1956 لاقتراض القطاع الخاص مباشرة دون الحاجة إلى ضمان الحكومات بل تقوم باستثمارات مباشرة في القطاع الخاص .

3 -**هيئة التنميـة الدوليـة:**

وقد أنشأت عام 1960 لتقيم قروضها بشروط سهلة وميسرة وبفائدة بسيطة ولمدة أطول .

4 -الوكالة المتعددة الأطراف لضمـان الاستثمـار:

وقد بدأت عملها عام 1988 وهدفها تشجيع الاستثمارات الخاصة في المجالات الاستثمارية المختلفة، وذلك عن طريق تقليل الحواجز غير التجارية التي تعوق الاستثمارات الدولية وبالتالي تقدم

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص :69-80 .

[2] . محمد محروس إسماعيل، مرجع سا 2002، ص: 217.

الوكالة للمستثمرين ضمانات ضد المخاطر غير التجارية أي صد المخاطر السياسي ة والتأميم وغير ذلك وكذلك تعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة .

ثـالثـا: وظائـف ومهـام مجموعة البـك الدولـي

تتلخص وظائف ومهام مجموعة البنك الدولي في وضعها الحالي في الجوانب التالية:

– تعمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية .

– تقديم المساعدات المالية والخاصة بالدول النامية الأكثر فقر والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 1305 دولارا سنويا.

–القيام بتقديم المشورة والمعونة الفنية للدول الأعضاء لمعوناتها عل ى تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية ويقوم في ذلك الخبراء والمختصين في المجالات المختلفة بعمل الدراسات اللازمة .

–القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات واصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشاريع .

–مع مرور الزمن زادت اهتمامات البنك الدولي بمشاكل التنمية عموما، وبمكافحة الفقر وتحسين توزيع الدخل داخل البلاد المقترضة، وحماية البيئة .

المبحث الثانـي: ماهيـة العولمـة الماليـة

تعتبر العولمة ظاهرة شمولية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، إلا إن عقد التسعينات ابرز ميلاد ما يمكن أن نسميه بالعولمة المالية حيث زادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق الكثير.

المطلـب الأول: تعـريف العولمة الماليـة و نشأتها و تطـورها

الفرع الأول: تعريـف العولمـة الماليـة[1]

[1]. عبد الرحمان يسري أحمد ، قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، مصر، 2000، ص ص :285–288 .

لم يحظ مصطلح معاصر كما حظيت به العولمة من الأدبيات والأبحاث والمناقشات والمداخلات والتعقيبات، فهي مصطلح غامض في أذهان كثير من الناس، ويرجع سبب ذلك إلى أن العولمة ليست مصطلحاً لغوياً قاموسياً جامداً يسهل تفسيرها بشرح المدلولات اللغوية المتصلة بها، بل هي مفهوم شمولي يذهب عميقا في جميع الاتجاهات لتوصيف حركة التغيير المتواصلة.

وقد تم تعريف العولمة "على أنها اكتساب الشيء طابع العالمية وجعل نطاقه وتطبيقه عالميا أو تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل مما يعني نقل الشيء من المحدود والمراقب إلى غير المحدود وغير المراقب" .

والمقصود بالمحدود الدولة القومية بحدودها الجغرافية التي تقوم بمراقبة وحماية ما بداخلها، كما تتحول الحدود الجغرافية إلى حدود أخرى غير منظورة ترسمها شبكات الهيمنة الإعلامية وتتلاشى في ظل ذلك الحدود والمسافات.ومن هنا اعتبرت العولمة باعتبارها التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة.

وهناك عدة تعار يف لهذه الظاهرة، والتعريف الدقيق هو الذي يربط العولمة باندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق. وثانيا إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة .

كما تعرف العولمة بأنها التوسع المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات و المعلومات والتي حدت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة

وهناك من يعرفها بأنها التوسع في السوق العالمي الرأسمالي ليدخل أماكن كانت مغلقة عليه من قبل مثل الدول الشيوعية السابقة والدول النامية التي حاولت تطبيق أنماط تنمية خاصة بها يصاحبها تراجع في سلطة الدولة وقدرتها على السيطرة، وتنظيم تدفقات السلع والأشخاص والمعلومات والأنماط الثقافية المختلفة، بالإضافة إلى تطور اقتصاد السوق العالمي والتحول عن نظام الدولة القومية فإن انتشار الثقافة الكونية يعد ملمحا رئيسيا من ملامح العالمية، فالتوازي مع التوسع الكبير في تطبيق الرأسمالية تبرز ثقافة كونية جديدة كنتيجة لاتساع نطاق مجتمع المستهلكين بدخول أطراف جديدة فيه تواجه اختيارات لا نهائية من السلع والخدمات.

ومهما اختلفت هذه التعاريف وتعددت فإن هناك تعريفات شائعة لدى الباحثين، وهي تنقسم إلى أربعة تعريفات هامة:

أولا: التعـريف الأول: العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية حيث أعتبرها البعض مرحلة تاريخية أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطارا نظري.

ثانيـا: التعريف الثانـي: الذي ينظر إلى العولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية، وهذا التعريف ينطلق من وظائف الدولة باعتبارها سلسلة مرتبطة من الظواهر الاقتصادية متجلية في الظواهر الرأسمالية الليبرالية، الخوصصة، الدولة الحارسة.

ثالثـا: التعريـف الثالث: عولمة انتصار القيم الأمريكية ولأدل على ذلك من كتاب الباحث الأمريكي 'فوكوياما' نهاية التاريخ، الذي عبر فيه عن سقوط الاتحاد السوفيتي باعتباره انتصارا للرأسمالية.

رابـعا: التعريف الرابـع: العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية، حيث اعتبرت العولمة في شكل من أشكال النشاط تم فيه الانتقال من على الإيداع التقني غير المحدود دون اعتبار للأنظمة ، والحضارات و القيم والحدود الجغرافية والسياسية قائمة في العالم.

كما تعرف أيضا "باعتبارها القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية والشركات المتعددة العابرة للقارات والتي ليس لها ولاء لأي دولة قومية".

وقد عرفت "بأنها ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية" .

ويعرف البعض العولمة باعتبارها الخيار الآخر أمام الشعوب التي لا تريد الصدام الحضاري مع أمريكا، وهذا الاختيار بين الترهيب أي أصدام الحضارات أو الترغيب من خلال الانضمام إلى الحضارة الواحدة هو تماما كالتمييز بين الحرب والسلام .

كما تعرف العولمة أيضا "بأنها كالحداثة ظاهرة العصر وسمته، وان الوقوف في وجهها أو محاولة تجنبها أو العزلة عنها إنما هو الخروج عن العصر وتخلف وراءه".

كما أن هناك ما يعرف العولمة "بأنها السيطرة المطلقة على العالم وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرته، خاصة أن الإستراتيجية تسعى للسيطرة على العالم بدون خسائر أو حروب"

ومن ما سبق في التعاريف يمكن القول بأن العولمة هي: "استحداث نظام عالمي جديد يكون أحادي القطب و يدور في فلكه العالم ويسيطر عليه اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعسكريا ، وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية فيه الدور القيادي والموجه والمهيمن".

الفرع الثاني : نشأة العولمة المالية وتطورها

أولا: نشأة العولمة المالية

شاع هذا المصطلح في التسعينات بعد انهيار المعسكر الشيوعي، واستفراد أمريكا بالعالم، ولا سيما عندما طالبت أمريكا دول العالم بتوقيع اتفاقية التجارة العالمية بقصد سيطرة الشركات العابرة للقارات على الأسواق العالمية.

ويرى الباحثون الذين تحدثوا عن نشأة العولمة أن العولمة عملية تراكمية، أي أن هناك عولمات صغيرة سبقت ومهدت للعولمة التي نشهدها اليوم، والجديد فيها هو تزايد وتيرة تسارعها في الفترة الأخيرة بفضل تقدم وسائل الإعلام والاتصال، ووسائل النقل والمواصلات والتقدم العلمي بشكل عام، ومع ذلك فهي لم تكتمل بعد.[1]

وإن البذرة الأساسية للعولمة حديثا ترجع إلى انبثاق نهج جديد يكمن من حيث الشكل في عشرة وصايا تمثل نموذجا لسياسة اقتصادية اقترحها الاقتصادي الأمريكي جون ويليامسون سنة 1989 بالتعاون مع معهد الاقتصاد العالمي وتبنتها الإدارة الأمريكية ومجلس الشيوخ ومسئولي صندوق النقد والبنك العالميين في واشنطن وذلك لتطبيقها كمرحلة أولى لسياسة الإصلاح الاقتصادي ويرجع هذا التوافق عندما كانت الصحافة الأمريكية تتحدث عن عدم رغبة دول أمريكا اللاتينية القيام بإصلاحات تتيح لها فرص الخروج من أزمة المديونية وللتأكد من ذلك عقد معهد الاقتصاد الدولي في أمريكا مؤتمرا تقدم فيه عشرة دول من أميركا اللاتينية بحوثا تتناول ما حدث وتقوم جميع البحوث بتناول أسئلة مشتركة ولذلك كتب الاقتصادي "**جون ويليام سون**" بحثا أورد فيه عشرة إصلاحات زعم أن كل شخص في الولايات المتحدة الأمريكية كان يعتقد أنها هي التي يتطلب تنفيذها في أمريكا اللاتينية، وأطلق على جدول الإصلاح هذا توافق واشنطن وبنودهكالتالي:

[1] . فوزي عبد الرزاق ظاهر، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول العربية في ظل التكتلات الراهنة، مؤتمر العولمة وأبعادها الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأهلية، 2000.

- الترشيد المالي.
- وضع أولويات في جدول المصروفات العامة.
- الإصلاح الضريبي.
- تحرير السياسة المالية.
- أسعار صرف تحقق نمو مضطرد في تجارة الصادرات غير التقليدية .
- تحرير التجارة وتخفيض الرسوم إلى حدود 10% .
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تخصيص المشروعات العامة.
- إعادة إصدار القوانين مع ضمان المنافسة.
- ضمان حقوق الملكية.

وقد أتضح أن هذه الاتفاقية بأنها تتميز بمجموعة من المميزات أهمها : أن سياسة العولمة من خلال هذه الاتفاقية تهدف إلى استقرار وتوحيد الرأسمالية.[1]

ثانيا: تطور العولمة المالية

تعد العولمة اتجاها جديدا معاصرا يمثل مرحلة تالية للتدوين ويؤدي إلى قيام نضام اقتصادي عالمي يحل محل النظام الاقتصادي الدولي ، تختفي فيه الحدود المصطنعة بين اقتصاديات الدول حيث تتحر فيه من تحكم السياسات القومية وتصبح مسيرة بقوانين أو قوى محايدة.[2]

والعولمة المالية ليست ظاهرة حديثة بل قديمة قدم نظام الرأس المالي فهي مرتبطة بحركات رؤوس الأموال منذ المرحلة 'المركنتالية' ثم الثورة الصناعية وبعدها الحرب العالمية الثانية والى يومنا هذا، لكن سرعة انتقال رؤوس الأموال من سوق إلى أخر وحجم تدفقاتها وتنوع الأدوات المالية التي تتجسد فيه

[1]. حاكمي بوحفص، العولمة الفرص والتحديات، ملتقى العولمة، سكيكدة، ماي، 2001.
[2] . عبد الرحمان يسري مرجع سابق، ص:285.

ودرجات الحرية التي تتحرك بها هذه الأموال تختلف الآن كثيرا عما كانت عليه في المراحل المختلفة لتاريخ النظام الرأس المالي .

ولكن بشكل عام يمكن القول أن تدفق التيارات المالية فيما بين دول العجز ودول الفائض وهي الأساس الذي تقوم عليه ظاهرة العولمة المالية هي ظاهرة قديمة قدم نظام الرأس المالي نفسه، ويقو ل تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في ماي 1797 الذي أعده خبراء صندوق النقد الدولي : كان تحرك رأس المال الخاص فيما قبل الحرب العالمية الأولى بلا قيود فقد تدفق الكثير منه فيشكل سندات لتمويل السكك الحديدية وغيرها من مشروعات البنية الأساسية في العالم وفي شكل ديون طويلة الأجل على الرغم من وجود استثمار أجنبي مباشر ومن الثابت تاريخيا أن حرية رؤوس الأموال على الصعيد العالمي فيما بين الفترة (1750–1914) ارتبطت ارتباطا وثيقا بسيادة قاعدة الذهب وكان دور السلطات النقدية في مختلف أنحاء العالم هو مراقبة تطبيق قواعد اللعبة أي حرية تصدير واستيراد الذهب والمحافظة على حرية تحويل العملات الوطنية إلى الذهب و ارتباط كمية النقود المتداولة بالمعروض من الذهب وفي تلك الفترة لم يكن من الممكن استخدام السياسة النقدية بفعالية كبيرة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد المحلي في حالة حدوث صدمات داخلية أو خارجية بل كان الخضوع لشروط قاعدة الذهب يعني في حالات كثيرة التضحية باستقرار الاقتصاد المحلي في سبيل الحفاظ أو استهداف التوازن الخارجي غير أن الملمح المميز للعولمة المالية في تلك الفترة هو درجة الثبات النسبي العالية لأسعار الصرف الذي وفرته قاعدة الذهب مما كان له الأثر الكبير في دعم زيادة تدفقات رؤوس الأموال عالميا .

وحينما قامت الحرب العالمية الأولى تخلى العالم عن قاعدة الذهب وقامت الحكومات بفرض كثير من القيود على تحركات رؤوس الأموال ونظم الصرف على التجارة الدولية مما أدى إلى تفكك الروابط بين أسواق المال الدولية، وبعد الحرب تم رفع تلك القيود تدريجيا وأعيد العمل بقاعدة الذهب وعادت رؤوس الأموال تتمتع بحرية الحركة عبر الحدود الوطنية مما أعاد الروابط و الاتصالات بين أسواق المال الدولية بيد أن العودة إلى قاعدة الذهب في عالم ما بعد الحرب العالمية الأولى في صورة قاعدة الصرف بالذهب كانت عودة هشة حيث لم تتمتع القاعدة بنفس الآليات و الشروط و المصداقية التي تمتعت بها قبل الحرب فكثير من الدول لم يعد لديها الاستعداد لأنها ترسم سياساتها الاقتصادية والنقدية على أساس التوافق بين مستويات الأسعار المحلية و الأسعار العالمية وأعطت اعتبارات للتوازن الداخلي أهمية تفوق اعتبارات التوازن الخارجي.

وبعد أزمة الكساد 1929 قام عدد كبير من الحكومات بفرض قيود متنوعة وعديدة على تحركات رؤوس الأموال من اجل تعزيز الجهود الرامية للحد من الكساد وتم كذلك فرض ألوان من القيود

على التجارة الخارجية منها زيادة الرسوم الجمركية واستخدام ضوابط الصرف لعقد سلسلة من الاتفاقات التجارية الثنائية (توسيع نظم المقايضة في التجارة الدولية) واستخدمت سياسة إفقار الجار على نطاق واسع . ومع ظهور النازية بعد تولي هتلر الحكم في ألمانيا 1933 وعسكره الاقتصاد الألماني، زاد القلق وعاد التشاؤم في مختلف دول القارة الأوروبية , وبدأت الاستعدادات العسكرية تتسارع لاستقبال إحداث الحرب وكل ذلك كان له تأثير كابح لحركة رؤوس الأموال فيما بين الأسواق المالية الدولية، ومن ثم تفككت الروابط فيما بينها .

وقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية بفترة قصيرة كانت تدفقات رؤوس الأموال قد نضبت تقريبا وحينما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وأرست دعائم نظام "بروتن وودز" كان النظام النقدي الجديد وترتيبات سعر الصرف تأثير واصح على عودة الانتعاش لحكات رؤوس الأموال الدولية وعلى العلاقات بين أسواق النقد الدولية فقد أعطى نظام "بروتن وودز" أهمية خاصة لثبات سعر الصرف ولعودة قابلية تحويل العملة للحساب الجاري وللمدفوعات المتعددة الأطراف وهي أمور لعبت دورا مؤثرا في تعزيز حركة رأس المال المالي على الصعيد العالمي.

وبعد انسياب رؤوس الأموال إلى أووربا الغربية لإعادة أعمارها خاصة من خلال مشروع مار شال تحسنت دول أووربا واستعادت التوازن في موازين مدفوعاتها لكن في المقابل بدأت الثقة تهتز في مستقبل الدولار الأمريكي بسبب تزايد عجز ميزان المدفوعات الأمريكي فتوجهت الدول الأوروبية لتحويل ما لديها من الدولارات إلى ذهب مما دفع الرئيس الأمريكي "نكسون" بوقف تحويل الدولار إلى ذهب والقضاء على نظام "بريتن وودز" وتحول العالم بعد ذلك إلى نظام تعويم أسعار الصرف بعد أن نزعت الصفة النقدية عن الذهب.[1]

بانتهاء عصر" بريتن وودز " و الدخول في عصر تعويم أسعار الصرف العملات، تبدأ مرحلة جديدة وحاسمة في عصر العولمة المالية. ففي مطلع السبعينات كانت الاقتصاديات الصناعية المتقدمة قد دخلت مرحلة الركود التضخمي حيث ارتفع فيها معدل مع معدل البطالة في آن واحد وتردت فيها معدلات الاستثمار والنمو والإنتاجية في الوقت الذي نشا فيه على الصعيد العالمي اكبر مشكلة فائض مالي في تاريخ النظام الرأس مالي أعنى بذلك الفوائد النفطية يعززها في ذلك التزايد المتسارع الذي كان يحدث للفائض الياباني والى حد ما الفائض أي كانت تحققه ألمانيا الغربية وهو ما انعكس في نمو وظهور سوق اليورو دولار.

[1]. رمزي زكي، العولمة المالية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة، مصر،ص ص: 67-71.

وآنذاك وبخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط خلال صدمتي 1974/73 وعام 79 / 1980 اختلت موازين مدفوعات غالبية دول العالم الصناعية و النامية والاشتراكية آنذاك وهذا هو المسار الجديد الضاغط على العولمة المالية .

ذلك إن هذا الفائض الضخم الذي لم يجد منافذ كافية للاستيعاب في مجالات الاستثمار بقطاعات الإنتاج العيني (سبب تردي معدات الربح فيها) كان يهدد باندلاع أزمات اقتصادية خطيرة وكانت القيود المفروضة آنذاك على حركات رؤوس الأموال يسهم في تأزم مشكلة استيعاب هذا الفائض من خلال إعاقة حركته فيما بين الأسواق المالية الدولية .

لقد ظهرت العولمة المالية نتيجة لتحرير الأسواق المالية في كل الدول المصدرة والملتقية لها حيث قامت كثير من الدول النامية بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود وقد دعم هذا الاتجاه التوجه العالمي في إطار اتفاقيات جولة 'الاورغواي' لتحرير التجارة في الخدمات المالية المصرفية وقد ترتب على ذلك نشأة أسواق جديدة ليس لها تواجد جغرافي طبيعي كما هو الحال بالنسبة للبورصات التقليدية وإنما تجمعها وتنظمها شبكات الكمبيوتر المتصلة ببعضها البعض، كما أدى انخفاض تكاليف المعاملات وإحداث أدوات جديدة إلى نمو كبير في المعاملات المالية الخارجية.[1]

ومهما تكن مراحل العولمة المالية فان هذه الظاهرة قد انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم ومست معظم الدول لتسيطر الدائرة المالية على الاقتصاد العالمي في وقت قصير نسبيا، و ينتظر أن يصبح الاقتصاد العالمي ممولا في قسط منه بواسطة الأدوات المالية .

المطلب الثاني: مؤشرات و مظاهر العولمة المالية

للعولمة المالية عدة مؤشرات ولها أيضا مظاهر يمكنها توضيحها فيما يلي:

الفرع الأول: مؤشرات العولمة المالية[2]

أولا: تور المعاملات عبر الحدود في الأوراق المالية

[1]. احمد بوراس ، الجهاز المالي و المصرفي العربي وقدرته على التأقلم مع المتغيرات المستجدة ، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،العلوم التطبيقية ، عمان ،2003، ص: 1.

[2]. شذا جمال الخطيب، صعفق الركيبي، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية رأس المال، مؤسسة طابا، عابدين، 2002، ص ص: 33-35.

نقصد به تطور حجم المعاملات عب ر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة، فبعد أن كانت المعاملات الخارجية في تلك الأدوات تمثل ما نسبة اقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول عام 1980 ، نجدها تصل على ما يزيد عن 151% في أمريكا و على ما يزيد عن 200% في فرنسا وكندا وألمانيا، في حين بلغت بما يزيد عن 400% في ايطاليا من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول وكل ذلك عام 1996 .

ثانيا: تغير حجـــم وبنية الموجودات المالية في العالم

إن تعاظم قطاع المال يستدعي الاهتمام والمراجعة لمناهج التحليل والسياسات والتشريعات والأنظمة الرقابية، فجم الموجودات المالية في العالم ارتفع من 55 تريليون دولار عام 1980 إلى 156 دولار عام 2001 ثم إلى 241 تريليون دولار عام 2007 ومثل ما نسبته 440%، 484%،109% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.

لقد تجاوزت الموجودات المالية حدود حدود تحمل الاقتصاد الحقيقي وقد يكون عدم التناسب هذا هو أحد أسباب الأزمة الحالية، وكانت حصة أمريكا واليابان والاتحاد الاوربي 67%عام 2001 وانخفضت إلى 63%عام 2007 من الموجودات المالية، وكانت نسبة الانخفاض في حصة أمريكا من 36.3% الى 25.5% لنفس الفترة في حين ارتفعت حصة مجموعة البلدان الناهضة من 9.6 إلى % 19.5 وهذه التحولات كبيرة تفرض نفسها على الترتيبات الدولية الجديدة.

ثـالثا: تطور تداول النقد الأجنبـي

إن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار في عام 1995 وهو ما يزيد عن 85% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام.

رابـعا: دخـول الصنـاديق السياديـة وصناديق التحوط

إن الصناديق السيادية (الحكومية) هي مؤسسات تابعة للدولة تستخدم الأموال العامة في النشاطات الاستثمارية طويلة الأمد خارج تلك الدول، وتلعب دورا على الساحة الاقتصادية الدولية، لقد ارتفع عدد هذه الصناديق وازدادت موجوداتها وتوسعت استثماراتها خصوصا في منتصف التسعينات، فلم يكن يوجد في السابق غير ثلاث صناديق في عام 1969 ثم ازدادت إلى 21 صندوقا عام 1999

وأصبحت 44 صندوقا عام 2007، وقد بلغت موجوداتها المالية وفقا لما أوردته مؤسسة "مورغان ستانلي" في نهاية مارس 2007 نحو 216 تريليون دولار.

أما صناديق التحوط فقد تصاعد الجدل حول نشاطاتها والتي تزايدت إعدادها حول 9575 صندوق عام 2007 وبأصول تقارب 1.6 تريليون دولار، بعد أن كانت 610 صندوق عام 1990، إذ توسعت أعمالها بشكل سريع مما جعل الخبران يتحدثون عن عصر جديد تسيطر عليه هذه الصناديق، وتكمن الخطورة في أسلوب عملها الذي يعتمد على المخاطرة في السوق من خلال شراء أسهم أو الاستحواذ الكامل على الشركات ومن ثم بيعها بعد فترة قصيرة، فهي تستهدف تحقيق عوائد مما هو سائد في الأسواق عبر تحمل المخاطر وتنويع الاستثمارات، وتحيط أعمالها بشكل من السرية و تغيب الرقابة عليها من قبل السلطات، كما أنها تخضع لقوانين خاصة تختلف عن القوانين التي ترعى الصناديق العامة كما أنها تضع معايير خاصة لدخول المستثمرون بها.

خامسا: تنامي البنوك الخاصة التي تدير أصولا مالية للأثرياء

طبقا لإحصائيات مؤسسة (بام) فان أكبر من 20 بنكا خاصا في العالم تدير حاليا أصولا مالية تصل إلى 10.5 تريليون دولار وهي تمثل 12% من إجمالي سوق الثروات العالمية، ويأتي بنك (ميريل لنش) في صدارة القائمة بثروة بلغت 1.62 تريليون دولار، يتبعه بنك (يو اس بي) بثروة تبلغ 1.61 تريليون دولار وجاء ثالثا (سيتي جروب) بثروة بلغت 1.44 تريليون دولار.

سادسا: المضاربة الآجلة

أصبحت المضاربة الآجلة من العقود السائدة في العديد من البورصات وأسواق المال العالمية و ما ساعد على ذلك تطور التقنيات الحديثة وإمكانية إجراء التحليلات الاقتصادية المعقدة، فضلا عن إمكانية التداول على مدار الساعة، لقد ظهرت حاليا مجموعة من المنتجات المالية المعقدة غير التقليدية (أسهم، سندات، سلع) ومن أشهرها مشتقات الخيارات والعقود الآجلة وكذلك المقايضة.

ووفقا للوكالة الدولية للصكوك المقايضة فان في نهاية عام 2006 بلغت التعاملات الآجلة في المقايضة و مبادلة العملات وأسعار الفائدة بحوالي 286 تريليون دولار اي ستة إضعاف الناتج العالمي، في حين كانت في التسعينات لا تتعدى 3.45 تريليون دولار.

سابعا: صعود أقطاب جديدة

والمقصود هو دخول مؤسسات مالية غير مصرفية في ميادين الوساطة المالية والتي أصبحت تمارس أعمالا في مجال الخدمات المالية، وأضحت منافسا قويا للمؤسسات المصرفية، وهذه المسافات هي صناديق التقاعد، شركات التامين، صناديق الاستثمار، المصارف المتخصصة وغيرها، فخلال الفترة من 1985 إلى 1995 انخفض نصيب البنوك التجارية من الأصول المالية العائلية من 50% إلى 18% وقبل ذلك ارتفاع نصيب تلك المؤسسات إلى نحو 42%.

وعلى الصعيد الدولي أيضا فان أقطاب دولية قد تساهم في تبديل الموازين الاقتصادية مثل الصين والهند والمكسيك البرازيل وكوريا الجنوبية وغيرها، حيث أصبحت تنافس أمريكا ودول أوروبا والتي قد تخسر نفوذها المهيمن تدريجيا في إطار إدارة الاقتصاد العالمي، فالصين أصبحت الآن ثاني اقتصاد في العالم، ويتوقع لها المراقبون على مدى العقود القادمة أن تصبح الأولى عالميا وما لذلك من أثار على الخريطة الاقتصادية العالمية، فحجم اقتصادها هو 2.6 تريليون دولار وتملك اكبر احتياطي من العملات الأجنبية والذهب في العالم يبلغ 1.2 تريليون دولار، وكذلك البرازيل عاشر الاقتصاديات العالمية وبحجم 1.1 تريليون دولار وهو الحال نفسه بالنسبة لروسيا والهند وكوريا.

الفرع الثاني: مظاهـر العولمـة الماليـة

من العوامل المفسرة للعولمة المالية صعود الرأسمالية المالية أي الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها والدليل على ذلك انه أصبح الاقتصاد العالمي تحركه أقطاب ومؤشرات البورصات العالمية، والتي صارت تؤدي إلى نقل الثروة العينية من يد مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية. ومن أسباب ظهور العولمة المالية بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال التي صارت تجوب العالم بحثا عن أسباب الربح والفرص الاستثمارية الناجحة وهناك العديد من مظاهر العولمة المالية نذكر منها:[1]

أولا: تعاظم دور رأس المـال

حيث أن صناعة الخدمات المالية بعناصرها المصرفية وغير المصرفية أصبح الاقتصاد العالمي تديره وتتحكم فيه أهم البورصات العالمية مثل: داو جونز، ناسداك، نيكاي، داكس وغيرها والتي بواسطتها تنقل رؤوس الأموال من مستثمر إلى آخر داخل الدولة أو بين الدول دون أي عوائق أو صعوبات .

ثانيا: ازديـاد فوائـض رؤوس الأمـوال

[1]. **WWW.aklawia.net/showthread.php .**

الباحثة عن استثمارات بمعدلات أرباح عالية وهي بطبيعة الأمر مدخرات غير مستثمرة في دولة المنشأة لرأس المال الأمر الذي يدفعها للبحث عن استثمارات خارجية على المستوى الدولي أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.

ثـالثا: ظهور وسائل جديدة استقطبت أصحاب رؤوس أموال

مثل المبادلات والخيارات والمستقبليات، إلى جانب الوسائل التقليدية في الأسواق المالية كالسندات وغيرها.

رابـعا: التقـدم التكنولوجـي الهائــل

بحيث يسمح للمستثمر من المتابعة الدقيقة لأمواله وتحركاتها الاستثمارية لحظة بلحظة، حيث جميع الأسواق المالية مرتبطة بعضها ببعض، مما ييسر عملية الفعل ورد الفعل على أي عملية مالية مرغوب بها.

المطلب الثالث: مزايا ومخـاطر العولمة الصناعة الآلية

الفـرع الأول: مزايا العولمـة الماليـة[1]

يرى أنصار العولمة المالية أنها تحقق عديد من المزايا يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أولا: بـالنسبة للـدول الناميـة

- يمكن الانفتاح المالي للدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة التي تعنيها موردها المحلية، بمعنى آخر فإنها تعوض عدم كفاية الادخار المحلي، ففي آسيا أدى التدفق المالي الناتج عن الأسواق الناشئة إلى غاية الأزمة الآسيوية 1997 بتعويض الادخار المحلي حيث كان يقارب فيها المعدل الوطني للادخار.

- تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمحافظ الأوراق المالية بالتنويع وتوزيع أفضل للمخاطر بين الدول، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المحافظ المالية تسمح بالابتعاد على القروض المصرفية التجارية وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية.

[1]. محمد صفوت قابل ،مرجع سابق ،ص: 53.

- تخفيض تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.

– ساعدت على تحويل التكنولوجيا واكتساب اليد العاملة والمهارات والخبرات.

ثانيا: بالنسبة للدول المتقدمة

سمحت العولمة المالية للدول المتقدمة (المصدر لرؤوس الأموال بخلق فرص استثمارية واسعة وأكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة، حيث توفر لهم هذه الاستثمارات ضمانات وتنويعا ضد المخاطرة من خلال تنويع الأدوات المالية.

الفرع الثاني: مخاطر العولمة المالية[1]

يمكن إيجاز مخاطر العولمة المالية في النقاط التالية:

أولا: المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية

تتعلق هذه المخاطر خصوصا بالتدفقات القصيرة الأجل، فشل استثمارات الحافظة المالية، فإن المستثمرين الأجانب يقومون بتجديد مستمر لمحفظهم المالية للأصول الدولية، وذلك بسبب الربحية والحماية من المخاطر، لذلك تؤدي إلى حدوث تذبذب معين للأصول للمستثمرين الدوليين.

ثانيا:الخطر النظامي

يحدث الخطر النظامي عندما يتسبب عجز هيئة عامة أو مجموعة من الهيئات في الإفلاس للهيئات الأخرى من خلال أثر العدوى وتحدث حالة انقطاع خطيرة في قلب النظام المصرفي المالي ويرتبط الخطر النظامي في الميدان المالي بظاهرتين هما:

- عملية العدوى من سوق مالي آخر.
- خطر انعدام السيولة.

وتعد كل من الأزمة الأسيوية والمكسيكية 1997 مقالا لمفهوم الخطر النظامي الذي سببه الإقراض.

[1] .www.elbawaba.com

ثالثا: مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة

مع حدوث النمو التدريجي لصناديق المضاربة منذ السبعينيات عقب انهيار نظام "بروتن وودز" إلى نظام تعويم أسعار الصرف، الذي أدى توسيع نشاط المضاربات على العملة بشكل كبير، ففي نهاية 1997 كان هناك حوالي 3000 صندوق مجازفة، أغلبيتها أمريكي التي وصلت ومجوداتها إلى 200مليار فبالنسبة لحالة البلدان النامية، لا يمكن الإفلات من قبضة المضاربين، والدليل على ذلك أن عملتها الوطنية والأوراق المتداولة في بصورتها تتعرض إلى هجمات المضاربين.

رابعا: مخاطر هروب الأموال الوطنية

يعني بهروب الأموال الوطنية إلى الخارج هو استعمال جزء هام من المدخرات الوطنية للخارج في عدة مجالات، فجزء منها قد يستثمر في الأصول المالية وبعض منها يتوجه للاستثمار في الأصول العقارية والجزء الآخر يذهب إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن قسما منها يودع في البنوك والمؤسسات المالية. والسؤال يبقى مطروح في الدول النامية: كيف أن جزء من مدخراتها يستعمل للخارج وهي في حالة عجز كبير في ميزان مدفوعاتها ومن ديون ضخمة؟.

خامسا: مخاطر دخول الأموال القذرة (تبييض الأموال)

تعرف ظاهرة تبييض الأموال على أنها توظيف رؤوس الأموال ذات مصادر غير مشروعة قانونيا في النظام المالي والمصرفي مثل أرباح تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة والموارد المحظورة، فيشير تقرير أنه تقدر المبالغ المبيضة مثلا من طرف كبار تجار المخدرات إلى نحو العديد من مئات المليارات من الدولارات في السنة . وفي الحقيقة مع اندماج الأسواق المالية للبلدان النامية في الأسواق العالمية أصبحت البلدان النامية ملاذا لهروب كميات كبيرة من الأموال القذرة لتدعيم حجم احتياطاتها الدولية ولخدمة أعباء الديون الخارجية و تمويل احتياجات التجارة الخارجية.

سادسا: المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية:

وتختص هذه المخاطر خاصة بالاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل مثل استثمارات الحافظة المالية، والتي يقوم المستثمرون الدوليون الكبار بتجديدها وتعديلها نتيجة للتقلبات الفجائية الناتجة عن الادخار الدولي، فاستثمار الحافظة المالية يتميز بالسرعة و النمو من سوق مالي إلى آخر بصورة فجائية، وتسمى هذه التدفقات بالتدفقات الساخنة فهي تدخل بسرعة وتخرج بسرعة وبلغت الأرقام التي أشار إليها الاستثمار

العالمي عام 1998 إلى درجة التقلب في استثمار الحافظة المالية يصل إلى 0.43 في حين قدر بـ 0.35 بالنسبة إلى الاستثمار المباشر.

خلاصـــــة الفصل الأول:

لقد شهد العالم العديد من التطورات التكنولوجية و المعلوماتية حيث انبثق عنها مصطلح جديد إلا وهو العولمة التي هي عبارة عن استحداث نظام عالمي جديد يكون أحادي القطب و في فلكه العالم ويسيطر عليه اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و عسكريا.

وترجع بدايات نشأة العولمة عند انبثاق عشر وصايا تمثل نموذجا لسياسة اقتصادية اقترحها الاقتصادي العالمي الأمريكي جون وليام سون سنة 1989 بالتعاون مع معهد الاقتصاد العالمي والعولمة ليست ظاهرة حديثة بل قديمة قدم النظام الرأس المالي وهي مرتبطة بحركة رؤوس الأموال حيث عرفت هذه الأخيرة انتعاشا وتحررت من بعض القيود في الأسواق المالية الدولية بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. بالإضافة إلى أن القوى التي كانت تحرك العولمة المالية ذات صبغة عالمية كالشركات متعددة الجنسيات، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية.

للعولمة المالية مزايا ومخاطر جعلت الدول النامية خاصة تواكب التطورات الحديثة في نفس الوقت خلفت تبعية للدول الرأسمالية.

تمهيد:

إن الاستقرار الاقتصادي لا يمكن تحقيقه بدون وجود نظام مصرفي قوي ، حيث إن تطور مختلف التغيرات الاقتصادية به يشكل نظام ثابت نسبيا ، وتوسع النشاط الاقتصادي عوامل تستدعي وجود نظام فعلي يستجيب لحاجيات السوق الوطنية في ظل التغيرات الاقتصادية محلية ودولية صعبة للغاية.

يواجه النظام المصرفي في الجزائر اليوم تحديات كبيرة وعلى أكثر من صعيد (تكنولوجي وبشري) في ظل عملية الإصلاح الاقتصادي التي باشرتها الدولة والتي تقتضي إدخال إصلاحات جذرية على هذا القطاع باعتباره الشريان الرئيسي للاقتصاد.

كما إن تحقيق تنمية دائمة واستقرارية النشاط المصرفي في ظل اقتصاد السوق يفرضه حدوث تغيرات جوهرية على البنوك الوطنية، في ظل هذه المعطيات يمكن القول إن التدرج في إصلاح النظام المصرفي ليصل إلى صورته الراهنة تكيفا مع الإصلاحات الشاملة للاقتصاد الوطني كان ضرورة حتمية وسط هذا المحيط الحالي المتغير والمتنوع في ذات الوقت سنحاول دراسة النظام المصرفي في الجزائري من خلال تسليط الضوء على:

- المبحث الأول: واقع النظام المصرفي بالجزائر.
- المبحث الثاني: الإصلاحات المصرفية في الجزائر والهيكل التنظيمي للجهاز المصرفي بالجزائر.

المبحث الأول: واقع النظام المصرفي بالجزائر

يلعب الجهاز المصرفي دورا أساسي في تخطيط وتنفيذ مختلف السياسات المالية والاقتصادية خاصة فيما يخص التنمية، فهو يعتب المرآة العاكسة لتقدم اقتصاد أي دولة أو تأخره.

المطلب الأول: نشأة النظام المصرفي في الجزائر

تميز النظام المصرفي قبل الاستقلال بوجود عدد من البنوك موزعة عبر كافة التراب الوطني تخدم مصالح الاحتلال الفرنسي، أما بعد الاستقلال فقد عملت السلطات الجزائرية آنذاك على بناء نظام مصرفي يعمل على تمويل الاقتصاد الوطني ويخدم التنمية، حيث شهد النظام المصرفي الجزائري تطورات عبر مراحل متلاحقة أملتها الظروف التي مرت بها البلاد والتي سنستعرضها ونستطيع أن نقول بأنه قد مر بمرحلتين هامتين :

الفرع الأول: خلال الاحتلال الفرنسي

نشأ النظام المصرفي في الجزائر المحتلمة وترعرع كامتداد وكظل للنظام المصرفي، وكانت وظيفة خدمة المحتلين ومصالحهم، أما سياسة الائتمان فقد صلت انعكاسا لمثيلاتها في فرنسا [1].

غداة الاحتلال عام 1830 كانت الجزائر كسائر أجزاء الإمبراطورية العثمانية تتميز بقلة النقود في المبادلات، ونظام المعدنين في العملية، وكانت هناك دار لصك النقود، أما الفرنك الفرنسي فلم يقرر رسميا كعملة للبلاد إلا بعد 19 سنة 1849، واقر الفرنك الفرنسي كعملة وطنية بدلا من التعامل بالمعادن الثمينة. وأولى المؤسسات المصرفية بالجزائر تقرر إنشائها سنة 1843، إلا أن دور هذا المصرف كان يقتصر على الحسم دون القدرة على الصك وصرب النقود، ثم تلتها إنشاء البنك الوطني للخصم وبنك الجزائر 1851 وقد مر هذا الأخير بأزمة خانقة نتيجة إسرافه في منح القروض للمعمرين مما دفع بالسلطات الاستعمارية إلى تغيير اسمه إلى بنك الجزائر وتونس، وجملة من الإجراءات الأخرى في حقه، وفي عام 1958 فقد البنك حق الإصدار بالنسبة إلى تونس بعد استقلالها. وبقي اسمه مجددا وظل يعمل حتى 1962/12/21 أين ورثه البنك المركزي الجزائري.

إلى جانب بنك الجزائر توجد عدة بنوك تجارية التي كان مجموع فروعها قبل الاستقلال 409 فرعا منها 149 في منطقة الجزائر و 154 في منطقة وهران و 83 في منطقة قسنطينة و 23 في منطقة الصحراء وأعلى تركيز كان في الجزائر العاصمة.

[1]. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الثانية، الجزائر، 1992، ص :53.

وإلى جانب البنوك التجارية كان هناك بنوك أعمال مثل (بنك باريس ،بنك هولندا ،بنك بدون شرط ولا قيد ،وقد جاء هذا الامتداد في أول أمر نتيجة تطبيق القانون الصادر في سنة 1941 الذي كان يرمي إلى رقابة الدولة بصورة غير مباشرة على النظام المصرفي وعلى تنظيمه وقد ظهر الطابع الحرفي لهذا التشريع، وبدأت نقائصه في عام 1945 عند ما كان لا بد من الاهتمام بالدفاع عن الطابع الحرفي الذي أضعفته الحرب وأنقصت من قيمته [1].

وكذلك إنشاء المجلس الوطني للقرض وذلك من اجل توجيه تنفيذ سياسة الدولة في مجال النقد والقرض والسهر على تطبيقها.

وفي الجزائر كان المجلس الوطني يمارس سلطته من خلال جهاز محلي سنة 1947، والى جانب هذا التنظيم هناك المجلس النقدي لمنطقة الفرنك الذي كان يهدف في أول الأمر إلى القيام بمهام المجلس الوطني للقرض في منطقة الفرنك لكنه بعد ذلك أصبح محل تجمع ولقاء وتقابل وجهات النظر لجميع السلطات النقدية والمالية في بلدان منطقة الفرنك[2].

الفـرع الثاني: بعـد الاستقـلال

ورثت الجزائر بعد استقلالها نظاما مصرفيا واسعا لكنه تابع أجنبي وقائم على أساس الاقتصاد الحر الليبرالي، وقد نتج عن هزيمة فرنسا وخروجها من الجزائر جملة من التغيرات في النظام المصرفي الذي وجدته فيها ومن أهم هذه التغيرات :

- تغيرات اقتصادية تتمثل في تغير مقررات المصارف وتوقفها نهائيا عن العمل.
- تغيرات إجرائية وإدارية تمثلت خصوصا في هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك.
- تغيرات مالية تمثلت في سحب الودائع وهجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من المحتلين.

وقد نتج عن مجموعة تلك التغيرات:

- تقلص شبكة الفروع وقد كانت شبكة واسعة.
- زوال شبه كامل للمصارف المحلية والصغيرة.
- تصدع البنوك المختصة ولاسيما الزراعية منها

[1]. صالح, مرزاقة، النظام المصرفي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائ، ص: 3.

[2]. صالح مرزاقة. المرجع نفسه، ص: 4.

كل هذه العوامل ساهمت في شل الاقتصاد، وتأخر انطلاقه خاصة أمام تقاعص ورفض الجهاز المصرفي الأجنبي المنتهج للنظام الاشتراكي، الأمر الذي عجل بإنشاء المصرف المركزي والخزينة الجزائرية ليقوما بدور التمويل للقطاعات الاقتصادية الحساسة (القطاع الزراعي و الصناعي) والنتيجة ظهور ازدواجية نظامين مصرفين، أحدهما قائم على أساس ليبرالي، والآخر قائم على أساس اشتراكي تابع للدولة، لذا لم يكن أمام السلطة الجزائرية في تلك المرحلة الحرجة سوى تأميم المنشآت والمؤسسات المصرفية والمالية الضرورية لتعبئة كل الموارد الكفيلة بتمويل الاقتصاد.[1]

وهذه المرحلة مرت بعدة تطورات وتحولات من خلال مجموعة من القوانين المتعاقبة والتي يمكن أن نوردها فيما يلي :

أولا: خلال الفتـــرة (1962- 1969)

إن أهم ما ميز الاقتصاد الجزائري غداة الاقتصاد هو التبعية شبه المطلقة للاقتصاد الفرنسي، فضلا عن هشاشة هياكله الأساسية وانعدام البعض منها وتخلفها بشكل عام، فقد كان الاقتصاد الجزائري يفتقد إلى أدنى شروط التنمية، حيث كانت جل المعاملات تتم مع المتعاملين الفرنسيين، كما أن المؤسسات الموروثة عن الأجنبي لم تتمكن من مواصلة نشاطها بسهولة ويسر، ولعل من أحد الأسباب الأساسية التي عرقلت استمرار نشاطها هو عدم توفرها على مصادر تمويل احتياجاتها وسيرورة عملياتها الإنتاجية.

كل الأمور دفعت بالسلطات الجزائرية منذ حصولها على الاستقلال بتاريخ 05 جويلية 1962 إلى العمل على كسر أوامر التبعية للاقتصاد الفرنسي في كل المجالات والنواحي وذلك تبعا لما جاء به ميثاق برنامج طرابلس .

ومن ثم فقد عرف الجهاز المصرفي الجزائري عدة تطورات قبل أن يصل إلى ما هو عليه الآن والمتمثلة في :

ففي الأول قامت السلطات بعزل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة الفرنسية وهذا ابتداءها من 08/29 /1962 كأول عملية لتأميم القطاع المالي والمصرفي الجزائري . [2]

[1]. كاتوش عاشور، بلعزوز بن علي ، واقع المنظومة الجزائرية ومنهج الإصلاح، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (واقع التحديات)، جامعة شلف، أيام 14 -15 ديسمبر 2004، ص :490 .

[2] .احمد هني ،اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، ص: 67 .

تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر 1963/01/01، وبذلك أنشئ البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وذلك بموجب القانون 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 /1962/12.[1]

وقد تم تبرير هذا الاختيار بالرغبة في تلبية غرض مزدوج ضروري من منظور المهمة المسندة لهذه الهيئة :

– يتمثل العرض الأول في وجوب تنظيم العمليات المسموحة للبنك المركزي وإعطاء الحكومة إمكانية المراقبة اللازمة .

– بينما يتمثل الغرض الثاني في وجوب تمتع البنك بالاستقرار والاستقلالية اللازمين لممارسة صلاحياتها .

والفراغ الذي أحدثه تحفظ ورفض البنوك الأجنبية المشاركة في تمويل الاقتصاد الوطني، أدى إلى التعجيل بإنشاء الصندوق الجزائري للتنمية وذلك بتاريخ 1963/05/07، بغرض تمويل المؤسسات الوطنية أمام عدم قدرة هذه الأخيرة الحصول على القروض البنكية الأجنبية، وقد أوكلت له مهام منها إيجاز وتنفيذ برامج الاستثمارات المخططة من قبل إدارة التخطيط وتسيير ميزانية التجهيز.[2]

كما بادرت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ إجراء هام، إلا وهو حصر عملية الاستيراد والعمل على مراقبة الصرف الأجنبي، وكل ذلك بهدف التحكم في الموارد المالية للدولة والعمل على تعبئة وتخصيص تلك الموارد بشكل رشيد، مما دفعها إلى إنشاء مؤسسة تعمل في هذا الاتجاه وهو الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي دعم نشاط شركة التامين وإعادة التأمين وكذا الشركة الجزائرية للتامين وذلك منذ سنة 1963.

لقد استطاعت السلطة الجزائرية استكمال سيادتها الوطنية بإصدارها للعملة الوطنية متمثلة في الدينار الجزائري الذي ظهر إلى الوجود منذ 1964/04/10 حيث حددت قيمته بـ 18 غ من الذهب وهي قيمة مساوية للفرنك الفرنسي آنذاك. وقد تولى البنك المركزي الجزائري إدارة وإصدار النقود الوطنية منذ إنشاؤها .

وأمام استمرار تعنت وتشدد البنوك الأجنبية في مجال تمويل المؤسسات الاقتصادية الوطنية، لجأت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات تنسجم وطبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري الناشئ

[1]. محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص: 104 .

[2]. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 173 .

وكذا طبيعة التوجه الاقتصادي والسياسي المنتهج في فترة الستينات، تمثلت هذه الإجراءات بشكل خاص في مصادرة وتأميم الكثير من المؤسسات المالية والمصرفية ومن ثم تم إنشاء نظام مصرفي وطني، ولعل أولى تلك الإجراءات تأسيس البنك الوطني الجزائري بتاريخ 1966/06/13 وهو بنك تجاري عمومي وضيفته تمويل النشاط الزراعي ومنه خاصة القطاع الاشتراكي حتى بتختى عن ذلك البنك المركزي والخزينة العمومية.وفي نفس السنة تم إنشاء القرض الشعبي الجزائري بـ 12|29،وظيفته تمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميدان التجارة والصناعة الحرفية والسياحة وفي 1967/10/10 تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري لتمويل التداول السلعي مع الخارج[1]

وفي أول نوفمبر 1967 تمت جزأرة النظام المصرفي بصورة نهائية وسحبت الاعتماد من البنوك الأجنبية ، ومن ثم الهيمنة على المبادلات الخارجية وإقامة احتكار للبنوك العمومية الجزائرية على كل عمليات البنوك والقروض[2] .

ومن ثم قد تميزت الفترة الممتدة من 1963 إلى سنة 1967بتغير شبه جذري للنظام الم الي والمصرفي الموروث عن الأجنبي.

ثانيـــا: خـــلال الفترة (1970 -1989) :

شهدت بداية السبعينات بعض الإصلاحات والتعديلات على السياسة المالية والنقدية تماشيا مع السياسة العامة للدولة في إطار الاقتصاد المخطط، حيث أنشئ مجلس القرض والهيئة التقنية للمؤسسات المصرفية بموجب الأمر (71-74) الصادر في 1971/06/30 والمتضمن مايلي :

(إن قانون المالية لسنة 1970 يجبر المؤسسات العامة على مركزية حساباتها الجارية وكل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع).[3]

حيث أعطى هذا الأمر صلاحيات إضافية للبنك المركزي بعدما كانت تنحصر مهامه في خدمة الخزينة العامة وذلك بمنحها قروض وتسبيقات بدون قيد أو شرط، وفي إطار هذه الإصلاحات تم إنشاء بنك الجزائر للتنمية في 1971كامتداد للصندوق الجزائري للتنمية ، وهو بنك استثماري حل محل الخزينة العامة في مجال القروض طويلة الأجل في إطار تمويل المخططات التنموية ومنها الخطط الرباعي ضمن هذا الإطار تم إرساء القواعد الأساسية لتمويل قطاع الإنتاج ، حيث أصبحت الخزينة تلعب دورا

[1] . احمد هني،مرجع سابق، ص: 68 .

[2] . لعشب محفوظ، سلسلة القانون الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1997، ص: 52 .

[3] .المادة الثامنة من قانون المالية لسنة 1970 ، ص: 68 .

أساسيا في هذا المجال وأصبح هناك اعتماد كلي على الخزينة في مجال التمويل ، والتي تتكفل بتحديد مصادر تمويل مختلف الاستثمارات المخططة.

ومن الناحية العملية نجد نتائج هذا الإصلاح متعددة، حيث أدت إلى الانتقال التدريجي للمنظومة المالية إلى وصاية وزارت الماليةِ، وبشكل عام تبنت السلطات وذلك تكريسا لنهجها السياسي القائم على الاشتراكية ومركزية اتخاذ القرار إعادة تنظيم الجهاز المصرفي الذي يرتكز على القاعدتين هما :

-مركزية قرار الاستثمار من جهة حيث كانت قرارات التمويل ترجع إلى الحكومة ، ومن جهة أخرى تخصص البنوك حيث إسناد قطاه معين لكل بنك مع ضرورة إدراج المؤسسات الصناعية والتجارية فيه وتحولت البنوك التجارية فيه إلى مجرد قناة تسجيل ومحاسبة التيارات المالية ما بين الخزينة لعمومية والمؤسسات الاقتصادية . [1]

-وفي عامي 1978 و 1979 تم التراجع عن الإصلاحات التي حملتها إصلاحات 71 فلقد تم إلغاء تمويل المؤسسات عن طريق القروض البنكية متوسطة الأجل حيث حلت الخزينة محل البنوك لتمويل الاستثمارات المخططة بواسطة القروض طويلة الأجل وبذالك تم تهميش دور البنوك في عملية التنمية وأضعاف قدرتها في تعبئة الادخار ، بل أصبحت نشاطاتها تتميز بل السلبية في منح القروض مع تعاظم دور الخزينة في هذا المجال .[2]

ومع انطلاق المخطط الخماسي استدعيا اتخاذ إجراءات جديدة بين 1981 و1985 تمثلت في تصفية ديون المؤسسات والنزاعات مابين المؤسسات ، هذه المحاولات لتخفيف الأعباء المالية الكبيرة التي أصبحت تثقل النظام المصرفي والبنكي من قبل المؤسسات العمومية ، إضافة إلى هذه القرارات التي اتخذت في مجال إعادة هيكلة المؤسسات تبعتها عملية التوسيع للشبكة البنكية لتلائم شبكة المؤسسات الجديدة وهذا ما أدى إلى إنشاء عدد من البنوك في مختلف مناطق البلاد وتكثيف الشبكة البنكية على المستوى المحلي، من بينهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي إنشاء بتاريخ 13/03/ 1982 وبنك التنمية المحلية بتاريخ 30|04|1985 والهدف من ذلك كان يقصد من ورائه تعبئة الادخار الخاص بالمتعاملين الاقتصاديين وجعله وسيلة لتمويل الاقتصاد.

وبالرغم من كل ذلك كانت هذه الإصلاحات قاصرة ونجا عتها محدودة للغاية الأمر الذي بات معه إجراء إصلاحا عميقا وأساسيا للمنظومة البنكية الجزائرية ، وقد بداء في تجسيد ذلك منذ سنة 1986 بصدور قانون 1986 مهمته ضبط التطور في ميدان النقود والقروض وانجاز خطة وطنية في هذا

[1] . محمد زيدان، دور التسويق في القطاع المصرفي : حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر،2004، ص: 160 .

[2] . طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2004، ص: 182 .

المجال، ثم جاء قانون 1988 ليؤكد بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية على أنها شخصية معنوية تسيرها قواعد القانون التجاري وفي سنة 1990 جاء قانون النقد والقرض الذي يحرر تماما البنوك التجارية من قيودها الإدارية ويركز على السلطة النقدية في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض ويفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة. وروح هذه القوانين هي إعادة للنظام المصرفي وضيفته وتنظيمه الارطودوكسي يعمل على جمع أغلى موارد الادخارية وتقديم قروض على أساس المردودية أي استرجاع مبلغ القرض مع الفوائد .

المطلب الثانـي: تنظيم وهيكل النظام المصرفي الجزائري

إن تدخل السلطات العامة مهما كان نوعها وأهدافه يتجلى تاريخيا في إنشاء نظام مصرفي وطني ونقصد بالنظام المصرفي مجموع الهيئات والمنشآت التي تشارك في أدارت النقود ، ويعرف النظام المصرفي بمجموع الأحكام القانونية والتنظيمية وحتى التقليدية وهدفه هو تحديد شروط خلق وتداول النقود من جهة وشروط عمل الهيئات التي تخلق وتضمن تداول النقود من جهة أخرى.[1]

والنظام المصرفي والمالي يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عملياتها المصرفية ، خاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان. وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشاءات المالية المتخصصة والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية ويقصد به مجموع مصارف العامة في بلد ما.[2]

المـطلب الثـالث: خصائص النظام المصرفي الجزائري

ومن أهم الخصائص المميزة للنظام المصرفي الجزائري هي:

- صغر حجم المصارف

يمكن القول انه بالرغم من التطور الذي شهدته المصارف العربية عموما والجزائرية خصوصا من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أن هذه المصارف لازالت تعاني من صغر حجمها مقارنة مع المصارف الأخرى في الأسواق العالمية. وعليه لا مجال أمام المصارف الجزائرية لمواجهة هذا الوضع إلا الاتجاه نحو الاندماج المصرفي لتقوية مكانتها وتعزيز كفاءتها.

[1]. بدرهم جميلة وآخرون، العولمة الاقتصادية وتأثيرها على النظام المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية فرع مالية وبنوك، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، 2002 – 2003، ص: 02.

[2] . شاكر القز ويني، مرجع سابق، ص: 36 .

- تزايد ظاهرة التركز المصرفي :

وتعتبر ظاهرة التركيز المصرفي من أهم ملامح الجهاز المصرفي في الجزائري حيث ترتفع درجة التركيز التي تتمثل في ارتفاع نسيب عدد قليل من المصارف من مجمل الأصول المصرفية، وتبرز هذه الظاهرة بدرجة كبيرة في الجزائر حيث تمتلك البنوك العمومية الستة أكثر من 95% من إجمالي الأصول المصرفية مما يؤثر على أداء السوق والبنوك الأخرى بصفة كبيرة.

- ارتفاع نسبة الملكية العامة في الجهاز المصرفي :

يحث يلاحظ أن الجهاز المصرفي الجزائري تغلب عليه الملكية العامة ويصاحب ذلك سيطرة كاملة للقطاع المصرفي على الإدارة والعمليات المصرفية وقد اثر ذلك على استراتجيات وعمليات المؤسسات المصرفية وذلك رغم التوجه إلى تقليل نسبة ملكية القطاع العام في المصارف وتخفيف القيود على الدخول إلى القطاع المصرفي إلا إن القطاع العام مازال يمتلك حصة كبيرة في الجهاز المصرفي الجزائري . [1]

- تفاقم مشكلة القروض المتعثرة :

أدت ممارسات الإقراض السابقة في الجزائر إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ قيود البنوك وهو الأمر الذي تفاقم لاحقا سبب الأوضاع الاقتصادية العامة غير المواتية الشي الذي حد من مقدرة البنوك على أداء مهام الوساطة من خلال تقليص السيولة المتوفرة لديها وزيادة تكلفة عملياتها . [2]

- ضعف استخدام التكنولوجية المصرفية:

حيث تحتاج المصارف الجزائرية إلى زيادة الاستثمارات في التكنولوجية المصرفية الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية لتكون قادرة على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية ويزيد استخدام التكنولوجيات من سرعة التسويات وزيادة الشفافية إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا مما يزيد من ثقة المتعاملين في المصارف ورفع كفاءة الوساطة المالية .

- ضعف عمليات الإفصاح والرقابة :

[1] . عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة – الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ، مصر، مجموعة النيل العربية ، 2003 ، ص:221 .

[2] . هواري معراج، تأثير السياسة التسويقية على تطوير الخدمات المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر، 2005 ، ص: 176.

حيث تفاوت البيانات المصرفية في شموليتها بين مصرف وآخر وتفتقر في الجزائر إلى الأدنى المطلوب للإفصاح مما يجعل من الصعب إجراء المقارنة بينها وبين المصارف الأجنبية ولهذا فان البنك المركزي مدعو للقيام بهذا الدور والجهد الذي يعمل تشييد الرقابة المكتبية والميدانية على المصارف والتأكد من استخدامها للمعايير الدولية المعروفة الخاصة بالمحاسبة والتدقيق والإفصاح . [1]

- **ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات :**

تعني أنظمة تسوية المدفوعات من ضعف كبير للأسلوب التقليدي المعمول به في إتمام عمليات المقاصة ويزداد الأمر حدة غالبا في فحص ومعالجة أدوات الدين والقرض من خلال سجل المقاصة ويزداد الأمر حدة إذا تعلق بإجراء مقاصة بين غرفها المتباعدة مكانيا مما يؤدي إلى عرقلتها لفترة تطول وانعكس ذلك سلبا على المتعاملين مع البنوك بسبب بقاء الشيكات دون مقايسة لفترة من الزمن.

الشكل رقم-02-: النظام المصرفي والمالي الجزائري قبل الإصلاحات

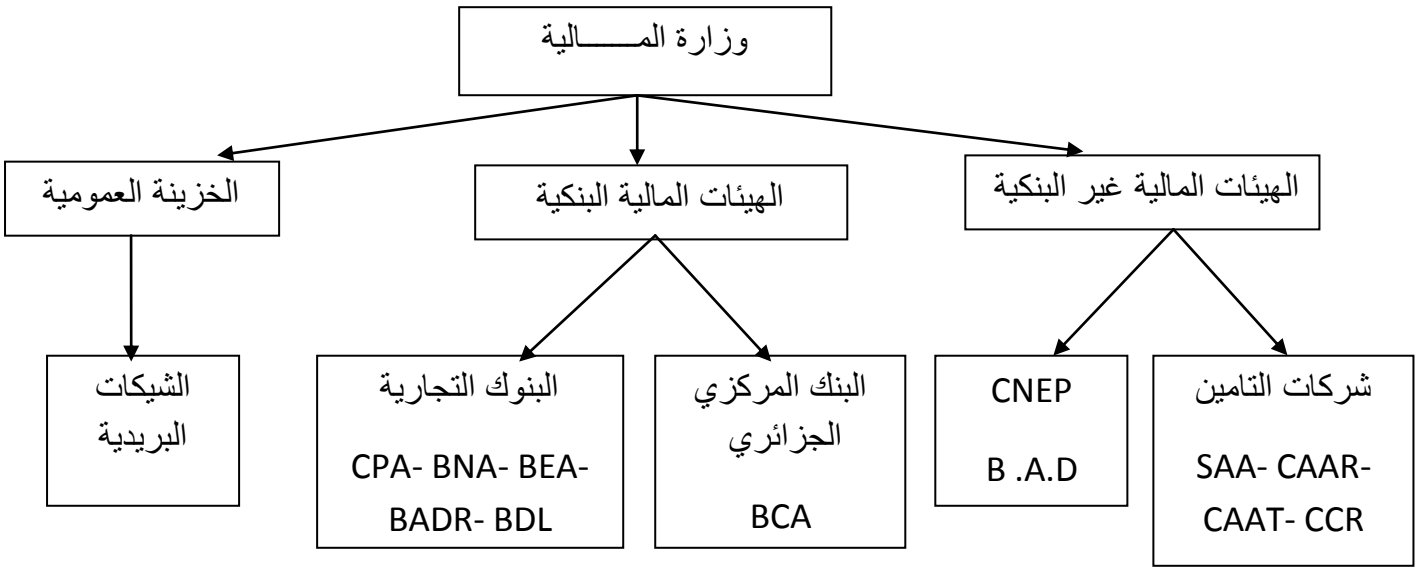

Source : Ammoure Benhalima, le système bancaire Algerien, OP-Cit, p 54.

[1]. عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص: 224.

المبحث الثانـــي: الإصلاحات المصرفية للجهاز المصرفي الجزائري

إن انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق يتطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية بعد الاستقلال. و تمثلت خصوصا في الإصلاح النقدي لسنة 1986 ثم إصلاح 1988 ووصولا إلى إصلاح 1990 المتعلق بالنقد والقرض الذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضع مسار تطورها وأعاد البنك المركزي وظائفه ومهامه بالإضافة إلى إنشاء سوق نقدية وما جاء بعدها بشكل خاص تلك الإصلاحات شكلت مرحلة حاسمة في تاريخ الجزائر الاقتصادي حيث وضعت أسس وقواعد التحول إلى اقتصاد السوق، و لقد قمنا بعرض هذه الإصلاحات كما يلي:

المـطلب الأول: الإصلاحات المصرفية قبل سنة 1990

عرفت الجزائر قبل سنة 1990 جملة من الإصلاحات والتي كانت تهدف إلى النهوض بالقطاع المصرفي بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، وتمثلت هذه الإصلاحات فيما يلي:

الفرع الأول: الإصلاحات المالية لعام 1971

تقرر تغير القطاع المالي كليا، فجاء الإصلاح المالي لعام 1971 لتكريس منطق تخطيط عمليات التحويل ومركزيتها، والتي اتضحت بصدور قانون المالية لسنة 1971 الذي ينص على إعادة تنظيم الكيفيات المتعلقة بتوزيع القروض المتوسطة وطويلة الأجل، فاعتبر البنك وسيلة التخطيط في يد الدولة بهدف مراقبة التدفقات النقدية، وقد تمحورت أهم خصائص هذه الإصلاحات في:

- إعادة النظر في إجراء الحصول على الكشوفات و هذا في إطار تمويل الأشغال وعليه فقد ظهر مفهوم "قبول مخطط التمويل" الذي أصبح من صلاحيات البنوك التجارية بعدما كان من مهام وزارة المالية.
- تلتزم المؤسسات العمومية بفتح حساب في بنك وحيد و أن تمركز حساباتها و صفقاتها معه[1] و يمكن للبنوك مراقبة نشاطات المؤسسة، و نلاحظ هنا التأكيد على مبدأ التخصص البنكي يتنافى و مبدأ المنافسة الذي يسعى لضمان خدمات مصرفية في المستوى، و منه نزع تخصص البنوك[2]
- تشجيع الادخار حيث عمدت من خلاله السلطات العمومية إلى إلزام المؤسسات على الادخار من خلال المساهمة في ميزانية الدولة.
- قيام البنوك التجارية بمراقبة جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسات العمومية حيث هذه الأخيرة تعاني من عجوزات. [1]

---

[1]. Ammour Benhalima, Le système bancaire Algerien, Op-Cite,p18

[2]. محفوظ لعشب، سلسلة القانون الاقتصادي–القانون المصرفي، المطبعة الحديثة، الجزائر، 2001، ص: 17.

وأمام عجز المصارف الوطنية عن تمويل الاستثمارات المخططة، جاء في إطار المخطط الرباعي الأول"1970-1973" بهدف إزالة الاختلال، وتخفيف الضغط على الخزينة وقد انبثق عن هذا التعديل هيئتان منفصلتين لتسيير البنوك وهما:

1. مجلس القرض:

تم تأسيس هذا المجلس في 30 جوان 1971 بمقتضى الأمر رقم 71|47 و حسب المادة رقم-01- من القانون "يحدث تحت سلطة وزير المالية مجلس قرض يتلخص دوره في تقديم الآراء و التوصيات والملاحظات في مسائل النقود والقروض"يترأس هذا المجلس وزير المالية ويتألف من اثنين ووقد كلف هذا المجلس بالأدوار التالية:

- الدراسات المتعلقة بسياسة القرض والنقود، و المسائل المتعلقة بطبيعة و حجم و كلفة القرض، في إطار مخططات و برامج تنمية الاقتصاد الوطني (المادة-02-)

-المساعدة على تعزيز علاقات الجهاز المصرفي مع القطاعات الاقتصادية داخل الوطن وتشجيع تمويل المصارف للمشاريع الاقتصادية في البلاد (المادة-04-)

-بحث الوسائل الكفيلة بتنمية موارد البلاد المختلفة، واقتراح كافة التدابير التي تؤدي لتوزيع مصادر الادخار، والتمويل للاقتصاد الوطني.

- تقديم التقارير الدورية إلى وزير المالية عن وضع النقود والقرض، و كافة الأمور المحتملة والتي قد تنعكس على الوضع الاقتصادي في البلاد، كما يجب عليه تقديم اقتراحاته في هذا المجال(المادة-05-).

من الملاحظ أن هذه المهام كفيلة بتحويل البنوك من وضعها المتازم إلى حال أحسن، لكن شيء من تلك المهام لم يتحقق، حيث أن المجلس نفسه لم يباشر مهامه على الإطلاق.

2. اللجنة التقنية المصرفية:

أنشئت هذه اللجنة بموجب الأمر رقم 71|47 المؤرخ في 30 جوان 1971، وتنص المادة رقم -09- منه على "تحدث تحت سلطة وزير المالية، في كافة الأمور المصرفية"، والمهام المنوطة بها هي:

- تقديم الآراء والتوصيات لوزير المالية، في كافة الأمور المصرفية وجميع المهن المرتبطة بها (المادة-10-).

[1]. محرزي جلال، النظام المصرفي الجزائري:إشكالية إصلاحه، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2000|2001، ص 14-15.

– تسهيل تنسيق النشاط الذي تمارسه المؤسسات المالية وربط هذا النشاط في إطار المخططات للمنشات الاقتصادية (المادة–11–).

– دراسة ميزانيات وحسابات المؤسسات المالية، وعرضها على وزير المالية(المادة –13–).

وقد أعطى المشروع صلاحيات مختلفة لهذه اللجنة لتقوم بـــ:

– تعجيل تنفيذ المخططات الاستثمارية و الإنتاجية.

– تحقيق الرقابة على عمليات المؤسسات و ماليتها.

– توجيه الموارد المتاحة باعتبار توازن النظام المالي للمؤسسات المالية.

أما من جانب التسيير المصرفي فاللجنة تبحث في السبل و الوسائل التي تحقق التجانس في التسيير المصارف، و هذا من اجل ضمان خدمات مصرفية و يتم ذلك عن طريق تطوير ووضع معايير محاسبية و إدارية متجانسة، وكذا تنظيم نقل المعلومات لوزارة المالية[1].

❖ **تقييم الإصلاحات المصرفية لعام 1971:**

إن الفترة الممتدة حتى منتصف الثمانينات أظهرت بعض الخصائص التي كانت في واقع الأمر تعرقل تطور النظام البنكي ولم تسمح له بتشكيل تقاليد مالية وتكوين ثقافة مصرفية خاصة به، ومن خلال تفحص النظام البنكي واليات أداءه في ظل إصلاحات 1971 يمكننا تدوين الخصائص التي كانت تميز هذا النظام ضمن العناصر التالية:

– تركيبة النظام المصرفي الوطني كانت تظهر في شكل نظام مصرفي ذو مستوى واحد وهذا يعني أن البنك المركزي والبنوك التجارية تقع في نفس المستوى، وعليه فان البنك المركزي لا يملك عمليا سلطة حقيقية على سلوك هذه البنوك، فالبنوك التجارية كانت تحت سلطة وزارة المالية وليست تحت سلطة البنك المركزي بصفته بنك البنوك[2].

– الهدف الأساسي لإصلاحات 1971 هو الفصل بين وظائف الخزينة والبنك المركزي، بحيث تخرج الخزينة العامة من وظيفة تمويل المشاريع الاقتصادية، كما أن النظام المخطط ألزم البنوك التجارية بتقديم

[1]. دريس رشيد، دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2004 ص ص: 40–45.

[2].وهيبة خالفي، خوصصة البنوك في الجزائر: الواقع و الأفاق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص:40.

تمويلات للمؤسسات العمومية، وبالتالي لم تكن هناك دراسة لجدولة ومردودية المشاريع، بل تقدم القروض في إطار البرنامج المخطط.

– وجدت البنوك نفسها في وضعية صعبة نتيجة لتحقيق مخاطر عدم التسديد خاصة للقروض قصيرة المدى، وهذا راجع إلى نقص معايير منح الائتمان، مما يمكن أن يلاحظ سلبيا في هذا الإصلاح هو ضعف مستوى إعادة الخصم الذي استقر على نسبة 2.25٪ من سنة 1972 إلى غاية 1986، ولم ترتفع تلك النسبة إلا في سنة 1986 لتصل الى 5٪ وبعدها تجاوزت إلى 7٪ في ماي 1986.

كذلك يمكن الاستنتاج من هذا الإصلاح عدم جدوى الهيئتين المنشاتين في تحقيق المهام المسندة لهما بسبب عدم ولادتهما أصلا، و قد نجد هذه الإصلاحات قد فتحت بابا واسعا لا يزال العمل متواصلا فيه.

– الآليات التقليدية للسياسة النقدية كانت تستعمل بشكل ضيق، كما أن تكلفة القرض محددة إداريا حيث تقوم وزارة المالية بتحديدها وفي نفس الوقت تحدد سعر الفائدة ومختلف العمولات المستحقة للبنوك والمتعلقة بعملية القرض.

– الرقابة لم ينفرد بها البنك المركزي بل أصبحت وظيفة يتقاسمها مع البنك الجزائري للتنمية الذي كاف بمراقبة مطابقة تمويل الاستثمارات المخططة التي تطلب البنوك التجارية بشأنها إعادة الخصم، هذا الاختلال الوظيفي أدى بتدخل وزير المالية حيث اصدر منشور مؤرخ في 3 فيفري 1979 ليمنع تمويل بعض القطاعات عن طريق القرض المتوسط المدى ومنها قطاعي الصناعة والسياحة[1].

هذه الاختلالات على مستوى تنظيم و أداء النظام البنكي الجزائري تعود بالأساس إلى التعارض القائم بين اعتبارات تمويل التنمية وأولوياتها وفقا لآليات و شروط تتحدد وأهداف التنمية ذاتها.

- كما أن عملية التوطين البنكي الوحيد تعتبر من بين مخلفات إصلاح 1971 ونعني به فرض المؤسسات الاقتصادية العمومية (المعروفة باسم الشركات الوطنية) التعامل مع نوع معين واحد فقط من البنوك و ذلك حسب المادة رقم 18 من قانون المالية لعام 1970، و هذه الوظائف كانت سببا في دفع السلطات العمومية إلى التفكير في إدخال إصلاحات جديدة على النظام المصرفي بغية تزويده بالأدوات الضرورية كمؤسسة تجارية.

[1]. محفوظ لعشب، القانون المصرفي، مرجع سابق، ص: 18.

الفـرع الثاني: الإصـلاحـات التي طرأت عام 1986

في سنة 1986 سجلت محاولة بلورة نظاما مصرفيا مبني على أساس الأخذ بالتدابير التجارية الأزمة في مجال متابعة القروض الممنوحة ، تطبيق كافة الإجراءات الوقائية لضمان استرجاع القروض الممنوحة.

فأول إجراء قامة به الحكومة الجزائري ضمن سلسلة من الإجراءات التي كانت تهدف إلى التحول بالنظام الاقتصادي مبادئه ومؤسساته نحوى اقتصاد يقوم على أسس وقواعد السوق، هو إصدارها القانون رقم 86 – 12 المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بنظام ألبوك والقروض وهدفه الأساسي إصلاح جذري للمنظومة المصرفية محدد بوضح مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي ذو المستويين، مع إعادة الاعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة، ومراقبتها تماشيا وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

وهكذا أصبحت سياسة الائتمان المصرفي تخضع لمتطلبات وحاجات الاقتصاد الكلي وليست لاحتياجات المؤسسات، الأمر الذي نتج عنه نوع من الاستقلالية والمرونة في تعديل أسعار الفائدة الاسمي المطبقة من طرف المصارف، مع ضبط وتعديل إجراءات التعامل مع المؤسسات فيما تعلق بشروط منح الائتمان.[1]

وبموجب قانون 86–12 المتعلق بنظام البنك والقرض، تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية، حيث يقوم القانون على إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي.

ودون الخوض في تفاصيل بنود ومواد هذا القانون يمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد الأساسية التي تضمنها القانون في النقاط التالية:

– تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويلا الاستثمارات وإشراك جهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية إلا إن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك.
– أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية دوره كبنك البنوك، وإن كانت هذه المهام تعوزها الآليات التنفيذية، ومن ثم تبدو في أحيان كثيرة مقيدة.
– بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على المستويين.
– أعاد القانون للمصارف ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقروض، كما سمح لها بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها وأصبح أيضا بإمكانها إن إنشاء هيئات رقابية على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى .

[1] . بالعزوز بن على ، مرجع سابق، ص: 183 .

-و قد تم تعديل الهيئتين التي تم تأسيسهما في 1971 (مجلس القرض و اللجنة التقنية المصرفية)[1]

1 -المجلس الوطني للقرض

يترأس هذا المجلس البنك المركزي، والفرق بين المجلس الوطني للقرض ومجلس القرض هو أن هذا الأخير كان يترأسه وزير المالية بينما المجلس الوطني للقرض يترأسه محافظ البنك، ويقوم هذا المجلس الوطني بدوره المستشار فيما يخص المشاريع، التجمعات البنكية، السياسات المالية، الائتمانية والصرف، حيث أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض.

2 -لجنة رقابة العمليات المصرفية:

أهداف وامتيازات هذه اللجنة لم توضح بصورة مدققة، إلا انه يمكن القول أن دور هذه اللجنة يتمثل في مراقبة عمليات الجهاز المصرفي أي وضع إطار لتحديد وتنظيم علاقة البنك المركزي والبنوك التجارية من خلال عملية إعادة التمويل عن طريق الإصدار النقدي.

❖ **تقييم إصلاحات 1986:**

يمكن القول أن قانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بالبنوك والقرض جاء قصد تنظيم العمل المصرفي، وفق آليات جديدة و نمط متجدد يكاد يختلف عن النظام المركزي في الشكل لكن مضمونه واحد قائم على أساس التخطيط، وكان إصدار هذا القانون رغبة من السلطات العمومية لتوجيه الجهاز المصرفي إلى أكثر تنافسية في إطار التحضير للانتقال إلى اقتصاد السوق. رغم هذا الإجراء(قانون 86-12) والذي كان يهدف إلى استعادة البنك المركزي لمكانته، لكن القانون كان يحمل في طياته بعض الثغرات التي لا تجعل من البنك المركزي بنكا للبنوك، هذا ما جاء في المادة 51: "...تضمن الدولة البنك المركزي من أي خسارة قد تطرأ بسبب تنفيذ هذه العمليات..." و هذا ما يظهر في أن المهام التي كان يقوم بها البنك المركزي تبدو مقيدة، ومن الملاحظ محاولة إبعاد الخزينة نوعا ما عن إدارة سياسة التمويل، واستعادة وظيفة تعبئة المدخرات للجهاز المصرفي، إلا ان التشريع بقي في جهة، و تحقيق الأهداف دون المبتغى.

كما أن قانون البنوك والقرض لا يفرق بين بنوك الودائع وبنوك الأعمال، حاليا البنوك الجزائرية ومن خلال وظائفا تعتبر بنوك ودائع، كما أضاف قانون 86-12 العمليات على القيم المنقولة وكذا الناتج المالي للبنوك من اجل مساهمتها في تقديم القروض طويلة الأجل[1]

[1]. غرارة محمد العربي، سلامي بوبكر الصديق، العولمة المالية و تأثيرها على البنوك الجزائرية: دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة مقمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص :مالية، نقود و بنوك، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011|2012، ص ص: 50-54.

الفرع الثالث: الإصلاحات المصرفية في إطار قانون استقلالية البنوك 1988:

إن الوضعية التي آل إليها النظام المصرفي الجزائري هي نتيجة للسياسات المتبعة منذ عدة سنوات والتي أدت إلى فشل هذا الأخير .

لهذا شرعة الجزائر منذ 1988 بتطبيق برنامج إصلاحي واسع من مجموع القطاعات الاقتصادية وبالأخص المؤسسات العمومية والتي كان على عاتقها أهم النشطات الاقتصادية إذ فقد ظهرت حزمة من القوانين في الثمانيات والمتمثلة في:

القانون رقم 88-01 المؤرخ في 01/12 /1988، والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية ، واظهر بشكل جلي المفهوم التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية وفقا للقوانين المعمول بها ضمن مبدأ المتاجرة ومانحا بذلك المؤسسات العمومية استقلالية إقرار . لقد أكد المشرع بشكل خاص على الطبع لتجاري للمؤسسة حيث تعرف المادة الثالثة من القانون 88-01 " المؤسسة على أنها شخصية معنوية تسيرها قواعد القانون التجاري " .

ثم أن المصادقة على القوانين88-01 و88-02 المتعلق بالتخطيط و88-04 المتعلق بإتمام وتعديل القانون التجاري وتحديد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية ، تعتبر مرحلة هامة بالنسبة للبنوك لكونها تابعة في مجالها للقطاع العمومي وانتقالها إلى الاستقلالية بمنحها بالفعل القدرة على التدخل الحقيقي ضمن دائرة التعامل وفق القواعد المتاجرة ، كما صدر قانون 88-06 في 12/ 01 /1988 ليعدل ويتمم قانون 86-12 في انسجام الجهاز المصرفي والاستقلالية المالية للمؤسسات وفي هذا الإطار يمكن أن نستنتج العناصر الرئيسية التي جاء بها هذا القانون وعرضها فيما يلي :[2]

- بموجب هذا القانون 88-06 يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسب، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء شاطه بمبدأ الربحية والمردودية .
- يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو السندات الصادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه .
- يمكن أيضا لمؤسسات القرض أن تلجا إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل كما يمكنها أن تلجا إلى طلب ديون خارجية.

[1] -Benmalek Riad, La reforme du système bancaire en Algerie, mémoire presentre pour l obtentionde la maitrise sciences economiques, option « economie internationale, monnaie et finance », universite des sciences sociales, Toulouse, France, 1998 /1999, p 69

[2] - بالعزوز بن على ، مرجع سابق، ص 184.

❖ **تحولات البنوك التجارية في إطار إصلاحات 1988:**

عرفت البنوك التجارية على غرار مختلف المؤسسات الاقتصادية تحولات خامة وعميقة، حيث أصبح البنك يتمتع بشخصية معنوية تجارية، وله رأس مال خاص به، يكون مقسما على مختلف صناديق المساهمة التي جاء بها قانون 88|03 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والمتعلق بصناديق المساهمة يمكن إبراز مختلف التحولات للبنك فيما يلي[1]:

- البنك الوطني الجزائري: BNA

يقول رئيس البنك الجزائري (BNA) السيد "سليمان قاسي موسى" انه بعد الإعلان عن برنامج الإصلاح الوطني في عام 1988، أصبح (BNA) شركة مساهمة حيث قسم رأس مال البنك كالأتي[2]:

- صندوق مساهمة التجهيز 35٪.
- صندوق مساهمة المناجم والمحروقات 35٪.
- صندوق مساهمة التغذية والمحروقات 20٪.
- صندوق مساهمة الصناعات المختلفة 10٪.

وتحصل البنك الوطني الجزائري على استقلاليته في 14 فيفري 1989.

- البنك الخارجي الجزائري: BEA

عرف بنك الجزائر الخارجي تغييرا في بنيته وأهدافه التي يقوم بها، حيث ابتدءا من 5 فيفري 1989 أصبح شركة مساهمة يبلغ رأسمالها 1000.000.000 موزعة على 100 سهم يكتتب فيه كل من الصناديق التالية:[3]

- صندوق مساهمة البناء 35٪.
- صندوق مساهمة الإلكترونيك و المواصلات والإعلام الآلي 35٪.
- صندوق مساهمات الخدمات 20٪.
- صندوق المساهمة الكيمياوية والبيتروكيمياوية والصيدلية 10٪.

وعن حل صناديق المساهمة أصبح البنك الجزائري الخارجي يسير من طرف مجلس الإدارة.

---

[1]- جيلالي بورزامة ، اثر الجهاز المصرفي الجزائري و دور البنك المركزي في تسيير النقد و القرض، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996|1997، ص :141.

[2]- البنك الوطني الجزائري فتحراس المال، مجلة الاقتصاد و الأعمال، عدد خاص، نوفمبر 1999، ص :74 .

[3]- جلال بورزامة ، مرجع سابق، ص :142.

– القرض الشعبي الجزائري: CPA

اعتبر القرض الشعبي الجزائري شركة مساهمة بموجب قانون رقم 88|01 المؤرخ في 12 جانفي 1988، برأس مال محدد بـــ: 800.000.000 موزعة كالأتي:

– 250 مليون دينار جزائري يخص صندوق المساهمة للصناعات الكيميائية و البيتروكيميائية والصيدلية.

– 250 مليون دينار جزائري يخص صندوق المساهمة للصناعات المختلفة.

– 150 مليون جزائري لصندوق المساهمة لصناعة الخدمات.

وقد تحصل البنك على الاستقلالية المالية في: 23 فيفري 1989.

– بنك الفلاحة و التنمية الريفية: BADR

حددت أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر وتنمية المناطق الريفية، إلا أنه بعد تحرير الاقتصاد و إعطاء الاستقلالية للمؤسسات المصرفية، دخل إلى جميع القطاعات الاقتصادية، وتحول إلى مؤسسة عمومية اقتصادية فمنذ تاريخ 19 فيفري 1989 أصبح البنك شركة مساهمة تخضع للقانون رقم 88|01 المؤرخ في 12 فيفري 1988.

وقد حدد رأس مال البنك بـــ: 1000.000.000 دينار جزائري مقسمة ألف سهم بقيمة اسمية 1000.000 والتي تحوزها الصناديق الآتية:

– الصناديق الزراعية الغذائية 350 سهم.

– وسائل التجهيز 350 سهم.

– الخدمات 300 سهم.

– بنك التنمية المحلية: BDL

تأسس بنك التنمية المحلية عام 1985 وكلف بتقديم التمويل و الخدمات المصرفية للمؤسسات المحلية، وبموجب القانون رقم 88|01 والقانون رقم 88|03 المؤرخة في 12 جانفي 1988 اعتبر شركة مساهمة أسهم، وقد حدد رأس مال البنك بـــ: 500.000.000 دينار جزائري موزعة على 500 سهم والقيمة الاسمية لكل سهم تبلغ 1000.000 دينار جزائري والتي تحوزها صناديق المساهمة التالية:

–المناجم و المحروقات والري في حدود 175 سهم.

–البناء في حدود 50 سهما.

–الكيميائية والبيتروكيميائة والصيدلية في حدود 175 سهم.

–الصناعات المختلفة في حدود 100 سهم.

وقد تحولت إلى مؤسسة عمومية اقتصادية بعدما كانت مؤسسة اشتراكية مالية بتاريخ 20 فيفري 1989.

❖ **تقييم إصلاحات 1988:**[1]

يمكن تسمية فترة الثمانينات بمرحلة التقنين والتشريع، حيث لم تتمكن هذه الإصلاحات من وضع حد للمعاملات السائدة التي كانت تميز الإدارة الجزائرية، و ذلك نظرا للمعارضة التي أبدتها القوى المحافظة أمام تطبيق إجراءات الإصلاح و تذرعها بالحجج المتنوعة، مما جعل المؤسسة البنكية لا تزال تعتبر وسيلة لتنفيذ السياسة الحكومية، حيث وفي إطار التخطيط كان التمويل المصرفي قائما على أساس قرارات مركزية فوقية، فلم تكن للبنك المسؤولية في اتخاذ أي قرار وبالتالي كان مجرد صندوق لتمويل الاستثمارات المخططة.

لم يتحصل البنك المركزي على الاستقلالية الكاملة التي من خلالها يحدد السياسة النقدية، فهو تابع للخزينة العمومية، و الأهم من هذا أن الاعتماد على الصادرات من المحروقات هي الأساس في تكوين الاحتياطي للإصدار النقدي و ليس الادخار، وعليه نجد غياب كلي لعلاقة –ادخار،استثمار– في السياسة النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة.

وقد حولت أحداث 5 أكتوبر 1988 مجرى الجزائر سياسيا واقتصاديا وذلك بالانفتاح الكلي على الاقتصاد الرأسمالي.

وفي ماي 1989 انشىء سوق للنقد بين البنوك التجارية التي منحتها الدولة الاستقلالية وبتدخل البنك المركزي في سوق النقد من خلال آلية معاشات التقاعد التي طبقت حديثا، وهو نظام من اتفاقات إعادة الشراء بين البنوك التجارية والبنك المركزي من أجل التمويل قصير الأجل[2]

المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية للجهاز المصرفي الجزائري بعد 1990

في إطار الوضعية المزرية التي عاشتها المنظومة المصرفية جعلت السلطات المعنية تتدخل لإنقاذ البنوك وإصدار قانون شامل ينظم العمل المصرفي ويحدد العلاقة بين مختلف مكونات المنظومة المصرفية الجزائري. [3]

[1]– غزارة محمد العربي ، سلامي بوبكر الصديق، العولمة المالية و تأثيرها على البنوك الجزائرية، مرجع سابق، ص:57–58.

[2]– كريم النشاشبي و آخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص:57.

[3] – محمد زيدان، دور التسويق في القطاع المصرفي: حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية،مرجع سابق،ص:233.

الفرع الأول: الإصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض 90-10 :

يشكل القانون 90-10 الصادر في تاريخ 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا جديدا لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها سنة 1986 من طرف السلطات وهو من بين القوانين التشريعية الأساسية التي تبنت التوجيهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق و يشمل كل المسائل المتعلقة بالنقد و القرض و البنك سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للبنوك ، أنشطة البنوك ، مراقبة البنوك و معايير التسيير ...الخ، و بهذا يوفر تسييرا فعالا و مرنا للنشاطات الاقتصادية.

و يرمي هذا القانون إلى وضع حد نهائي لكل التدخلات في المهام و بالتالي منع التدخلات الإدارية في القطاع المصرفي و المالي ويتضمن القانون 3 مستويات من السلطة لتنظيم الوظيفة المصرفية و هي مجلس النقد و القرض ، بنك الجزائر ،اللجنة المصرفية .[1]

و في الحقيقة يحمل القانون مجموعة من الإجراءات و المبادئ و الهداف أما الإجراءات فقد كلف القانون بنك الجزائر بإعداد الإجراءات التطبيقية و التي تخص إجراءات التراخيص (رخصة الاعتماد) و نظام المحاسبة الذي على البنوك إنشاءه ، و وسائل الدفع و أخيرا القواعد الاحترازية.

أما المبادئ سوف نحاول التعرض إليها بشيء من الاختصار و التركيز:

- إرجاع وحدة النقد (الدينار) وظائفها التقليدية في المواد من 01 إلى 10 من قانون النقد والقرض 90-10.
- استقلال البنك المركزي و تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد في المواد من 11 إلى 18 من قانون النقد و القرض.
- إعطاء الصيغة التجارية لبنوك أي إعطاء البنوك وظائفها التقليدية .
- توفير وسائل لضبط الاقتصاد مثلا تحديد الحجم الكلي للاستثمارات فإذا كان الحجم الكلي للاستثمارات اكبر من الطلب النهائي فتعمل الدولة على زيادة في الصادرات أما في حالة العكس فتعمل على الاكتفاء أو الاستيراد.
- وضع هيئة على هرم المنظومة المصرفية و هي مجلس النقد و القرض و الذي له سلطات واسعة بخصوص إدارة السياسة النقدية.
- و يهدف القانون إلى تحرير الاقتصاد الجزائري و يعطي مكانة هامة لسياسة النقدية و يحاول تنظيم رؤوس الأموال بين الداخل و الخارج لإتاحة الفرصة لدخول استثمارات أجنبية جديدة كما أتاح القانون إمكانية إقامة فروع للبنوك أو المؤسسات الأجنبي.[1]

[1] - صالح مفتاح، أداء النظام المصرفي من قبل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز و المنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، أيام 8-9 مارس 2005، ص:114.

الفرع الثاني: الإصلاحات المصرفية في إطار برنامج التعديل الهيكلي

و قد نص قانون 90-10 على مجموعة من القوانين الأخرى من اجل إصلاح النظام المصرفي:

- إصلاحات 81-80 المتعلقة بكيفية المعاملة في السوق النقدية .
- إصلاحات جانفي 1993 حيث ظهر قانون جديد عزز المنافسة المصرفية و حركة رؤوس الأموال كان خلال مراسيم هي :

✓ مرسوم 93- 01 المتعلق بتأسيس المؤسسات المالية و إقامة فروع للبنوك و المؤسسات المالية المحلية الأجنبية.

✓ مرسوم 93- 02 ويحدد شروط إصدار عقود الضمانات من قبل الوسطاء لفائدة المقيمين.

- دخلت الجزائر في مرحلة ثانية من الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد بتعاون مع المؤسسات المالية الدولية في شهر أفريل1994 انطلاقا من اتفاق التمويل القصير المدى لمدة سنة وكان يرمي هذا البرنامج إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري واسترجاع التوازنات الكبرى.
- وفي إطار قانون الخوصصة الذي جاء به البرنامج في سنة 1995 والذي يتضمن تعليمات جديدة 95-20 متعلقة بالخوصصة بغية تقوية دور القطاع الخاص فإن هذا القانون في الجزائر لو يشير في نصوصه إلى إمكانية فتح رأس المال للبنوك أو خوصصتها ، و لعلى من المفيد التذكير أن بنك الجزائر عين ابتداء من سنة 1992 مكاتب دراسات دولية بتمويل من بنوك يابانية وأوروبية أوكلت لها مهمة رابعة حسابات البنوك العمومية في الجزائر و ذلك تمهيدا لخصصتها أو لفتح رأس مالها،كما استفادت بعض البنوك في عام 1991 من تحويلات الخزينة قدرة بـ 10 مليار دينار كما قامت السلطات بمهودات مالية لإعادة تمويل البنوك على النحو التالي:

✓ تقديم 4.9 مليار دينار لتمويل البنوك العمومية باستثناء (بنك الجزائر الخارجي) في عام ذات حصص مالية تمتد على 20 سنة.

✓ من جانب آخر تم وضع مشروع في عام 1996 بتمويل البنك العالمي وتحت إشراف مكاتب دراسات دولية قصد فتح رأس مال بعض البنوك العمومية وخاصة القرض الشعبي الجزائري ،إلا أن المجلس الوطني الانتقالي (المجلس التشريعي) لم يصادق على هذا المشروع .

✓ تقديم ثمانية مليار دينار في 1997 لإعادة رسملة الصندوق الوطني لتوفير والاحتياط ،وهذا بهدف تحويله على بنك متخصص في تمويل السكن.

---

[1] -مرزوقي مرزوقي، و آخرون، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة اللسانس في العلوم الاقتصادية ، فرع مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2002/2001، ص: 35-36 .

- ✓ تم إنشاء إتحاد البنوك UNUON BONK و بنك التجارة لصناعة الجزائرية BEA في جوان 1997.
- ✓ والحدث البارز في هذه الفترة الانطلاقة الفعلية للسوق المنقولة في الجزائر في جويلية 1999 وكانت شركة سونطراك أول المتدخلين في السوق بعض سندات قيمتها 5 ملا ير دينار، تليها مؤسسة رياض سطيف ومجمع إنتاج الأدوية صيدال 2 مليون سهم ثم شركة تسيير فندق الأوراسي بـ 1.2مليون سهم ،وبذالك استطاعت تلك الشركات أن تزود من الادخار الوطني، دون الاستعانة بالوسيط البنكي.[1]
- ✓ في مارس2000 اجمع مجلس القرض والنقد وأقرت مجموعة من التعديلات تتجاوب مع متطلبات الاقتصاد الوطني حيث تم سن قوانين جديدة مرتبطة بدراسة ملفات إنشاء وتنصيب البنوك والمؤسسات المالية.

الفرع الثالث: إصلاحات النظام المصرفي ما بعد 2000 :

وتتمثل في :

– الأمر رقم 03–11 الصادر في أوت 2003 ،والذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية وقوة تدخل الدولة المنظومة المصرفية ، حيث أنه أضاف شخصان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة معنيان من رئاسة الجمهورية تابعيين لوزارة المالية ، هذا الأمر لا يشير ولا يعطي فرصة التحدث عن التحرير المصرفي ،وإنما يعطي لتدخل الحكومي أكثر جدية.

– القانون رقم 01– 04 الصادر في 4 مارس 2004 ،الذي يحدد شروط تكوين الاحتياط الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0% كحد أقصى.

– القانون رقم 03– 04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم يودع الضمان لدى بنك الجزائري ،حيث تقوم بتسيير شركة مساهمة تسمى (شركة ضمان الودائع البنكية) تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية ،تقدر بمعدل سنوي 1% حسب المنظمة العالمية لتجارة OMC، من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

[1] – محمد زيدان , مرجع سابق ، ص 238.

– الأمر رقم 03– 11 الصادر في 2003/08/26 المتعلق بـ النقد والقرض * التي عرفها قانون النقد والقرض خاصة بعد الأزمات التي عرفتها بعض البنوك الخاصة (بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري) وذلك بمراجعة القوانين والتشريعات , التي تنظم العمل المصرفي وإخضاع النظام المصرفي إلى القواعد المعنية والمعايير المصرفية العالمية واستمرار في تعميق مسارا لإصلاحات حيث مست هذه التعديلات جملة من المواد وكانت تهدف أساسا إلى تحقيق ثلاث أهداف :

✓ السماح لبنك الجزائر بممارسة أحسن صلاحياته عن طريق :

– الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض و صلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر.

– توسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض.

– تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك لإضافة أمانة عامة لها.

✓ تقوية الاتصال التشاور بين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجوانب المالية للبلاد عن طريق :

– إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات الخارجية الدين الخارجي.

– إثراء شروط و محتوى التقارير الاقتصادية و المالية تسيير بنك الجزائر.

– التداول الجيب للمعلومات الخاصة بالنشاط المصرفي والمالي والعمل على توفيرا لأمن المالي للبلاد.

✓ توفير أحسن حماية و الادخار للجمهور عن طريق :

– تدعيم الشروط و المعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد للبنوك مسير بها و إقرار العقوبات الجزائرية على المخالفين لشروط وقواعد العمل المصرفي.

– إنشاء صندوق التأمين على الودائع الذي يلزم البنوك التأمين على جميع الودائع.

* للمزيد من التفصيل أنظر : أمر رقم 3-11 المتعلق بالنقد والقرض ، الجريدة الرسمية ،العدد 52 ، الصادرة في: 27 – 08-2003.

الشكل رقم–03–:هيكل النظام المصرفي الجزائري حتى العام 2004

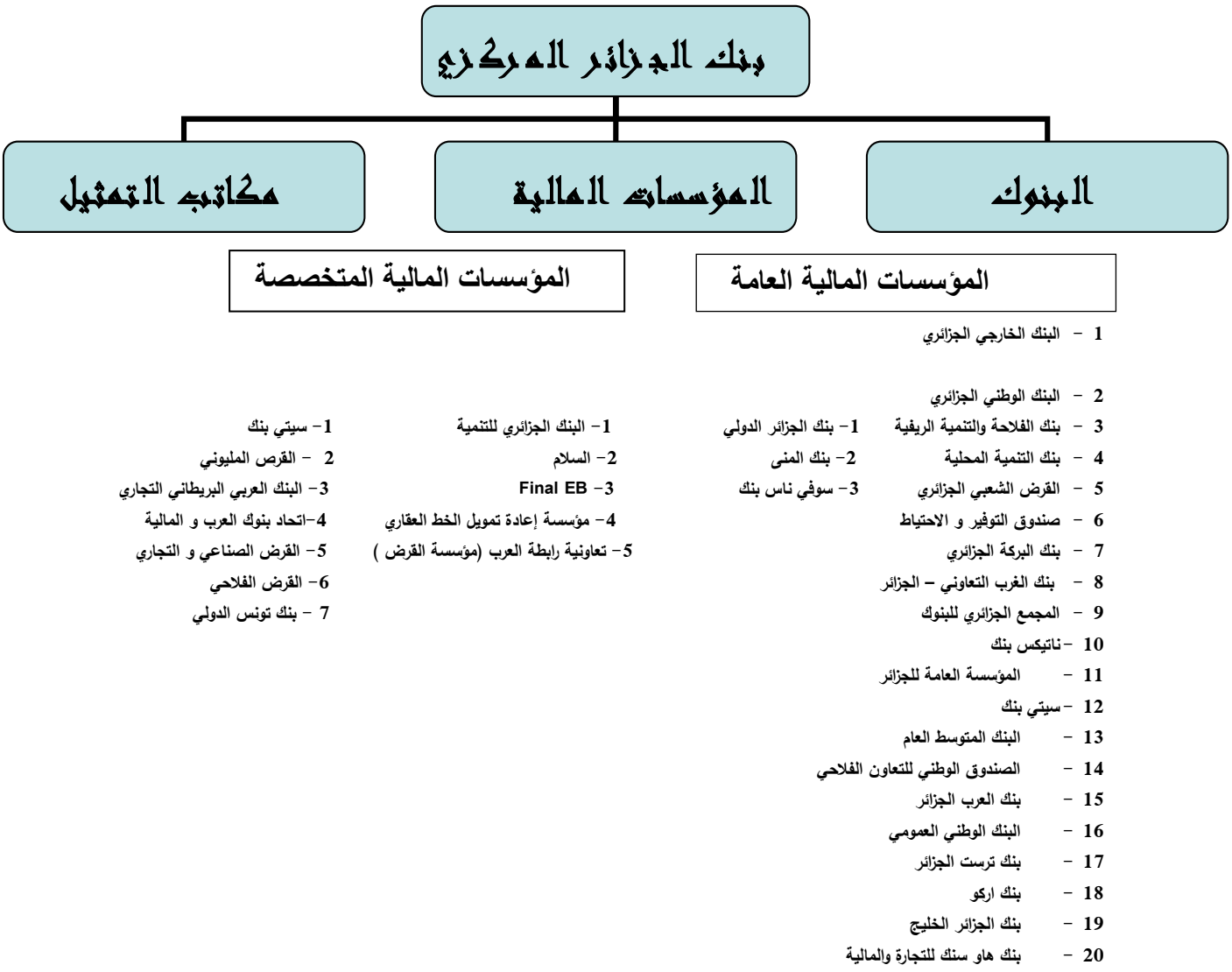

خلاصـة الفصـل الثاني:

يعتبر النظام المصرفي من أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد نظرا لما يقوم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي تسمح للاقتصاد الوطني بالتطوير في ظل وضع يتميز بالاستقرار و الاندماج و بالنجاح في الاقتصاد الدولي ، باعتباره يتكون من منشآت مالية ليس للربح وحده وإنما أيضا يهتم بتنفيذ ما تمليه عليه الدولة وفقا لسياستها في التنمية و العدالة الاجتماعية ، وقد عرف هذا النظام العديد من التغيرات الجذرية منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا لم تعد النشاطات المصرفية أمرا محصورا في نطاق ضيق مما أدى إلى تقسيمه إلى بنوك مالية تجارية مصرفية وأخرى متخصصة عبارة عن مصارف ادخارية استثمارية و بنوك التنمية المحلية والريفية وكلها تخضع لمراقبة و إشراف البنك المركزي والخزينة العامة.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة إلا أن المنظومة المصرفية الجزائرية لم تطلع بالقدر الكافي على قواعد و شروط نجاح الاستثمار الذي يتطلب ضبط العلاقات بين السلطة الإدارية والمالية، و كذا العمل على إحداث تغيرات في نظام تسيير الأموال ومشاركة البنوك والجهاز المصرفي في الحياة الاقتصادية.

تمهيـد:

تعتبر البنوك في مجموعها حلقة تتفاعل في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، و كلما نما و اتسع هذا النشاط زادت تبعا لذلك، حسابات البنوك، و تعددت خدماتها، و يصبح من الأهمية بمكان الدور التي تلعبه في التنمية الاقتصاديق و في تقديم الدول حيث تقوم بتمويل الاقتصاد الوطني بتقديم القروض و السلفيات المختلفة معتمدة على مواردها الخارجية و على موارد أخرى داخلية وفي ظل العولمة المالية حدث الكثير من التغيرات العالمية، كالأخذ بنظام البنوك الشاملة و الخوصصة و الاندماج المصرفي وتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وتعاظم تحرير التجارة العالمية و مع زيادة التوجه نحو العولمة وإلغاء الرقابة على الصرف و حرية دخول وخروج الأموال كأحد المخاطر الكبيرة الناجمة عن ظاهرة غسيل الأموال.

و من هنا يأتي موقع الجهاز المصرفي الجزائري في الآثار التي ترتبت على عن العولمة و التحديات التي يقوم بها و الاتجاهات الحديثة له و هذا بالتطرق إلى ما يلي في هذا الفصل :

-المبحث الأول: آثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي الجزائري.

-المبحث الثاني:الاتجاهات الحديثة للجهاز المصرفي الجزائري لمواجهة مخاطر العولمة المالية.

المبحث الأول: آثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي الجزائري

تشير الكثير من التغيرات و التطورات و الدراسات و الظواهر و الانعكاسات الخاصة بالعولمة المالية أن لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي الجزائري بحيث أن الآثار الاقتصادية للعولمة المالية على الجهاز المصرفي قد تكون ايجابية و قد تكون سلبية و تصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي هو تعظيم الايجابيات و تقليل الآثار السلبية عند أدنى مستوى.

و بالتالي يمكن الإشارة في تركيز شديد على هذه الآثار الاقتصادية في ثلاث مطالب كالتالي :

المطلب الأول: الاندماج المصرفي و التحول إلى البنوك الشاملة

الفرع الأول: الاندماج المصرفي

اولا: التعريف

تعددت التعاريف في مجال اقتصاديات البنوك فيما يتعلق بالاندماج المصرفي على " انه اتفاق يؤدي الى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد ، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل أتمام عملية تكوين المصرف الجديد" [1]

كما يرى البعض أن الاندماج المصرفي هو تلك العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى، بحيث يتخلى البنك المندمج عادة عن استقلاليته ويدخل في البنك الدامج ويصبح مصرفا واحدا ويتخذ المصرف الجديد اسما جديدا عادة اسم المؤسسة الدامج أو اسم مشترك بينهما ، وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج . ويعتبر التوسع في الاندماج المصرفي وتكوين مصارف عملاقة من أهم السمات المعاصرة للعمل المصرفي في ظل العولمة المالية.

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 153 .

والجدول التالي يظهر حالات الاندماج المصرفي عربيا :

الجدول رقم –01– حالات الاندماج المصرفي عربيا

سنوات الاندماج	الدولة	عدد حالات الاندماج	البنك المندمج	البنك الدامج
99/93	لبنان	23حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
99/91	مصر	17حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
98	الأردن	حالة واحدة	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية	بنك فيلا ولبنان للاستثمار
94	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الأهلي العماني	بنك مسقط
98	سلطنة عمان	حالة واحدة	بنك عمان والبحرين والكويت	بنك عمان التجاري
98	تونس	حالة واحدة	بنك تونس للاستثمارات	الاتحاد الدولي للبنوك
98	المغرب	حالة واحدة	البنك الشعبي المركزي	مجموعة البنوك الشعبية
97	السعودية	حالة واحدة	بنك القاهرة السعودي	البنك السعودي التجاري المتحد
99	السعودية	حالة واحدة	البنك السعودي المتحد	البنك السعودي الأمريكي
99	البحرين	حالة واحدة	البنك السعودي العالمي	بنك الخليج الدولي

المصدر: إتحاد المصارف العربية ، جانفي ، 1999

ثانيا: موقع الجزائر من الاندماج المصرفي

نلاحظ من الجدول السابق أن الجزائر لم يرد ذكرها في هذا الجدول، وهذا يعني انه لم يحدث أي إدماج على الرغم من انه يوجد في الجزائر بنوك عمومية وبنوك خاصة، خاصة هذه الأخيرة يمكن أن يحدث فيها اندماج على غرار باقي الدول ، الهدف منه زيادة المنافسة والقيام بأعمال البنوك الشاملة، يمكن ذكر أنواع البنوك في الجزائر: [1]

1 -**البنوك العمومية:**

وهي تتمثل في :

- صندوق التوفير والاحتياط cnep والذي أصبح بنكا بتاريخ 6افريل 1997.
- القرض الشعبي الجزائري cpa.
- البنك الخارجي الجزائري BEA.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR .
- بنك التنمية المحلية BDL.
- البنك الوطني الجزائري BNA.
- البنك الجزائري للتنمية BNA.
- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحيةِ CNMA، تم اعتماده في 6 افريل1997.

2- البنوك الخاصة:

لقد سمح قانون ا لنقد والقرض قانون 10/90 بإنشاء بنوك خاصة، تتمثل البنوك الخاصة فيما يلي :

- الخليفة بنك وتم اعتماده في27 جويلية 1998 وتم سحب الاعتماد منه في شهر ماي 2003 .[2]
- بنك الصناعة والتجارةBCIA تم اعتماده في 24 سبتمبر1998 وتم سحب الاعتماد منه وتعيين مصف له في شهر أوت 2003 .[1]

[1]- **Abdelkrim naas; Le systeme bancaire algerien; m, L, France , 2003 ,P-280-283**

[2] - محمد لكساس ، محافظ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقد ية في الجزائر، 2002،ص 15.

- البنك العمومي المتوسط BGM تم اعتماده في 30 أفريل 2000.
- CAB (compagnie algerienne de banque) تم اعتماده في 28 أكتوبر 1999 .
- سيتي بنك citi bank وتم اعتماده في 18 ماي 1998.
- Arabe banking corporation وتم اعتماده في 24 سبتمبر 1998 .
- Natiexis amana banque وتم اعتماده في27 أكتوبر 1999 .
- الشركة العامة Société générale وتم اعتمادها في 4 نوفمبر1999.
- الريان الجزائري بنك وتم اعتماده في8 أكتوبر 2000.
- البنك العربي وتم اعتماده في 15 أكتوبر 2001.
- BNP Paribas وتم اعتماده في 31 جانفي 2002.
- بنك البركة وتم اعتماده في 3نوفمبر 1990.

بالإضافة إلى وجود مؤسسات مالية مثل "يونيو بنك" وتم اعتماده في7ماي 1995 ، و"مونة بنك" والذي تم اعتماده في 8 أوت 1998، والبنك الجزائري الدولي والذي تم اعتماده في 21 فيفري 2000 .

وتتميز البنوك العمومية الستة بأنها تسيطر على تمويل الاقتصاد الوطني ، حيث تتحصل على 90%

و من الموارد وتقدم 95% من القروض ، بينما البنوك الخاصة حصصها في السوق ضعيفة وذلك للأسباب التالية:

- إنشاء البنوك الخاصة جاء متأخرا
- البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية هي في حالة انتظار و ملاحظة السياسة الجزائرية في ميدان الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة ، والإصلاحات البنكية بصفة خاصة
- تتميز البنوك الوطنية الخاصة بأنها توجه أعمالها بصفة اكبر نحو تمويل العمليات التي تتميز بالمضاربة والمرودية السريعة (تمويل الواردات) Financements des Importations .

[1] – محمد لكساس سابق، 2002، ص 16 .

– هناك تمايز بين البنوك الوطنية الخاصة والبنوك الخاصة الأجنبية فيما يخص السوق النقدية ، بحيث لا يسمح للأولى بالدخول إلى هذه السوق بعكس الثانية .

– نلاحظ من التحليل السابق إن بعض البنوك الخاصة قد تم سحب الاعتماد منها وهذا سوف يؤدي الى سحب ثقة المتعاملين الاقتصاديين وطنيين كانوا أم أ جانب من بقية البنوك الأخرى لاسيما منها البنوك الفرنسية التي تتعامل مع السوق الجزائرية في مجال التجارة الخارجية والتحويلات المالية والتعاملات المختلفة.

أن هذا التحليل يظهر التمييز بين البنوك العمومية من جهة والبنوك الخاصة من جهة أخرى، ومن هنا تبرز أهمية الدور الإشرافي الذي يمكن أن تقوم به الحكومة والبنك المركزي(بنك الجزائر) في وضع السياسات وشروط المنافسة للقيام بعملية الاندماج وخاصة من خلال البنوك الخاصة .، وفي هذا الصدد فقد حدد النشور رقم 01/04 الصادر في 28 أفريل 2004 الرأسمال المسموح به لتأسيس بنك جديد وهو 2.5 مليار دج او ما يعادل 36.4 مليون دولار.

إن هذه الزيادة في رأس المال سوف يعزز ويدعم قاعدة راس مال هذه البنوك ، وزيادة حجم أصولها، وهو ما يمكن إن يتحقق من عمليات الاندماج المصرفي بين البنوك الصغيرة، أو بينها وبين البنوك الكبيرة، بحيث تصل إلى الحجم الكبير،مما يجعل المصرف قادر على المنافسة، ويتيح له الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا ا لمتقدمة وما يتولد عنها من منتجات مالية ومصرفية مبتكرة.

الفرع الثاني: التحول إلى البنوك الشاملة

تعمل أغلبية البنوك قبل التحرير المصرفي في ظل التخصص القطاعي أو الوظيفي ، بينما تقوم البنوك الشاملة في ظل التحرير المصرفي بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية (البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال) ، عن طريق تنويع أعمالها ووظائفها ، لتلبي رغبات كل عميل. وعليه فالبنوك الشاملة تعمل على تنويع مصادر التمويل ، وتعبئة أكبر ادخار ممكن من كل القطاعات ، ومنح الائتمان لكل القطاعات ، وتقديم الخدمات المتنوعة والمتجددة .
تتميز البنوك الشاملة بـ :

–تنوع هيكلها المتكون من محفظة القروض والاستثمارات ، وذلك لتخفيض المخاطر.
–تطبيق الأساليب المعاصرة في إدارة أصولها وخصومها ، عن طريق توفيقها أسعار الفائدة لرفع العائد في السوق.
–العمل على تلبية إحتياجات الشركات.

-الاستفادة من خبرات البنوك التجارية والمتخصصة قطاعيا .

كما للبنوك الشاملة دور كبير في عملية الخوصصة عن طريق :

– معالجة الهياكل المالية للمؤسسات التي تعاني من مشاكل مالية (عجز).

– أو إعادة تقييمها والمساعدة في بيعها والترويج لذلك لدى مشتريين جدد ،عن طريق تقييم أصولها بالقيمة الحقيقية.

– تمويل رأسمالها، والاستعانة بخبرات أجنبية في الإدارة لإعادة التوازن المالي.

– خلق فرص عمل جديدة ومنتجة، عن طريق تمويل مشروعات صغيرة للعمالة الزائدة الناتجة عن خوصصة المؤسسات بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي

– دعم القطاع الخاص من خلال تقديم قروض، لتحفيز الاستثمار في مختلف القطاعات.

المطلب الثاني: خصخصة البنوك و تزايد حدوث الأزمات البنكية

الفرع الأول: خصخصة البنوك[1]

أولا: تعريف خوصصة البنوك

تعتبر خوصصة البنوك أحد نواتج العولمة، وهي مرتبطة في كل الأحوال بظاهرة الخوصصة بشكل عام ظاهرة عالمية، وقد حدث الاتجاه نحو الخوصصة البنوك في الدول النامية بالتحديد بعد زوال توابع الملكية العامة للبنوك، في ظل تحول الكثير من هذه الدول إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي و التحول لآليات السوق

1- المقصود بخوصصة البنوك:

يمكن تحديد المقصود بخوصصة البنوك من خلال نوعين من الخوصصة و يحكمها أساس تشريعي أو قانوني، ويمكن إيضاح ذلك من خلال التحليل التالي:

أ- خوصصة البنوك المشتركة:

يشير هذا المفهوم إلى سعي الحكومة من خلال البنوك و شركات التأمين التي تمتلكها إلى تقليص نسب المساهمة ومن ثم بيع هذه المساهمات في هذه البنوك جزئيا أو كليا، مستخدمة في ذلك سوق المال، بالتحديد سوق الأوراق المالية أو البيع المباشر.

ب- خوصصة البنوك العامة:

[1]. محمد لكساس ، مرجع سابق، ص: 23.

المقصود بخوصصة البنوك العامة وهو توسيع قاعدة الملكية في تلك البنوك من خلال طرح جزء من رأس مال تلك البنوك للبيع و التداول في بورصة الأوراق المالية بالتدريج[1].

و هناك العديد من الأهداف التي من المتوقع تحقيقها من هذا النوع من الخوصصة نلخصها فيما يلي :

-تعميق المنافسة في السوق المصرفية و تحسين الأداء المصرفي.

-تنشيط سوق الأوراق المالية و توسيع قاعدة الملكية.

-تحديث الإدارة و زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية.

-ترشيد الإنفاق العام و إدارة أفضل للسياسة النقدية.[2]

ثانيا : التجربة الجزائرية لخوصصة البنوك العامة:

شرعت الحكومة الجزائرية في اتخاذ الإجراءات تمهيدا لخوصصة قطاع البنوك، ومن هذه الإجراءات التي تم الإعلان عنها مشروع توأمة ثلاثة بنوك عمومية جزائرية بثلاثة بنوك أوروبية ، وقامت وزارة المالية التي تشرف على العملية بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي عن عرض مناقصة في بداية أفريل 2004لاختيار المؤسسات البنكية .

وإذا كانت العروض من الجانب الأوروبي كبيرة بالنظر إلى إبداء عدة مصارف و بنوك إيطالية و فرنسية و إسبانية و سويسرية لاهتمامها فإن اختيار البنوك الجزائرية لا يطرح إشكالا كبيرا بالنظر إلى العدد المحدود للمصارف المؤهلة و التي تقدر بستة بنوك عمومية تتوفر أربعة منها على حظوظ اكبر لأنها تمتلك حصة معتبرة من السوق و نذكر منها BNA- CPA- CNEP- BADR .

و تمثل هذه البنوك أكثر من 50 % من النشاط المصرفي بالجزائر و أكثر من 60 % من الموارد المالية المدخرة و المودعة و التي تقدر بـ3600 مليار دينار أي ما يعادل 40 مليار دولار.

كما أن هناك مفاوضات متقدمة مع شركاء أجانب قصد فتح رأسمالها بـ40 % [3] .

الفرع الثاني: الأزمات البنكية في الجزائر

أولا: بنك خليـفة

بدأت مجموعة خليفة أعمالها في استيراد الأدوية في بداية التسعينيات، ثم أنشئت بنك الخليفة، واستمرت هذه المجموعة في تنويع أعمالها، فأنشأت شركة طيران دولية، وشركة إنشاءات، ومجموعة شركات خدماتية بما في ذلك وكالة تأجير السيارات والمطاعم، ومحطات تلفزيون بباريس ولندن.

[1] – عبد الحميد عبد المطلب : العولمة و اقتصاديات البنوك ،مرجع سابق ، ص 209.

[2] -عبد الحميد عبد المطلب : نفس المرجع ، ص 96-100.

[3] النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة ،www.majalisna.com, 04/03/2006 2008/05/15 .

تميزت هذه المجموعة بغياب الشفافية، حيث لم تنشر أية معلومات تخص مصادر أموالها وأصحابها وحساباتهم أو مموليها، مما أثار فضول بعض الصحافيين والبرلمانين الفرنسيين على الخصوص، الذين طالبوا بالتحقيق في ذلك.

وإثر التدقيق والمراجعة الذي قامت به مفوضية البنوك في الجزائر، توقفت شركة الطيران عن عملها في حزيران من عام 2003، لمديونيتها الكبيرة، وسحب الترخيص من بنك الخليفة، بسبب العجز الكبير الراجع لتهريب الأموال إلى الخارج، وتراكم أسهم لا قيمة لها، كما عين مشرف على أعمال التصفية.

وبعدها، نشرت المحاكم الفرنسية إعلانات عن إفلاس تلفزيون الخليفة الموجود في باريس، وأعتقل المالك من السلطات الجزائرية .

وتفاديا لوجود مشاكل أخرى من هذا النوع ارتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم المصرفي، من خلال القوانين الصادرة في سنة 2003 و 2004 ، التي لا تترك حرية كبيرة للبنوك للتصرف، والعمل دون الرجوع لبنك الجزائر، وتتمثل في :

– الأمر رقم 03–11 الصادر في 26 أوت 2003، والذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية، وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية، حيث أنه أضاف شخصان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينان من رئاسة الجمهورية تابعيين لوزارة المالية، هذا الأمر لا يشير ولا يعطي فرصة التحدث عن التحرير المصرفي ، وإنما يعطي للتدخل الحكومي أكثر جديق.

– القانون رقم 01–04 الصادر في 04 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـ 500 مليون دج، وبـ 10 مليون دج للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـ2.5 مليار دج للبنوك، و500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية.

فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط، سوف ينزع منها الاعتماد، وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام المصرفي.

–القانون رقم 02– 04 الصادر في 04 **مارس** 2004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل.

–القانون رقم 03– 04 الصادر في 04 مارس 2004 ، الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية ، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم ، يودع الضمان لدى بنك الجزائر ، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى" شركة ضمان الودائع البنكية "،تساهم فيه بحصص متساوية ، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية ، تقدر بمعدل سنوي 1 % حسب المنظمة العالمية للتجارة من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

يلجأ إلى استعمال هذا الضمان، عندما يكون البنك غير قادر على تقديم الودائع للمودعين، أي عند التوقف عن الدفع من طرف البنك، حيث يخطر المودع بذلك ليقوم بالتوجه إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية بالوثائق اللازمة ، والتعويض يكون بالعملة الوطنية فقط.

على العموم فإن الظروف التي يعيشها النظام المصرفي الجزائري، تدخل ضمن الظروف التي تعيشها البلدان العربية.[1]

ثانيا : البنوك و أزمات سعر الصرف في الجزائر

في ظل العولمة وفي عقد التسعينات لوحظ أن التحرر المالي و المزيد من العولمة المالية يؤدي إلى حدوث أزمات مالية ذات آثار ضخمة، وفي الغالب تكون مصحوبة بانهيار في بعض العملات الوطنية ومن ثم تغيرات شديدة و قوية في سعر صرف العملة في البلد محل الأزمة، بما يطلق عليه أزمات سعر الصرف.

1- بداية الأزمة :إن بداية الأزمة تعود أولى بدايات الأزمة إلى انخفاض سعر النفط الذي أدى بدوره إلى انخفاض السيولة الجزائرية من العملة الصعبة و منه تخفيض الاستيراد و الشروع مباشرة في تخفيض الدينار منذ 1986 (1دولار=4 دينار) إلى (1 دولار= 18 دينار) و الجدول التالي يبين ذلك .

الجدول رقم -02-

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991
متوسط الفترة	4,702	4,850	5,915	7,609	8,958	17,21
أخر الفترة	24.824	12,19	8,032	6,731	4,936	/

أسعار الصرف دولار أمريكي بالنسبة للدينار الجزائري المصدر: بنك الجزائر

نلاحظ في الجدول أعلاه أن نسبة تخفيض الدينار بين الفترة (1986 –1991) هي (356,79%) بالنسبة لمتوسط الفترة و (64% ,446) بالنسبة لأخر الفترة. فأول عملية تخفيض رسمية كانت في ديسمبر 1990 بمقدار 20%، ثم تلتها عملية أخرى في أفريل 1994 حيث خفض الدينار بنسبة 40%[2]

و إن عملية اللجوء إلى تخفيض الدينار لها عدة أسباب نذكر منها:

[1] النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة ، http://www.majalisna.com , 04/03/2006 2008/05/22 .

[2] -Benissad: les taux de change multiples , seminaire organisè par le hote laurassi, 16-17/11/1992

– محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي بسعر الصرف الموازي.
– تشجيع الصادرات الجزائرية و إعطائها تنافسية أكثر في السوق العالمية.
– تحرير الأسعار الداخلية لكثر من المنتجات المدعمة و التي لا نعكس في الواقع السعر الاقتصادي التوازني.
– محاولة تقليص العجز المالي الذي تعاني منه المؤسسات الاقتصادية العمومية عن طريق إعطائها الحرية التامة في تقرير سعر متوجاتها.
– تطبيق شروط صندوق النقد الدولي من اجل الحصول على المساعدات المالية كعقد من نوع
. (stand by)
– محاولة إعطاء الدينار الجزائري صبغة التحويل.

2– تطبيق سعر الصرف المتعدد على الاقتصاد الجزائري و أسباب التخلي عنه:

كانت إحدى محاولات السياسة النقدية لحكومة بلعيد عبد السلام هو إنشاء نظام سعر الصرف المتعدد الذي كان من المفروض تطبيقه ابتداء من السداسي الثاني لسنة 1993،حيث جاء هذا النظام ليضع حدا للتخفيضات التي عرفها الدينار الجزائري منذ 1986.
فالتجربة بينت أن هذا النظام لا يعتبر شيئا جديدا على الاقتصاد الجزائري ،حيث طبق في الماضي و لكن بطريقة غير مصرح بها ، فقد عرف الدينار الجزائري 4 معدلات هي: سعر صرف دبلوماسي ، وسعر صرف رسمي ، سعر صرف موازي ، سعر صرف حسب الحقوق السحب الخاصة.
ومع صدور قانون (10 –90) في 14/ 04 /1990، و المتعلق بقانون النقد و القرض و بالضبط المادة 189 و التي تنص على مايلي : " لا يجوز أن يكون سعر الصرف الدينار متعددا."
بات واضحا أن هذا النظام لا يسمح به المشرع الجزائري ، لان التخفيض هو الأداة التي تقودنا إلى السعر التوازني حسب الإصلاحات الاقتصادية المطبقة.
اقترحت السلطات الجزائرية بدورها إنشاء سعر الصرف مزدوج ، ولكن رفضت من طرف صندوق النقد الدولي.
الذي يرى أن سعر الصرف الثابت الأحادي هو السبيل الوحيد لاستقرار العملة و قابلية تحويلها في سوق حرة تحقق التوازن بين العرض و الطلب.
و تعود أسباب التخلي عن نظام سعر الصرف المتعدد إلى وجود عدة عيوب من بينها أنه أداة مالية و ليست نقدية ترفضها المؤسسات النقدية الدولية ، إضافة إلى عدم نجاح الحكومة الجزائرية في تقليص بعض الواردات بالرغم من الارتفاع أسعارها من جهة و بضغط من المصدرين و المستوردين من جهة ثانية ، نظرا لتطبيق معدلات معقدة و متتالية

المطلب الثالث: تحرير حركة رؤوس الأموال و غسيل الأموال في الجزائر

الفرع الأول: تحرير حركة رؤوس الأموال في الجزائر

إن الاقتصاد الجزائري و كسائرهمن اقتصاديات الدول النامية , فقد تأثر بعملية تحرير حساب رأس المال ايجابيا وسلبيا وفيما يلي استعراضا بعض الآثار :

أولا: المزايا التي يوفرها تحرير حساب رأس المال على الاقتصاد الجزائري

إن المزايا التي يوفرها حساب رأس المال للاقتصاد الجزائري لا تختلف كثيرا عن المزايا التي يوفرها للدول النامية بصفة عامة فمنها نجد:

– تشجيع نشاط القطاع الخاص وجلب تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال التي يحتفظ بها المقيمون في الخارج خاصة إن الجزائر في اتجاه نحو الخوصصة وإعادة الهيكلة وتسريح العمال.

– إتاحة موارد أخرى ومختلقة لتمويل يمكن المفاضلة بينها باختيار أحسنها و اقلها تكلفة.

– الوصول إلى الأسواق المالية خاصة العالمية سوف يقلل من الميل إلى الاستدانة الخارجية و الابتعاد عن القروض المصرفية و الحكومية.

– الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبار الجزائر لها إمكانيات كبيرة لجذبها , فبالإضافة إلى قطاع المحروقات فان البلاد تحتوي على مستودعات تستثمر بعدما الفوسفات و نترات الصوديوم و الرخام و الحديد و النحاس و الزنك والذهب و اليورانيوم .

ثانيا: مخاطر تحرير حساب رأس المال على الاقتصاد الجزائري

إن وجود المزايا السالفة الذكر لم تحول دون وجود مخاطر لتحرير حساب رأس المال تهدد كيان اقتصاد الجزائر ومن أهم المخاطر ما يلي :

– تهريب الأموال: إن تهريب الأموال الجزائرية للخارج أصبح واقعا ويتم بطريقة قانونية أي بالحصول على شرعية المؤسسات المالية الوطنية و المكلفة بمراقبة خروج المال من الجزائر، فبغياب قوانين تشريعية تحدد مراقبة تنقل الأموال و المعاملات المصرفية، جعل البلاد قطبا هاما لتبييض الأموال [1]

[1]– شاشة بهيجة, شاشة زهية، تحرير حساب راس المال في ظل العولمة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، جامعة ورقلة ،2002 /2003 ، ص 89 .

والشكل التالي يوضح حجم المديونية الخارجية و تهريب الأموال إلى الخارج في الجزائر (بمليارات الدورات)

الشكل رقم –03–:رسم توضيحي يبين حجم المديونية الخارجية وتهريب الاموال الى الخارج في الجزائر (بمليارات الدولارات)

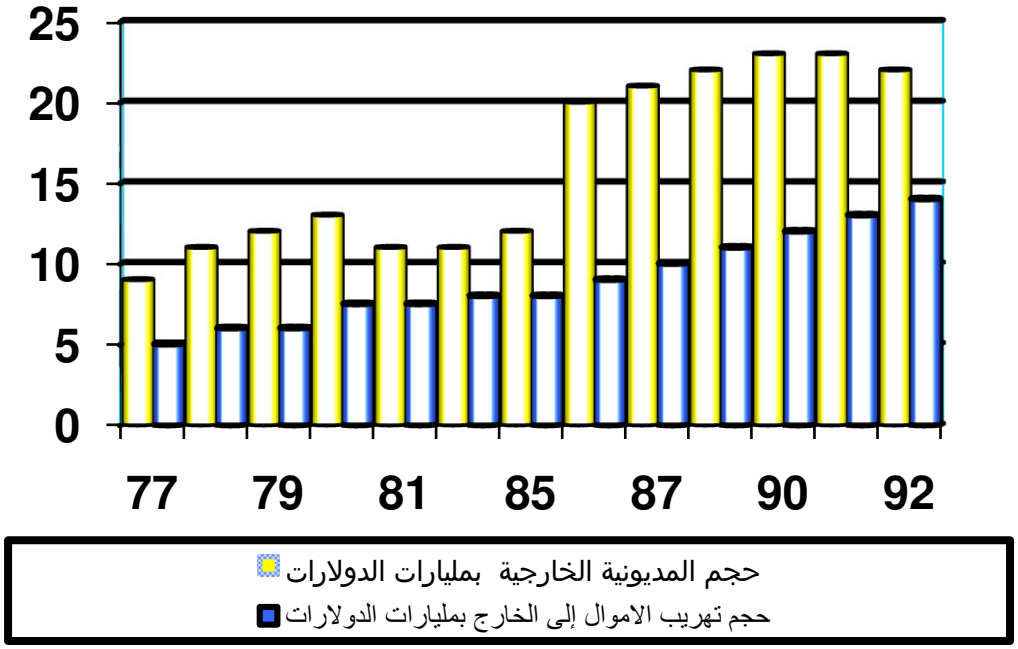

المصدر : معمر بو ضرسه ,جريدة السفير، شركة السفير للنشر و الإشهار و الخدمات الإعلامية ، دار الصحافة، الطاهر جادوت، الجزائر، العدد 189، من 27/ 01 إلى 02/02/ 2003

يوضح الشكل السابق تهريب الأموال المدينة الخارجية للجزائر من سنة 1977 إلى سنة 1992 بمليار دولار حيث وصل حجم الأموال المنهوبة من الخزينة العمومية و التي تهرب إلى الخارج حيث قدرت سنة 1992 بـ 16,77 مليار دولار وتناسب 64,11 % من حجم المديونية الخارجية وهذا يعني انه كلما زاد حجم المديونية الخارجية وكذلك احتياطات الصرف و الصادرات من المحروقات زاد نهب الأموال العمومية لتهريبها إلى الخارج ووضعت في حسابات بنكية خاصة .

إن الأزمة التي تلاها موت الرئيس بومدين عرفت قيمة كبيرة من تهريب الأموال ، وكذلك سنة 1986 عندما انخفض سعر البرميل من البترول سنة 1988 وكذا سنة 1991 ولا يزال النظام على أساسه[1]

[1] شاشة بهيجة ، شاشة زهية ،مرجع سبق ذكره ، ص 90.

الفرع الثاني: غسيل الأموال في الجزائر

تفتقر البلاد إلى المنظومة القانونية في هذا الصدد حيث انه من الممكن مثلا التجول بأي مبلغ مالي كبير نقدا أو إجراء أي معاملة تجارية أو عقارية دون إن يثير ذلك الريب في السلطات المعنية العجزة أصلا عن التحكم في السيولة النقدية لعدم إلزامية التعامل بلا صكوك انطلاقا من سقف معين.[*1]

لكن يمكن ملاحظة بعض القوانين التي تحارب ذلك لا تعد كافية لمحاربة جريمة غسيل الأموال و ذلك في القانون رقم 22/96 المؤرخ في 07/09 /1996 الخاص بقمع مخالفة التشريع و التنظيم الخاصين بالصرف و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج و إضافة إلى ذلك قوانين أخرى رقم 256-97 و 257-97 الممضية من طرف وزير المالية

و يعد فساد النظام الإداري المصرفي أهم العوامل المهمة التي ساعدت لعدة أسباب:

- انعدام الثقة بين البنك و الزبون.

- الإجراءات الإدارية التي عادت ما توجه الزبون أثناء السحب لبعض المبالغ المعتبرة من رقم حسابي.

- تماطل الإدارة في تكريس التعامل فيس الصكوك من جهة و يقابله من جهة أخرى تمرد الأفراد على هذه الإدارة الغائبة لان تبني أساليب الصكوك البنكية يجعل جميع الأرصدة المالية تحت المجهر و هو ما يعني خضوعه إلى الضرائب و الرسوم و هو ما لا يتمناه الكثير.

و الذي ساعد على ذلك هو قانون النقد و القرض في أفريل 1990 و الغريب هو تراجع نظام الرقابة و المحاسبة حاليا مقارنة بمرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة حيث كان هذا النظام في ذلك الوقت فعالا جدا و يساهم بقسط وافر في الحد من مثل هذه الظاهرة غير انه و بعد فترة الثمانينات أصبح هذا النظام غير فعال رغم وجود هيئات و قوانين مخصصة لذلك [2]

يُعتقد أن عائدات المخدرات وأنشطة أخرى منافية للقانون يتم غسلها واستخدامها لتمويل الجماعات الإرهابية في الجزائر وفي مناطق أخرى. ولذلك أتى فريق من الخبراء من أمريكا وفرنسا للعاصمة لمساعدة البلد في تعقب كيفية غسل الأموال عبر الشبكات الإجرامية لسد الفجوات في النظام البنكي بها.

*يشير الباحث الجزائري خلف عبد العزيز في رسالة ماجستير بعنوان جريمة تبييض الأموال إلا إن المشرع الجزائري لم ينص على هذه الجريمة صراحة و كل ما يمكن هو بعض النصوص المتفرقة.

[2] - شاشة بهيجة شاشة زهية مرجع سابق ص 90 .

وخلال الحديث في ندوة بعنوان "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" التي انعقدت يومي 8 و9 سبتمبر في العاصمة، قال عمار محمد مدير الشؤون الإدارية والقانونية لوزارة العدل الجزائرية إن شبكات المخدرات تقدم المال للإرهاب. وأوضح "في إطار التحقيقات التي قمنا بها في مصادر تمويل الجماعات الإرهابية في الجزائر اتضح لنا بما لا يدع مجالا للشك أن العديد منها من مصادر الاتجار بالمخدرات".

وقال محمد إن هذه الصلة الوثيقة بين الإرهابيين ومهربي المخدرات ليست بالمفاجئة بأي شكل من الأشكال. وأضاف "المجرمون بحاجة إلى مصادر سرية للتمويل وشبكات المخدرات هي ما يمثل ذلك".

وقد اتخذت الجزائر خطوات للحد من هذه الظاهرة ففي عام 2002 أقامت قسما خاصا بالاستعلام حول المصادر المالية في البلد وبعد ذلك بفترة قصيرة بدأ في اعتماد تشريعات مناهضة لغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب منها قوانين "لمنع وقمع استخدام العقاقير غير المشروعة والمواد المخدرة ومواد العلاج النفسي والأمراض العقلية" في عام 2004 و"محاربة التهريب" و"منع ومكافحة غسل الأموال" في عام 2005.

ولكن كأي بلد قام بتأسيس أرضيات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن العديد من الأدوات لا تخرج من مجال التدوين المكتوب. فثمة فجوات قانونية قائمة خاصة في القطاع البنكي وحيث مازال المجرمون يستغلونها إلى جانب الإرهابيين الذين يعلمون غالبا أكثر عن عمليات التمويل غير المشروع أكثر من المحققين والقضاة.

آن كوستوموروف، نائبة المدعي العام التي تقود فريقا مكلفا بمكافحة الإرهاب في محكمة باريس العليا، شددت على الحاجة إلى رصد وتقييم النظم الوطنية الجزائرية. وقالت "هذه العملية حاسمة في مكافحة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب" وأشارت إلى أنه في مارس الماضي، تم إرسال فرق من مدققي الحسابات إلى أبناك خاصة وعامة لاختبار فعالية برامج الحراسة لمكافحة غسل الأموال. وأسفرت العملية عن صياغة العديد من التقارير.

سوزان هايدن، المستشارة الاقتصادية بوزارة العدل الأمريكية، قالت إنها "تولي قيمة للترتيبات القانونية التي أقامتها السلطات الجزائرية" وأن فريقا من الخبراء الأمريكيين بمن فيهم ممثلين عن مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي (FBI) يهدف إلى تقديم المساعدة في رصد وبحث الثغرات القانونية في نظام الأبناك الجزائري. وقالت هايدن إن الولايات المتحدة "مستعدة لتقديم المساعدة للسلطات الجزائرية لتعقب المال القذر المستخدم في الإرهاب".

وقد تلقى العديد من القضاة الجزائريين أصلا تدريبا في الولايات المتحدة فيما يقوم فريق من القضاة الأمريكيين بزيارة إلى الجزائر في أكتوبر ونوفمبر لمواصلة دورات التدريب.

وقد جرت الندوة في فضاء مغلق رغم أن المواضيع التي تمت مناقشتها حسبما قيل لوسائل الإعلام، شملت "إمكانية استخدام المعلومات السرية خلال عمليات المتابعة القضائية" و"دراسة الأعراف الجزائرية والأمريكية والفرنسية في مكافحة تمويل الإرهابي.

المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة للنظام المصرفي الجزائري في ظل التحديات المالية

لا شك التنوع الملحوظ أن التحول الكبير و المتنوع الملحوظ في الخدمات المصرفية أو في صناعة البنوك بصفة عامة كان بمثابة ضرورة فرضها واقع التطور و النمو السريع في مختلف الأنشطة الاقتصادية في دول العالم المختلفة و هذا ما جعل الكثير من الممارسين في صناعة البنوك يرون أن المشكلة الحقيقية التي تواجه رجال البنوك تكمن في كيفية إدارة و مواجهة التغير و النمو السريع في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية بنجاح , بإضافة إلى التغير و التطور في سوق الصناعة المصرفية التي أصبحت تتصف بالمنافسة الشديدة . تحول النشاط المصرفي من مجرد القيام بعمليات الأقراص و الإيداع في داخل حدود الدولة إلى قيام البنوك بالدخول في مجال الاستثمار في جميع القطاعات و تملكها للكثير من المشروعات الصناعية و الخدمية و التجارية و تنويع مصادر تمويلها بالداخل و الخارج .

المطلب الأول: تحرير تجارة الخدمات المالية

الفرع الأول: مفهوم و مبادئ تحرير تجارة الخدمات

أولا: مفهوم تحرير تجارة الخدمات المصرفية

مع تزايد العولمة المالية تم إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت اتفاقية الجات في جولة أوروجواي 1994 و تولى منظمة التجارة العالمية تطبيقها من أول يناير 1991.

حيث يتمثل تحرير تجارة الخدمات المصرفية في رفع القيود على تجارة الخدمات تأتي هذه القيود من خلال القوانين و الإجراءات التي تسنها و تقرها الدولة و العمل على التوصل إلى نظام التبادل الحر للخدمات .

كما تعرف على أنها القدرة على تخطي الحدود لخدمة أو عناصر منفردة ضمن سلسلة إنتاج تلك الخدمة من دون حركة مجهزها أو المستفيد منها .

ثانيا: المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات

قامت اتفاقية تحرير التجارة على عدد من المبادئ و القواعد التي يجب أن تراعى عند تطبيق الاتفاقية على النحو التالي[1] :

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره ،ص114 .

-**مبدأ الدولة الأولى برعاية:** ينطوي هذا المبدأ على عدم التمييز بين الدولة و موردي الخدمات الأجانب من الدخول إلى الأسواق و شروط التشغيل فإن أي ميزة تتصل بتجارة الخدمات تعطي لطرف تمتد تلقائيا إلى الطرف الأخر .

-**مبدأ الشفافية:** و طبقا لهذا المبدأ فإن الدول الأعضاء في الاتفاقية، تكون ملتزمة بإعلان جميع القوانين و القرارات و اللوائح السارية و المتعلقة بالتجارة في الخدمات.

-**مبدأ التحرير التدريجي:** هو كوسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي بين كل الشركاء التجاريين، و يعني تخفيض أو إزالة أية أثار معاكسة على تجارة الخدمات تعوق كفاءة الأسواق، و بما يحقق منافع متوازية لجميع المشاركين في تلك المفاوضات.

-**مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية:** و يعني قيام مختلف الأعضاء بتسهيل زيادة مساهمة أو مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية .

-**مبدأ عدم السماح بالاحتكارات و الممارسات التجارية المقيدة:** نظرا لأن أحد الأساليب الدمائية التي يمكن أن تفوق تحرير تجارة الخدمات يتمثل في بعض الممارسات غير المشروعة التي يتبعها مقدمي الخدمات للوطنيين لتنفيذ منافسة الأجانب.

ثالثا: الخدمات المصرفية و المالية التي تشملها الاتفاقية

وقعت على اتفاقية جنيف لتحرير تجارة الخدمات المالية 80 دولة في شهر ديسمبر1997، و ذلك تنفيذا لقواعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات و تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1999 , و تشمل هذه الاتفاقية الخدمات المالية و البنكية التي نلخصها في النقاط التالية :

-الخدمات المالية للمصارف و المؤسسات المالية.

- خدمات التأمين بكافة أنواعها.

- الإقراض بكافة أشكاله و أغراضه و أنواعه.

- خدمات التأجير العادية و التأجير التمويلي.

- خدمات التحويلات و المدفوعات.

- خدمات الضمان و الأعتمادات المستندية و التسهيلات المصرفية.

- خدمات إصدار الأوراق المالية و الترويج لها.

– الوساطة و أعمال السمسرة المالية.

– إدارة الأصول المالية (الأرصدة النقدية، محافظ الأوراق المالية) و أنواع الاستثمار الجماعي (صناديق الاستثمار،صناديق التأمين و المعاشات).

و قد حددت الاتفاقية أشكال انتقال الخدمات المالية في أربعة أشكال مثلها مثل الخدمات الأخرى و هي :

–نقل الخدمات عبر الحدود، و مثال ذلك حصول مستهلك محلي على قرض أو شرائه لسندات أو حصوله بوصلة تأمين من مؤسسة مالية تقع في الخارج.

– الاستهلاك الخارجي، كأن يقوم المستهلك بشراء خدمة مالية عندما يكون في الخارج.

– الوجود التجاري، يتعلق بإقامة فرع أو وكالة من قبل بنك أجنبي أو مؤسسة مالية في إقليم دولة أخرى.

–قيام شخص طبيعي بتقديم خدمات مالية في أرض دولة أجنبية.

الفرع الثاني: أثار و تحديات تحرير تجارة الخدمات المصرفية

أولا: الآثار الايجابية

تقر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية عل مبدأ التحرير التدريجي لهذه التجارة في العالم , بغية تمكين الدول الأقل تقدما و النامية من زيادة حصة صادراتها العالمية من الخدمات المالية و تعزيز قدرتها على استيعاب التقنية الحديثة في هذا المجال إلى جانب ترسيخ كفاءة و تنافسية أسواقها المالية و تحسين دخولها إلى قنوات التوزيع و شبكات المعلوماتية[1].

و يمكن تلخيص أهم مكاسب تحرير تجارة الخدمات المالية من خلال مايلي[2] :

– يسمح تحرير التجارة في الخدمات البنكية و المالية في جعل هذا القطاع الأكثر كفاءة و استقرار، حيث أن اتساع السوق البنكية يدفع إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الاندماج المصرفي و كذالك تعميق المنافسة من عمليات الخوصصة، و بالتالي تخفيض تكاليف الخدمات

[1]– مصطفى رشدي شيخه، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، الدار الجديدة، الإسكندرية، 2004.ص:19.

[2]– طارق عبد العال حماد ،التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2003 ، ص28 .

المصرفية مع تزايد درجات المنافسة و الاندماج المصرفي اللتان تسمحان للبنوك بتخفيض العمولات و أسعار الفائدة إضافة إلى زيادة كفاءة تقديم الخدمات البنكية.

– توفير المزيد من الخدمات البنكية للعملاء حيث تستطيعون الحصول على جميع احتياجاتها منها إلى جانب تحسين جودتها و إتاحة الفرصة إلى العملاء و الشركاء على حد سواء باختيار المزيج المناسب للتمويل (أسهم، سندات أو قروض) و زيادة حجم التمويل و طرق تحديده.

– يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المالية إلى المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة و التكنولوجيا و يشمل ذلك معرفة أفضل الممارسات الإدارية و المحاسبية و معالجة البيانات و استخدام الأدوات المالية التي من شأنها تخفيض مخاطر السوق و المساعدة على تعميق و توسيع الأسواق المالية من خلال زيادة حجم المعاملات و مجال الخدمات .

– يحتمل أن تتحسن السياسة النقدية، فالسوق الائتمانية و أدوات التحكم في الائتمان بطريقة مباشرة يمكن أن تستبدل بأدوات عملية غير مباشرة مثل عمليات السوق المفتوحة و خاصة مع وجود أسواق مالية منظمة جيدا فتحرير تجارة الخدمات المالية يؤدي إلى تحسين تخصيص الموارد المالية وزيادة العائد على الاستثمار و التحفيز على تجميع المدخرات و بالتالي تحقيق المزيد من النمو من خلال سياسة نقدية و أخرى اقتصادية أكثر كفاءة و فعالية.

– يسمح تحرير تجارة الخدمات المالية بزيادة تدفق رؤوس الأموال من الدول ذات الفائض إلى في رأس المال إلى الدول التي لديها عجز فيه، و هذا ما يخدم الطرفين في نفس الوقت.

– تحمل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية الكثير من المزايا و التي تم إبرازها أعلاه، و لكن ذلك لا يدفعنا إلى التغاضي عن سلبيات و مخاطر الاتفاقية لاسيما بالنسبة للدول الأقل تقدما.

ثانيا: الآثار السلبية و التحديات

يظهر جليا أن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية تحمل بين طياتها الكثير من الانعكاسات السلبية التي تتطلب من الدول الموقعة عليها التعامل معها بحذر و ندرج أهمها من خلال ما سيتقدم[1]:

–صعوبة المنافسة المتكافئة و ذلك لسيطرة البنوك و المنافسات المالية الدولية الرائدة في هذا المجال على السوق الدولية و المحلية، إضافة إلى قدرة البنوك الدولية على استخدام شبكتها الدولية لتهريب الضريبي و تسهيل عمليات هروب الأموال و حجب عملياتها عن السلطة الرقابية، بيد أن البنوك و المؤسسات المالية

[1] عبد المطلب عبد الحميد : العولمة و اقتصاديات البنوك ،مرجع سبق ذكره، ص135.

المحلية يمكنها الاستفادة من البنوك و المؤسسات المالية الدولية من خلال الاحتكاك بها و محاولة زيادة قدرتها التنافسية خاصة إذا قامت الدولة بوضع السياسات و الشروط التي تعمل على تأمين المؤسسة.

– اتجاه البنوك و المنافسة المالية الأجنبية لخدمة القطاعات المربحة من السوق فقط، و التي يشار إليها باختيار الأفضل، بما يحمله ذلك من مخاطر و عدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات معينة و أقاليم معينة، و لكن ذلك يتطلب من الدولة الاتفاق على التزامات خدمية عالمية تفرض على المؤسسات الأجنبية و المحلية على حد السواء فينتج عنه توزيع الخدمات عل جميع القطاعات.

– كثرة البنوك و المؤسسات المالية وسط سوق يتميز بالوفرة مما يؤدي إل تفاقم المشكلات في القطاع البنكي حيث أن الوفرة و أو الإفراط البنكي يعني أن هناك العديد من البنوك تعمل على جذب العمليات في سوق بنكية محدودة ،و لكن يمكن تجنب ذلك من خلال إتباع سياسة الاندماج البنكي لتكوين كيانات مصرفية قوية قادرة على المنافسة.

– التعرض للازمات سواء بنكية أو مالية و التي مست أقوى البنوك على الساحة الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية ،كندا ،روسيا ...الخ. و انتقلت عدواها إلى بنوك أخرى، و لذا وجب على الدول وضع نضام للإنذار المبكو حتى تتحكم في تلك الأزمات و تسيطر عليها.

الفرع الثالث: النظام المصرفي الجزائري و موقفه من تحرير تجارة الخدمات المالية

اعتمدت الجزائر عقب الاستقلال على إتباع النموذج السوفيتي في نشاط الوساطة المالية مما أدى بالبنوك الجزائرية في نهاية المطاف إلى نسيان دورها كوسيط مالي بحيث أصبحت عبارة عن بنوك للمؤسسات العمومية بتوقيع الحزينة و بذلك صدرت قوانين لمحاولة تصحيح الوضع من خلال قانون 1986و 1988 لاستقلالية البنوك.

و كان يجب إصدار قانون أكثر صرامة و أكثر جدية فصدر ذلك قانون 90–10 الذي يمثل نقطة تحول في النظام المصرفي الجزائري من خلال برامجه الطموحة للإصلاحات الخاصة في مجال الوساطة المالية و إعادة هيكلة القطاع المصرفي و إرسال قواعد المنافسة بين البنوك في الميدان المالي و وضع البنوك تحت سلطة القانون التجاري.

ثم دعمت القوانين المنظمة لعمل الجهاز المصرفي، خاصة مع توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في 1994/04، لإقامة سياسة نقدية أكثر صرامة و عليه زادت القيود على النظام المصرفي تزامنا مع تخفيض الدينار الجزائري و استعمال النقد كوسيلة مراقبة مباشرة.

و لعل الأزمة التي شاهدتها الجزائر و المتمثلة في سحب ترخيصها من بنك الخليفة بعد اتهامه بتهريب الأموال إلى الخارج، زادت سيطرة الحكومة على البنك المركزي بإضافة عضوين إلى مجلس النقد والقرض يعينان من طرف رئاسة الجمهورية على أن يكون من وزارة المالية و ذلك من خلال مجموعة من القوانين و الأوامر نذكر منها :

-الأمر رقم 03-11 الصادر في 23/أوت/2003.
-القانون رقم 01-04 الصادر في 04/مارس/2004 .
-القانون رقم 02-04 الصادر في 04/مارس/2004 .
-القانون رقم 03-04 الصادر في 04/مارس/2004 .

على العموم ، فإن الظروف التي يعيشها النظام المصرفي الجزائري، تدخل ضمن الظروف التي تعيشها البلدان العربية عموما، بالرغم من التطورات التي يشهدها النظام المصرفي العالمي في ظل اتفاقية الخدمات المالية و المصرفية، التي جاءت بها المنظمة العالمية للتجارة (OMC) ،حيث ترغب الكثير من الدول العربية الانضمام أليها. و يتطلب الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة إعادة النظر في المنظومة المصرفية ككل للقضاء على كل أسباب الضعف المتمثلة في :

- ضعف الإطار القانوني، إذ تتميز القوانين بالجمود.

- سلوك العميل، يجب تحفيزه على استعمال وسائل دفع حديثة و التعامل يكون نقدا.

- الضعف التكنولوجي، يجب العمل على تنويع الخدمات المالية والمصرفية، باستعمال ثورة الاتصالات و المعلومات.

- عدم القدرة على مواجهة شدة المنافسة، مما تستدعي الضرورة إلى تكوين تكتلات عن طريق عمليات الاندماج المحلي و الأجنبي بين المصارف.

-عدم استعمال مفهوم البنوك الشاملة، التي تساعد على تقوية الوساطة المالية في الأسواق المالية و خدمات التأمين.

- ضعف استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة ،حيث هناك تدخل حكومي في نشاطاتها .

- هناك عدة نقائص أخرى ،مثل ضعف مهارات العنصر البشري ،ضعف معدلات النمو، و بطء عملية الخوصصة.

المطلب الثاني: تنويع النشاط المصرفي الجزائري و ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل الدولية

الفرع الأول : تنويع النشاط المصرفي الجزائري

في ضوء التحديات الجديدة التي أصبحت تواجه البنوك الجزائرية , ليس فقط من البنوك الاجنبية بل و حتى من المؤسسات المالية غير المصرفية ، و المؤسسات التجارية الأخرى إزاء هذه التطورات ينبغي على البنوك الجزائرية تدعيم قدرتها التنافسية من خلال تقديم حزمة متنوعة و متكاملة من الخدمات المصرفية تجمع فيها ما بين التقليدي و الحديث تكريسا لمفهوم البنوك الشاملة و من أهم هذه الخدمات نذكر على سبيل المثال مايلي[1]:

- الاهتمام بالقروض الاستهلاكية الموجهة لتمويل الاحتياجات الشخصية و العائلية.
- الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و المتناهية الصغر.
- استخدام أسلوب الائتمان ألإيجاري.
- القروض المشتركة.
- تقديم خدمات الاستشارة و خدمات الحيطة من مخاطر تقلب أسعار الفائدة و أسعار الصرف.

الفرع الثاني: ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل الدولية

في ظل تأثر الجهاز البنكي بالعولمة و تزايد المنافسة العالمية و المحلية أصبح أي بنك من البنوك عرضة للعديد من المخاطر، لذا وجب التفكير و البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، و إيجاد

فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم، يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك .

أولا: لجنة بازل و اتفاقياتها

أولى الخبراء في مجال البنوك اهتماما متزايدا بحجم رأس المال، باعتباره خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنك لخسائر بسبب توظيف أمواله في عمليات لا تخلو من المخاطر، مثل: القروض و التوضيفات الأخرى و ذلك مقابل التزام هام، و هو ضمان أموال المودعين.

[1] معطى الله خير الدين بوق مقود محمد : المعلوماتية و الجهاز البنكي (حتمية تطور الخدمات المصرفية) ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية (واقع و أفاق) ، مرجع سابق ،ص :202 .

لذلك حاول هؤلاء الخبراء وضع معايير لقياس كفاية رأس المال منذ وقت مبكر، و بأشكال مختلفة، و أول المعايير المستخدمة في هذا المجال كان نسبة رأسمال البنك إلى إجمالي الودائع تعادل عشرة أضعاف رأس المال، و ساد هذا المعيار إلى سنة 1942، حيث تخلت عنه المصارف الأمريكية

منها.

بعد الحرب العالمية الثانية استخدمت السلطات النقدية و المصارف معيار نسبة رأس المال إلى أجمالي الأصول باعتبار أن الأهم بالنسبة للبنك هو كيفية استخدام الأموال في توظيفات مختلفة، و مدى سيولة هذه الأصول.

تطور الأمر بعد ذلك إلى استخدام مؤشر رأس المال إلى أجمالي القروض و الاستثمارات، باستثناء بعض الأصول كالنقدية في الصندوق و الأوراق المالية الحكومية، و القروض المضمونة من الحكومة على اعتبار أن هذه الأصول ليست فيها مخاطرة بالنسبة للبنك. و قد ظهرت هذه الفكرة منذ سنة 1948 تقريبا [1].

بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية، و تزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها و التي منحتها البنوك العالمية ، مما سبب أزمات لهذه البنوك، إضافة إلى المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية و الأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك . كل هذا جعل السلطات الإشرافية في أقطار مجموعة الدول الصناعية العشرة الكبرى group of tan وهي:بلجيكا ، كندا،فرنسا ، ألمانيا،إيطاليا ،اليابان هولندا ، السويد، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية،بالإضافة إلى كل من سويسرا و لوكسمبورغ، إلى تشكيل لجنة من خبراء السلطات النقدية و البنوك المركزية في هذه الدول تجتمع عادة في مقر بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية و بها تقع أمانتها العامة، لذلك سميت هذه اللجنة باسم لجنة بازل للإشراف المصرفي

عرفت توصيات بمقررات لجنة بازل ، و كان ذلك سنة 1975 .

1-اتفاقية بازل الأولى :

بعد سلسلة من الجهود و الاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال الذي عرف باتفاقيةِ بازل الأولى، و ذلك في يوليو 1988، ليصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا .

يجب الإشارة في البدء إلى أن اتفاقية بازل الأولى استهدفت بالدرجة الأولى كبريات البنوك العالمية، كما أن تطبيق مبادئ الاتفاقيةِ يقع تحت مسؤولية السلطات الوطنية، فاللجنة ليست لها صفة الإلزام لتطبيق ما

[1] – رسمية قريا قص، عبد الغفار حنفي، الأسواق و المؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ،ص122 .

جاءت بيه (اللجنة لا تملك سلطات إلزامية على الدول ،كما نتائجها لا تحمل أي قوة رسمية أو قانونية)[1]، و لقد كرست لجنة بازل جهودها لدراسة موضوع كفاية رأس المال، و قد وصلت بداية الثمانينات إلى أن نسبة رأس المال في البنوك دولية النشاط الأساسية قد تضاءلت بنسبة كبيرة، و ذلك في الوقت الذي تزايدت فيه حدة المخاطر الدولية (مشاكل البلاد المثقلة بالديون) مما دفع باللجنة إلى السعي لإيقاف تأكل مستويات رؤوس الأموال في البنوك و إيجاد نوع من التقارب في نظم قياس كفاية رأس المال [2].

لذلك تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها و بطريقة مربحة , و قدرت هذه النسبة ب8%،و أوصت اللجنة من خلاله على تطبيق هذه النسبة اعتبار من نهاية عام 1992، ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات، بدءا من 1990، و كانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها (كوك COOK) و الذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة، لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل، أو نسبة كوك و يسميها الفرنسيون أيضا معدل الملاءة الأوربي[3] :

قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنية المخاطر، و تضم دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE/OECD، يضاف إلى ذلك دولتان هما سويسرا و المملكة العربية السعودية. أما المجموعة الثانية فهي عالية المخاطر، و تضم بقية دول العالم.

يمكن القول أن اتفاقية بازل تهدف فيما يتعلق بالبنوك العاملة في السوق المصرفي العالمي في ظل العولمة إلى مايلي[4] :

-المساهمة في تقوية و تعميق و الحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي و بالتحديد بعد تفاقم أزمة الديون بخصومات عالية.

-في الدول النامية مما أضطر باللجنة لاتخاذ إجراءات عديدة مثل إسقاط الديون أو تسديدها.
-وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة، و بالتالي إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي.

-وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة، و بالتالي إزالة الفروق في المتطلبات

[1]- وليام كون ، اتفاق بازل 2 ينجز نهاية العام لكنه غير ملزم ، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 275، 2003 ،ص71 .

[2] - هبة محمود الطنطاوي ألباز، التطورات العالمية و تأثيرها على العمل المصرفي و إستراتجية عمل البنوك في مواجهتها :مع إشارة خاصة لمصر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ،عين شمس ، كلية التجارة قسم اقتصاد، 2003 ، ص52.

[3] - Philippes gaspi Ault et Stéphane pria mi : la banc fonctionnement et stratégies , ed . economica ,pris ،1995 ،p 170 .

[4] - طارق عبد العال حماد ، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك ، مرجع سبق ذكره , ص127

الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي.

-العمل على إيجاد آليات لتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية في مقدمتها العولمة المالية و التي تنبع من التحرير المالي و تحرير الأسواق النقدية من البنوك بما في ذلك التشريعات و اللوائح المعوقات التي تحد من اتساع و تعميق النشاط المصرفي عبر أنحاء العالم.

-تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك و تسهيل عملية التداول للمعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

2-اتفاقية بازل الثانية :

ساعد معيار كفاية رأس المال الذي وضعته لجنة بازل الأولى عام 1988 على تقوية

استمرار النظام البنكي الدولي ، و دعم المساواة التنافسية بين البنوك العالمية، و لكن النظام المالي و الصناعة البنكية عرفت تطور سريع و كبير خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي جعل مؤشر كوك غير كاف لقياس الصحة لمالية للمؤسسة البنكية، بعد وضع هذه النسبة ، رأت المصارف ضرورة

إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها ، و ذلك مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها , خاصة في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات، لذلك أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة لحساب الملاءة المتعلقة بمخاطر السوق فقط سنة 1996، و هي مطروحة منذ سنة 1998، و في يونيو 1999 نشرت لجنة بازل اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس الملاءة المصرفية (كفاية رأس المال) يحل محل اتفاقية عام 1988،و تدخل فيه معايير تأخذ في الاعتبار و بشكل أكثر دقة و شمولية معامل المخاطرة في ميزانيات المصارف، و هو الذي عرف باتفاقيةِ بازل الثانية.

في 16 يناير 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا و تفصيلا حول الإطار الجديد السابق لمعدل الملاءة المصرفية،و طلبت إرسال التعليقات عليها من المعنيين و المختصين و الهيئات (و منها صندوق النقد الدولي) قبل نهاية شهر مايو 2001 ، و كان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية عام 2001 ، لكن لكثرة الردود و الملاحظات تم تمديد مهلة التطبيق حتى2000 [1].

يقوم النظام الجديد على ثلاثة أسس هي:

-طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر و اللازم لمواجهة مخاطر

[1] – سليمان ناصر،الرظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية (واقع و أفاق) ، الجزائر ، 2005 ،ص:290 .

السوق و مخاطر التشغيل و مخاطر الائتمان .

-ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة , أي أن يكون للبنك أو غيره من المؤسسات المالية الخاضعة لأشراف الجهات الرقابية الآلية للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال الاقتصادي، و ذلك من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بذلك.

-نظام فاعل لانضباط السوق و السعي إلى استقراره ، و هذا يتطلب من إي بنك أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأس مالها و مدى تعرضها للأخطار، و الطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر حتى يكون عملاء هذه المؤسسات و دائنو ها على علم بها، و ليتمكنوا من تقدير المخاطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات بالنسبة لكفاية رأس المال سمحت الخطة الجديدة للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق ،و التي قد تختلف من بنك لأخر،كما منحت لها المرونة في التطبيق، إذ تعطي هذه الاتفاقية المصارف حرية اختيار مناهج مبسطة أو أكثر تعقيدا في هذا التحديد حسب حجم المصارف و قدرتها على التعامل مع تلك المخاطر.و مع أن الاتفاق الجديد أبقى على معدل الملاءة الإجمالية عند 8% كما ورد في اتفاق بازل الأول لعام 1988 إلا أنه أدخل بعض التعديلات على مكونات النسبة.

و بناءا على تقييم الجهات الرقابية لقدرات البنوك في إدارة مخاطرها ،فإن الاتفاق الجديد المقترح (اتفاق بازل الثاني) يمنح الخيار للبنوك في اعتماد إحدى النماذج الثلاثة لتحديد رأس المال لمواجهة المخاطر و هي :

-النموذج الموحد الذي يعتمد على التقييم الخارجي للائتمان.
-نموذج التصنيف الداخلي interna rating boa(IRB).
-نموذج (IRB) المتقدم أو المنهج القائم على النماذج.

ثانيا: تطبيق مقررات لجنة بازل على النظام المصرفي الجزائري

في الجزائر حددت التعليمة رقم 47-49 الصادرة في 1994/11/12 معظم المعدلات المتعلقة بالقواعد الحذرة و أهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال.

فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك الالتزام بنسبة ملائمة لرأس المال أكبر أو تساوي 8% تطبق بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو نظام اقتصاد السوق و حدد أخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999، وذلك وفق المراحل الآتية[1] :

- 4% مع نهاية شهر جوان 1995.
- 5% مع نهاية شهر ديسمبر 1996 .
- 6% مع نهاية شهر ديسمبر 1997 .
- 7% مع نهاية شهر ديسمبر 1998 .
- 8% مع نهاية شهر ديسمبر 1999 .

و قد حددت المادة رقم 05 من التعليمة رقم 74-94 كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حددت المواد 6 و 7 العناصر التي تحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك، و مجموع هذين الجزأين يشكل رأس المال الخاص للبنك بينما بينت المادة 08 من التعليمة مجموع العناصر التي يوفر فيها عنصر المخاطرة ،ثم ضفتها المادة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصة بها حسب ما يكافئها من قروض و ذلك في ملحق خاص ينشره و يوزعه بنك الجزائر لدراسة مدى التزام البنوك العامة بالجزائر بمعيار لجنة بازل لكفاية رأس المال اخترنا عينة منها تتكون من أربعة بنوك،

بنكان عموميان و هما :

البنك الوطني الجزائري BNA ، و بنك الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP و بنك خاص أجنبي هو المجموعة المصرفية العربية ABC الجزائر و بنك أسلامي مختلط بين القطاع العام الجزائري و القطاع الخاص الأجنبي و هو بنك البركة الجزائري.

-البنك الوطني الجزائري BNA:

هو أول بنك تجاري تأسس بالجزائر ،أنشئ سنة 1966 حقق نسبة كفاية لرأس المال تصل إلى 10.12% سنة 1997 لتنخفض بشدة إلى 6012% سنة 1999 ، ثم لتبلغ 7064% سنة 2000، مما يدل على أن هذا البنك لم يولي الاهتمام الكافي لهذه النسبة، و هذا بالرغم من أن ترتيبه ضمن 100 مصرف عربي جاء في الرتبة 28 سنة 2001 ،و هو الترتيب الذي ينشئه سنويا اتحادا لمصارف العربية بناءا على عدة معطيات أهمها : حجم الأصول ، حجم الودائع ،حقوق المساهمين، صافي الربح .

-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP:

[1] - المادة 3 من التعليمة رقم 74- 94 المؤرخة في 1994/11/29 المتعلقة بتحديد القواعد الحذرة .

حقق نسبة ملاءة لرأس المال تقدر ب 14%سنة 2001[1] و هي نسبة جيدة مقارنة مع حداثة خضوعه للتنظيمات البنكية.

-المجموعة العربية المصرفية ABC:

مجموعة دولية مقرها البحرين، فتحت أول فرع لها بالجزائر سنة 1998 بمساهمات جزائرية، حقق هذا البنك نسبة كفاية لرأس المال تصل 22098% سنة2000 لتنخفض إلى 9084% سنة 2001 ثم لترتفع إلى 15.62% سنة 2000 [2]،و هذا يعني أن هذه النسبة مراقبة بشدة من طرف البنك و يحاول تحسينها باستمرار و يبدو أن خبرته الدولية كانت وراء ذلك .

-بنك البركة الجزائري:

يحقق هذا البنك نسبة ملاءة عالية لرأس المال و باستمرار و قد بلغت هذه النسبة سنة 1999 على سبيل المثال 33.9% [3] ثم 21.76% سنة 2003 [4]و يبدو هنا أيضا أن الخبرة الدولية للبنك إضافة للرقابة الصارمة للمقر الرئيسي على الفروع كانتا وراء ذلك.

و بعد استعراضنا لتأثير اتفاقيات بازل على النظام المصرفي الجزائري يمكننا تسجيل الملاحظات الآتية[5]:

-بالنسبة لاتفاقية بازل الأولى فقد تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية إلى نهاية 1991 و ذلك كما نصت عليه التعليمة 74-94 بينما حددت لجنة بازل أخر أجل لتطبيقها بنهاية سنة 1992، كما أن هذه اللجنة منحت للبنوك فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات للالتزام بمعيارها ، بينما منحت التعليمة السابقة للبنوك الجزائرية فترة تصل إلى خمس سنوات لتطبيق ذلك المعيار، و ذلك تماشيا مع الفترة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر و التطبيق المتدرج للإصلاحات الاقتصادية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي.

-حددت التعليمة رقم 74-94 معامل ترجيح للخطر بنسبة 100% بالنسبة للمساهمات في الشركات و ذلك موافق لما وضعته لجنة بازل إلا أن بنك الجزائر و في ملحق خاص بالنماذج السابقة وضعت هذه المساهمات في بند : ديون على الزبائن والأفراد , بينما المساهمات و المشاركات ليس لها طابع الديون على الغير أو الحقوق , لا في النظام المصرفي التقليدي و لا الإسلامي .

-يلاحظ أن التشريع المصرفي الجزائري قد ساير اتفاقية بازل الأولى من خلال إصدار التعليمة

---

[1]- ceps news ,N°9, mars 2002 , p1.

[2] – التقرير السنوي للمجموعة المصرفية العربية ، ABC الجزائر لسنة 2002 ، ص29

[3]– المنشورات التعريفية للبنك .

[4] – وثائق التصريح لبنك البركة الجزائري لدى بنك الجزائر لسنة 2003 .

[5] سليما ناصر ، النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل،مرجع سبق ذكره ، ص 295 .

رقم 74-94 و لكنه لم يساير بعد اتفاقية بازل الثانية , و ذلك بسبب أن هذه الاتفاقية لم تدخل بعد حيز التطبيق النهائي المقرر ببداية 2005, إلا أن ذلك يجب أن لا يمنع المسئولين عن الجهاز المصرفي في الجزائر من التحضير الحدي لذلك كما يحدث في معظم دول العالم .

المطلب الثالث: الخدمات البنكية الإلكترونية

الفرع الأول: مفهوم الصيرفة الإلكترونية و تطورها عبر التاريخ

الصيرفة الإلكترونية، أو المصارف الإلكترونية، مصارف عن بعد ،مصارف الانترنت، كلها اصطلاحات تؤدي ذات المقصود،مع فرق في درجة "الإلكترونية" في أعمالها ،الإلكترونية تعني اتجاه البنوك نحو التوسع في أنشاء مقار لها عبر الانترنت بدلا من أنشاء مقار و مباني جديدة[1] .

و المقصود بالصيرفة الإلكترونية هو إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية أي استخدام تكنولوجيا الأعلام و الاتصال الجديدة ، سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف. في ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك , إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه و هو في منزله و هو ما يعني تجاوز بعدي الزمان والمكان.

ظهرت الصيرفة الإلكترونية بظهور النقد الإلكتروني مع بداية الثمانينات حيث برز مفهوم "monetike " الذي يعني تجاوز النقد بالإلكترونيك غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني يرجع في الواقع إلى بدايات القرن الماضي في فرنسا (بطاقات كرتونية تستدم في الهاتف العمومي) و في و.م.أ (بطاقات معدنية تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البري).

و مع ذلك كان لا بد من الانتظار حتى الخمسينات حتى يشهد العالم تحولا في هذه البطاقات حيث أصدر american express (1958) بطاقات بلاستيكية و التي انتشرت على نطاق دولي في الستينات.

و في سنة 1968 أصدرت مجموعة من ثمانية بنوك banc american ،و التي دولت لتتحول فيما بعد إلى شبكة فيزا visa. كما تم في نفس العام إصدار البطاقة الزرقاء من قبل ستة بنوك فرنسية و في نهاية السبعينات و بفضل ثورة الإلكترونيك، تم تزويد البطاقات بمسارات مغناطيسية pistes megnatikues في عدد من البلدان الصناعية ،حيث أصبحت البطاقة تحوي ذاكرة و يمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراء عمليات الدفع.

[1]- Guy Hervier , le commerce électronique , France , 2001 , p 50 .

و منذ 1986 شرعت اتصالات فرنسا في تزويد غرف الهاتف العمومي بأجهزة قارئة لبطاقة الذاكرة. و مع بداية التسعينات 1992 أصبحت كل البطاقات المصرفية (بطاقة دفع أو سحب) في فرنسا برغوثيه (des cartes a puce) و بالتالي فهي تسمح بالتعرف على سلامة البطاقة و على هوية صاحبها، و هو ما يعد دعم كبير لأمن العمليات التي تجرى بها .

إن الانفجار الذي حدث في التسعينات، بفعل التطور الهائل في مجال التكنولوجيا الإعلام و الاتصال و خاصة منها ثورة الانترنت , أدى إلى تحولات عميقة في مجال الصيرفة، فلقد ظهر في منتصف التسعينات أول بنك افتراضي في و. م. ا لنلاحظ بروز مصارف من نفس النمط، و بصورة مسارعة في مناطق أخرى من العالم، خاصة و أن تسيير الزبون الافتراضي أقل تكلفة من الزبون التقليدي كما بينت ذلك الدراسات المتخصصة[1].

الفرع الثاني: واقع الصيرفة الإلكترونية ووسائل الدفع الحديثة

لقد تطورت الصناعة المصرفية خلال السنوات الأخيرة، بشكل لم يسبق له مثيل و يرجع ذلك إلى عاملين أساسين:

-تناهي أهمية دور الوساطة المالية بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية و المالية , إن في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار و الناتجة عن عولمة الأسواق .

-تطور المعلوماتية و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، و التي كانت في كثير من الأحيان استجابة للعامل الأول.

فعلى المستوى العالمي أرتفع عدد المصارف و اتحادات الائتمان التي تقدم خدماتها على الخط و خاصة عبر الإنترنت 15845 من 1200 مؤسسة بنك في سنة 1998 ،و هو ما كان يمثل نحو 6% من السوق إلى 12000 في سنة 2000 (10 مرات) و إلى 15845 في سنة 2003 أي نحو 75% من السوق .

و التوازي مع النمو المؤسسي، ارتفع عدد المتعاملين مع الإنترنت المصرفي من 18 % في سنة 1999 إلى 51.3% في سنة 2004 ، أما في و.م.أ فقد بلغت نسبة العائلات المتعاملة عن طريق الصيرفة

[1] – رحيم حسين ، هواري معراج ، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعضوية المصارف الجزائرية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية (واقع و تحديات) ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 14-15 ديسمبر 2004،ص:316 .

الإلكترونية على الخط (العمليات المصرفية و الدفع على الخط) 50% سنة 2003 و 57% سنة 2004، و يتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 85% في سنة 2008 [1].

*** وسائل و أساليب الدفع الحديثة :**

1 – وسائل الدفع الإلكترونية: يعرف البنك المركزي الأوروبي الدفع الإلكتروني أنه كل عملية دفع صدرت و عولجت بطريقة إلكترونية .

و هي مجموعة الأدوات و التحولات الإلكترونية التي تصدرها المصارف و مؤسسات الائتمان و بسبب تنوع هذه الوسائل و اختلال طابعها أضحى من الصعب تقديم تعريف موحد للنقد الإلكتروني .

تتضمن وسائل الدفع الأدوات التالية :

❖ **النقود البلاستيكية :** وهي بطاقات مغناطيسية، يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم حاجياته , أو أداء الدفع مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة من الأموال و التي قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو التلف , بالإضافة إلى إمكانية حصوله على النقد من خلال آليات الصرف الذاتي , و تنقسم إلى ثلاث أنواع :

✓ **بطاقات الدفع :** وهي البطاقات التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية لمواجهة المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة ، لكن المنهج المتبع في ظل هذه البطاقات من أجل تأمين المعاملات المصرفية تجعل هذه الطريقة أكثر صعوبة في التعامل من العملات الورقية و المعدنية .

✓ **البطاقات الائتمانية :** تعددت التعاريف الخاصة ببطاقات بالائتمان و من هذه التعاريف أن بطاقة الائتمان هي بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية تمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة[2] و بموجب هذه البطاقة يمكن لحاملها الوفاء بقيمة مشترياته لدى المحلات التجارية المعتمدة لدى البنك مصدر البطاقة، على أن تتم التسوية فيما بعد .

✓ **بطاقات الصرف البنكي :** تشبه إلى حد كبير بطاقات الائتمان غير أن الاختلاف الوحيد يتمثل في السداد يجب أن يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب (فترة الائتمان في هذا النوع لا تتجاوز شهر) .

❖ **البطاقة الذكية :** وهي وثيقة إلكترونية يتم عليها تخزين جميع المعلومات الخاص بحاملها

[1] – رحيم حسين ، هواري معراج ، مرجع سابق ، ص 317 .

[2] – محمد سحنون، النظام المصرفي بين النقود الورقية و النقود الآلية ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، رقم 04، ماي 2003 ، ص 65.

مثل الاسم،العنوان، البنك المصدر لها , أسلوب الصرف، المبلغ المصروف و تاريخه،تاريخ حياة العميل البنكية، و تعد هذه البطاقة من البطاقات التي يختار العميل التعامل بها بغض النظر عن أسلوب الصرف (ائتماني أو فوري) ، و لذلك تشبه بالكمبيوتر النقال، كما يمتاز هذا النوع من البطاقات بعدة عناصر للحماية ضد عمليات التزوير و التزييف و سوء الاستخدام من طرف الغير في حالة سرقتها أو محاولة تقليدها من أهمها : نوع الدائن المستخدمة لشريط الممغنط ، الصورة الفوتوغرافية للعميل و الرقم السري .

❖ **النقود الرقمية (النقود الإلكترونية) :** تعتمد فكرة النقد الرقمي على قيام العميل بشراء عملات إلكترونية من البنك الذي يقوم بإصدارها , إذ يتم تحميلها على الحاسوب الخاص بالمشتري و تسمى tokens , و عند قيام المستخدم بالتعامل مع شخص يتعامل بالعملات الإلكترونية , يصدر أمر عن طريق الكمبيوتر بالدفع باستخدام العملات الإلكترونية المسجلة على الحاسوب الخاص بالطرف الآخر ، فيظهر لدى هذا الأخير زيادة في المبالغ المتوفرة لديه ،و يمكن للشخص تحويل العملات الإلكترونية المتاحة لديه إلى عملات حقيقية من خلال البنك المصدر كل فترة محددة (يوم، أسبوع ، شهر...) ، و يعتبر بنك مارك ثوين أول من أصدر نقود إلكترونية بالدولار في نهاية 1995 .

❖ **الشيكات الإلكترونية:** أوضحت دراسة قامت بها أحدى المؤسسات في و. م. أ أنه يتم استخدام سنويا أكثر من 500 مليون صك ورقي،تتكلف إجراءات تشغيلها حوالي 79 سنتا لكل صك و يتزايد عدد الصكوك بنسبة 3% سنويا، في حين أنه عند استخدام الصكوك الإلكترونية فإن التكلفة تنخفض إلى 25 سنتا و هو ما يحقق وفرا يزيد عن 205 مليون دولار سنويا في و. م فقط .

وتقوم فكرة الصك الإلكتروني على وجود وسيط لإتمام عملية الدفع المتمثلة في جهة لتلخيص و الذي يشترك لديها طرفان من خلال فتح حساب جاري بالرصيد الخاص لكل منهما أو الربط بين حساب جاري مع تحديد التوقيع الإلكتروني لكل منهما و تسجيله في قاعدة بيانات جهة التلخيص و التي تكون في الغالب عبارة عن بنك، و عند لاتفاق بين متعاملين، يقوم الطرف القائم بالدفع بإرسال الشيك الإلكتروني المتوقع إلكترونيا منه إلى الطرف المستفيد الذي يستلمه ويقوم هو الأخر بالتوقيع عليه كمستفيد إلكترونيا و يرسله إلى جهة التلخيص، و التي تقوم بمراجعة الشيك و التحقق من صحة الأرصدة و التوقعات،و بناءا عليه تقوم بإحضار كل من الطرفين بإتمام إجراء المعاملة المالية، و من البنوك التي تتبنى الشيكات الإلكترونية نجد بنك بوسطن،بنك الاحتياطات الفدرالية الأمريكي[1].

[1] – رأفت رضوان ، عالم التجارة الالكترونية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ص 62 .

2- الأساليب البنكية الحديثة : مع التطورات التكنولوجية و الوسائل الإلكترونية ظهرت أساليب عديدة يتم من خلالها تسهيل استخدام تلك السائل و نجد[1] :

❖ **الهاتف المصرفي :** قامت البنوك بإنشائه لتجنب طوابير العملاء للاستفسار عن حساباتهم و تستمر هذه الخدمة 24 ساعة يوميا، فنجد بنك بار كلير في سنة 1994 تمكن من تقديم خدمة الهاتف المصرفي من خلال تحويل الأموال دفع الالتزامات و إجراء العمليات المصرفية الروتينية يوميا فضلا عن إمكانية التعاقد للحصول على قرض و قد تطور استخدام الهاتف في تقديم الخدمات المصرفية

بإدخال أجهزة الرد التلقائي على مكالمات العملاء و تقديم خيارات لهم لإجراء عمليات متعددة (خدمات استعلامية، خدمات تحويل المبالغ لجهات معلومة) كما تسمح عملية الإيداع النقدي للأموال السائلة أو الشيكات .

❖ **الهاتف الجوال :** يتجه العالم أكثر فأكثر إلى استخدام الهاتف الجوال , حيث من المنتظر أن يصل عدد خطوط الهاتف الجوال المستخدم في نقل البيانات 1.2 بليون جهاز، بينما سيصل عدد مشتركي الانترنت عبر الشبكة الثابتة إلى 750 مليون، و هو ما يدل على أن استخدامات الهاتف الجوال في ازدياد .

❖ **خدمات المقاصة الإلكترونية :** يتم تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات الأشخاص، و هيئات في أي فرع لأي بنك في الدولة دون أي تأخير .

❖ **الصرافات الآلية :** تعتمد على وجود شبكة من الاتصالات تربط فروع البنك الواحد،أو فروع المصارف كلها و ذلك لتتمكن هذه الآلة من خدمة أي عميل من أي مصرف من خلال الوصول فوريا لبيانات حساباته، و قد بدأ العمل بها في السبعينات، إلا أنها لم تجد الإقبال الكبير من البنوك آنذاك، و لكن مع التطورات التي عرفتها الساحة البنكية زاد التعامل بها لتقوم بدفع الفواتير للمؤسسات الخدمية، و تسديد الرسوم الحكومية إل غير ذلك، و استخدام البطاقات الذكية أصبح من الممكن أن يقوم العميل بشحن بطاقة مقدمة الدفع من الصرافات ليقوم باستخدامها لدفع التزاماته في نقاط دفع متعددة .

بينما يمكن للمعاملات البنكية الإلكترونية أن توفر عدد من المزايا للعملاء و أن تتيح للبنوك فرصا جديدة للأعمال،فإن استمرار اليقظة و المراجعة تعتبر من الأمور الأساسية مع ازدياد مجالاتها , و بصفة خاصة لا تزال هناك حاجة لإقامة تنسيق و تناغم أكبر على المستوى الدولي.

[1] – عز الدين آمين مصطفى ، الصيرفة الالكترونية ، **www. Bnkfsudan.org** ،01/ 11/ 2003 ، 03/22/ 2008 ،

الفرع الثالث: مشروع نظام الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

منذ بضع سنوات كثر الحديث في الجزائر عن عصرنه القطاع المالي و المصرفي ،و يعني مدلول العصرنة إلى إدخال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في النشاط المالي و المصرفي ، مع يتطلب ذلك من عصرنه كل من أنظمة الدفع و السحب، الائتمان ، التحولات المالية ،الخدمات المصرفية ، (مثل كشوف الحسابات)، التنظيم الداخلي للمصرف .

إن ثمة مشاريع هامة في هذا العدد هي قيد الانجاز حاليا لعل أبرزها مشروع الحظيرة الإلكترونية بسيدي عبد الله (نحو 30 كلم غرب العاصمة) و الذي خصص له مبلغ 22 مليار دينار من مخطط الإنعاش الاقتصادي، و هو مبلغ متواضع بالنظر إلى أهمية المشروع و استعجالاته ، و مع ذلك فهي خطوة هامة جدا في الطريق الصحيح،خاصة و أنه من المقرر تشييد مدن أخرى مماثلة في مناطق أخرى من الوطن. و الهدف المنتظر من هذه الحظائر هو تطوير التكنولوجيات الجديدة في الأعلام والاتصال في الجزائر من خلال آليات متعددة (البحث و التطوير المتخصص ،التكوين إنشاء محتضن للمؤسسات المجددة المنشأة لهذا الغرض ...الخ) .

و بالنسبة لنظام الدفع الإلكتروني الذي بدأ من خلال إصدار بطاقة الدفع ما بين البنوك فقد أنظمت له كل البنوك العمومية بعد بداية العمل بيهسنة 1995 ، إلا أن ما يعاب عل هذه البطاقة هو كونها بطاقة سحب فقط من أجهزة الصراف الآلي و ليست بطاقة دفع كما يشير إلى ذلك اسم النظام ،هذا بالإضافة إلى ضعف التعامل بهذه البطاقة ، فعلى سبيل المثال و بما أن هذه البطاقة تكاد تكون الوحيدة في الجزائر فقد بلغ عدد حاملي بطاقات الدفع 250 ألفا من بين 10 ملايين شخص مالك للحساب، في حين يتجاوز هذا الرقم 1.5 مليون شخص في المغرب سنة 2001 [1] .

و في إطار الورشة المفتوحة في مجال تطوير الصيرفة الإلكترونية و النقد الإلكتروني تجدر الإشارة إلى الجهود القائمة , سواء كانت محلية أو مع الشريك الأجنبي , من أجل إقامة هذا المشروع , و لكن بطء عمليات الانجاز تجعلنا نتساءل عن الأسباب . و سوف نشير هنا إلى حالتين :

الأولى: تتمثل في العقد المبرم في شهر أبريل من السنة الماضية ما بين شركة ساتيم (satim société algérienne d automatisation de transaction interliancaires et de monetik)

و الشركة الفرنسية (Ingestion data system) من أجل تعميم النقد الإلكتروني في البنوك الجزائرية، و كان من المقرر أن تبرز ثمرته من نفس السنة بإصدار أول بطاقة دفع مصرفية ، ثم إصدار

[1] - سفيان بو عياد ، 80 % من التعاملات التجارية في الجزائر تتم نقدا ، جريدة الخبر ، صفحة الاقتصاد، 12/16/ 2005 .

أول بطاقة دفع دولية في الثلاثي الأول من السنة 2004 [1] ، فإن القرض الشعبي الجزائري CBA هو البنك العمومي الوحيد الذي أصدر بطاقة visa لحد الآن و بعدد ضعيف جدا بلغ ستة بطاقات سنة 2003 على المستوى الوطني و 7 سنة 2004 [2] . منها بطاقة واحدة من وكالة وقلة و هذا بالرغم من الانتشار الواسع لهذه البطاقة على المستوى العالمي حيث صدر منها 171.8 مليون بطاقة سنة 2002 أي لأكثر من مليار شخص، كما تستحوذ على نسبة 60.5% من مجموع البطاقات المصدرة في العالم خلال تلك السنة .

أما الحالة **الثانية** فتتعلق بـ: اتفاق شراكة تم في نفس الفترة ما بين المجموعة الفرنسية "diagramme " الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة الصيرفة الإلكترونية و أمن تبادل البيانات المالية , و ثلاث مؤسسات جزائرية هي magasin multimédia و saft engineering و مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني (cerise) ، لتنشأ على إثره شركة مختلطة سميت بـ "الجزائر للخدمات الصيرفية الإلكترونية " و الهدف من إقامة هذه المؤسسة هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر، و هو حل يهم طبعا كل المصارف الجزائرية [3].

فبالنسبة لبطاقة ما بين البنوك CIB فهناك برنامج لتوسيع استعمالها لتصبح بطاقة سحب و دفع في نفس الوقت، و في أجل أقصاه الثلاثي الأول من سنة 2006،و لاحترام هذا الأجل فإن ذلك يتطلب إيجاد قبول عام لهذه البطاقة بتوسيع مجالات استخدامها ،و هذا يعتمد على توفير الأجهزة الضرورية لذلك في كل نقاط الدفع .

و من جهة أخرى فقد منحت وزارة المالية للمتعاملين الاقتصاديين فترة زمنية تمتد من جانفي إلى سبتمبر 2006 للتعامل بالشيك البنكي في كافة المعاملات المالية التي تفوق قيمتها 50.000 دج ، و قد كان أحد أهم العوائق في توسيع التعامل بالشيك طول فترة تحصيله خاصة بين منطقتين متباعدتين من الوطن، و هو الأمر الذي تم استدراكه بإيجاد نظام جديد للمقاصة تقرر تطبيقه في بداية عام 2006 لا يسمح بزيادة فترة تحصيل الشيك عن خمسة أيام مهما تباعدت المناطق .

من خلال ما تعرضنا إليه من هذا الفصل يمكن القول أن النشاط المصرفي كغيره من الأنشطة مر بالعديد من مراحل التطور , إذ تحول من مجرد وسيط يقوم بعمليات الإيداع و الإقراض في داخل حدود دولة معينة إلى مركز مالي قادر على الدخول في مختلف مجالات الاستثمار , و مالك للكثير من المشروعات

---

[1] – سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري و تحديات العولمة ، بحث مقدم إلى الملتقى حول الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة ، الجمعية الوطنية للاقتصاد بين الجزائريين ، الجزائر ، 11-12 جوان 2005 .

[2] - Les généralisation de monétique en Algérie prévue pour 2004 , www.canadianpress.org. /english /on-line/full/mode/htm/ , 18/04/2004,13/05/2008.

[3] – رحيم حسين ، هواري معراج ، مرجع سبق ذكره ، ص 329 .

الصناعية و الخدمية و التجارية، بل حتى على نشر فروعه في الكثير من البنوك عبر دول العالم ... نتيجة لإدراكه الجيد أن تلك الأساليب القديمة لم تعد مربحة، بل و حتى المنتجات المالية التي ألف تقديمها لم تعد تلقى قبولا .

الشيء الذي حتم تسليط الضوء على النشاط المصرفي الجزائري من أجل مواكبته لمختلف متطلبات التطور , الأمر الذي دفع البنوك التي قادت النشاط الاقتصادي لسنوات طويلة إلى البحث عن هوية و دور تسترجع من خلاله مكانتها فاتجهت إلى تنويع مصادر أموالها و استخداماتها من خلال ما يعرف بالبنوك الشاملة ، إلى جانب التكتل في كيانات كبيرة لمواجهة المنافسة القائمة فيما بينها من جهة، و كذلك اتجهت إلى الاندماج البنكي، كما حرصت على بذل جهود عديدة لمسايرة التطورات التكنولوجية بالاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات و الاتصالات و الحواسب الآلية و تطويرها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات بنكية مستحدثة و تطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسيابها للعميل بدقة وسهولة و يسر و بما يفتح الباب إلى شيوع استخدام بطاقات الدفع و الائتمان المالية التي تمهد الطريق نحو انتهاء مفهوم النقد الورقي و بروز مفهوم النقد الإلكتروني أو الرقمي،و ذلك بنشوء البنوك الإلكترونية التي نجدها في البيئة الافتراضية لا في الواقع الملموس .

و النظر إلى ما تمليه المعطيات الاقتصادية و المالية الجديدة على المستويين الوطني و الدولي، فإن النظام المصرفي الجزائري لا يزال يواجه تحديات كبيرة و على جميع المستويات [1].

[1] – سليمان ناصر ، متطلبات تأهيل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، الجزائر ، ص 329 .

خلاصـــة الفصل الثالث:

إن للعولمة المالية آثارا جلية على الجهاز المصرفي الجزائري حيث تظهر لنا من خلال عمليات الاندماج المصرفي المنعدمة في الجزائر و التي بدورها تؤول إلى البنوك الشاملة و هذا بالطبع كان شبه معدوم فالاندماج المصرفي يتجلى في اتحاد بنكين أو أكثر و ذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد و بالرغم من أنه يوجد في الجزائر بنوك عمومية و بنوك خاصة يمكن أن يحدث فيها اندماج زد على ذلك عند وقوفنا للتجربة الجزائرية في الخوصصة من خلالا توأمة ثلاثة بنوك عمومية جزائرية بثلاث بنوك أوروبية .

و كان الأثر البالغ الأهمية من آثار العولمة على الجهاز المصرفي الجزائري هو اهتزازه بالأزمات البنكية التي كان لها الأثر السلبي على القطاع المصرفي العام من خلال أزمة بنك آل خليفة و تدهور قيمة الدينار الجزائري هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد عمليات تحرير رؤوس الأموال التي أدت إلى ظهور و انتشار عملية غسيل الأموال التي كانت الموضوع الشائك لأنه الأموال كانت لتمويل الإرهاب .

و في ظل هذه التضاربات حاول الجهاز المصرفي بانتهاج بعض الاتجاهات المستقبلية تمكنه من تخفيف هذه السلبيات و الحد منها كمحاولة تنويع النشاط المصرفي وذلك عن طريق تدعيم قدراتها التنافسية بتقديم مجموعة متنوعة و متكاملة من الخدمات المصرفية و هذا تكريسا لمفهوم البنوك الشاملة مثل : تقديم القروض المشتركة و الاهتمام بتمويل المشروعات صغيرة و متوسطة بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل الدولية خاصة المتعلقة بكفاية رأس المال الصادرة في 1994 و بينت كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك و هذا لا يكفي فيجب على النظام المصرفي الجزائري تقديم خدمات بنكية الكترونية و ذلك باستخدام التكنولوجيا المتطورة لتسهيل العمليات المصرفية كالسحب و الدفع و الائتمان و التحويل بالإضافة إلى : النقود البلاستيكية ،البطاقات الذكية و الأساليب البنكية الحديثة كالهاتف المصرفي ، الصرافات الالكترونية و المقاصة الالكترونية .

الخاتمـــة

إن ما شهده العالم من تغيرات وتطورات خلال الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات التي كانت بدورها سريعة وعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، حيث تحول العالم إلى قرية صغيرة متناسقة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وأصبح هناك سوق واحد يوسع دائرة ومجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين والكل يحاول توحيد سلوك اللعبة والتعامل ويسعى بكل قوة إلى اقتناص الفرص في إطار إزالة القيود بكل أشكالها وتحرير المعاملات.

فكل هذه التحولات مست عالم الصيرفة قلب عالم المال والأعمال رأسا على عقب وعمق الفجوة الرقمية بين الدول الصناعية والدول النامية وخلق متاعب كبيرة لحكومات تسعى للاندماج في هذا الاقتصاد الجديد، كما ضاعف من حدة المنافسة في السوق المالية و المصرفية على المستوى العالمي. ويبدو ان هذا ما ينطبق على حكاية الإصلاح المالي والمصرفي في الجزائر التي بدأنا بسماعها منذ أزيد من عشرية وهذا لبروز العولمة المالية التي أدت إلى عولمة الأسواق المالية لا سيما من خلال توسع عمليات التداول والديون والأصول النقدية خارج الحدود الوطنية، فان العلاقة وطيدة بين العولمة المالية والجهاز المصرفي فهذا الأخير يعد من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثرا بظاهرة العولمة، خاصة العولمة المالية والتي تتمثل أهم ملامحها في التطورات والتحولات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية المصرفية والدولية.

من خلال هذا البحث توصلنا إلى إن للعولمة المالية تأثير واسع على الجهاز المصرفي لان تعاظم ظهور العولمة كان بحدة خاصة عند بروز مؤسسات النقد الدولية لذا فان أهم المخاطر تتضح في ما تمليه هاته المؤسسات وهو ضرورة التحرير المالي مما ينجم عنه مخاطر من بينها تعرض البنوك لازمات دخول الأموال القذرة.

وفي ظل هذه التغيرات فان الجهاز المصرفي بحاجة ماسة لمواجهة التحديات التي فرضتها العولمة المالية خاصة في ظل تنفيذ اتفاقية تحرير الخدمات المالية، أما على المستوى الوطني وبالرغم من الإصلاحات المستحدثة لازال يعاني من افرازات وتبعيات النظام السابق حيث لاتزال البنوك تمارس دورا إداريا محدودا.

و في ضوء هذه التغيرات ودراستنا لاثر العولمة الماليةعلى النظام المصرفي الجزائري نقترح بعض التوصيات والاقتراحات:

- ✓ تدعيم خوصصة البنوك في الجزائر تحت ضوابط صارمة تحددها السلطات العمومية المعنية المتمثلة في بنك الجزائر، لاسيما من خلال هيئاته " مجلس النقد والقرض "و " اللجنة المصرفية " ولهذا لا يتكرر لما حدث لبعض البنوك.
- ✓ ضرورة الاهتمام بتقوية قاعدة راس مال البنوك الخاصة وزيادة حجم أصولها، وهو ما يمكن ان يتحقق من خلال الاندماج المصرفي.
- ✓ إن الاندماج المصرفي ينبغي إن يؤدي إلى التحول إلى البنوك الشاملة التي تقدم كافة الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية والبنوك المتخصصة والاستثمارية من خلال بنك واحد وذلك كخطوة مهمة من اجل واجهة المنافسة المصرفية العالمية وذلك بتنويع الخدمات المصرفية وتحسين جودة تلك الخدمات وسرعة الأداء ودقة المعاملات .
- ✓ ضرورة تقوية بنك الجزائر ودعمه من حيث القدرة الإشرافية والتنظيمية ليقوما بدوره الفاعل في وضع وتنفيذ السياسة النقدية والمالية والرقابة على الجهاز المصرفي خاصة البنوك الخاصة.

- ✓ تشجيع التوسعات في عمليات الاندماج المصرفي فيما بين الجزائر والدول العربية وكذا الإفريقية من اجل خلق قاعدة مصرفية لمواجهة منافسة البنوك الأجنبية.
- ✓ التركيز على العائد لكل حقوق المساهمين، الأمر الذي يتطلب التخلي التدريجي من النشاطات التي لا تغطي عائداتها تكلفة راس المال المخصص لها وتحويل المزيد من راس المال للأعمال المصرفية التي ترتفع عائداتها مع الوقت.

- ✓ تنمية مهارات العاملين بالبنوك وإعداد الكوادر المصرفية على مستوى عالمي.
- ✓ الاستفادة من تجارب بعض الدول في الميدان المالي و البنكي.
- ✓ ضرورة استعداد الجزائر لمواجهة آثار تحرير التجارة عموما والقطاعات المالية والمصرفية خصوصا.

وفي الأخير فان الجدير بالذكر إن أمام النظام المصرفي الجزائري نستقبل واعد لمواجهة العولمة المالية إن توفرت و وجدت الإرادة والعزيمة الصادقة والعمل المخلص القائم على أسس علمية وتقنية سليمة.

وهذا لا يعني وقوفنا عند هذا الموضوع الحد منه بل هي انطلاقة لدراسات مستقبلية أكثر عمقا ونفعا. وأملنا إن نكون قد وفقنا في دراسة هذا الموضوع والله ولي التوفيق.

ولقد جاءت أهمية تقوية وتطوير الأنظمة المصرفية في الوطن العربي لتتمكنا من دعم التغيرات الاقتصادية و الاستجابة للمطالب المتعددة والتعايش في ضل المنافسة العالمية ومواجهة تحديات العولمة المالية.

ز

قائمـــــة المراجـــع:

أولا: الكـتب باللغة العربية:

1- الكـــتب:

- محمد سعد، ظاهرة العولمة، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 2000.

- عبد القادر تومي، العولمة من الاقتصاد إلى الايدولوجيا، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2009

- حسن كريم حمزة، العولمة المالية و النمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2011.

- محسن أحمد الخضيري، العولمة، مقدمة في فكر و اقتصاد و إدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، 2000.

- محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، 2001

- رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وأثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993

- حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد و فساد العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، مجموعة النيل العربية ،مصر،2000

- محمد صفوت قابل، الدول النامية و العولمة، الدار الجامعية ،الإسكندرية، مصر، 2004/2003

- محمد محروس إسماعيل، محمد سيد عابد، قضايا اقتصادية معاصرة ،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002

- عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2000

- رمزي زكي، العولمة المالية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة، مصر.

- شذا جمال الخطيب، صعفق الركيبي، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية رأس المال، مؤسسة طابا، عابدين، 2002

- صالح مرزاقة، النظام المصرفي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية

- أحمد هني ،اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون.

- محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996

- لعشب محفوظ، سلسلة القانون الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1997

- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2004

- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة – الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ، مجموعة النيل العربية ، مصر،2003

- محمد لكساس، محافظ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقد ية في الجزائر، 2002

- مصطفى رشدي شيخه، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، الدار الجديدة، الإسكندرية، 2004

- طارق عبد العال حماد ،التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2003

- رسمية قريا قص، عبد الغفار حنفي، الأسواق و المؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية

- سليمان ناصر ، متطلبات تأهيل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، الجزائر

2- الرسائـــــل:

- محمد زيدان، دور التسويق في القطاع المصرفي : حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر،2004

- بدرهم جميلة وآخرون، العولمة الاقتصادية وتأثيرها على النظام المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية فرع مالية وبنوك، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، 2002

- هواري معراج، تأثير السياسة التسويقية على تطوير الخدمات المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر،2005

- محرزي جلال، النظام المصرفي الجزائري:إشكالية إصلاحه، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2000|

– دريس رشيد، دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2004

– وهيبة خالفي، خوصصة البنوك في الجزائر: الواقع و الأفاق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001

– غرارة محمد العربي، سلامي بوبكر الصديق، العولمة المالية و تأثيرها على البنوك الجزائرية: دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة مقمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص :مالية، نقود و بنوك، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011|2012

– جيلالي بورزامة، أثر الجهاز المصرفي الجزائري و دور البنك المركزي في تسيير النقد و القرض، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997|1996

– مرزوقي مرزوقي، و آخرون، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة اللسانس في العلوم الاقتصادية ، فرع مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2002/2001

– شاشة بهيجة، شاشة زهية، تحرير حساب راس المال في ظل العولمة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، جامعة ورقلة ،2003|2004

– هبة محمود الطنطاوي ألباز، التطورات العالمية و تأثيرها على العمل المصرفي و إستراتجية عمل البنوك في مواجهتها :مع إشارة خاصة لمصر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ،عين شمس ، كلية التجارة قسم اقتصاد، 2003

3–مجلات، بحوث، مؤتمرات، ملتقيات، مؤتمرات:

– عبد المنعم محمد الطيب، العولمة الاقتصادية على المصارف، نظرة شمولية ، المعهد العالمي للدراسات المصرفية والمالية، السودان الخرطوم، بحث منشور على الانترنت.

– وهبة الزحيلي، لدينا دعوة إسلامية و لكن لا سواء، مجلة الدعوة، جامعة الأردن، العدد1876 ، 2003

– صالح بن غانم البدلان، الشباب والانفتاح العالمي، مجلة الدعوة، العدد 1877، الرياض، 2003

– عبد الله بن عبد المحسن التركي، موقف الإسلام من العولمة في مجال الديمقراطية و حقوق الإنسان و السلام و الأمن، مجلة دراسات إسلامية، العدد الرابع، الرياض، 1422 هـ

– أحمد عبد العزيز،د.جاسم زكريا، العولمة الاقتصادية و تأثيراتها على الدول العربية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 86، 2011

– جبار محفوظ، العولمة المالية و انعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 07، 2002

– البنك الوطني الجزائري فتحراس المال، مجلة الاقتصاد و الأعمال، عدد خاص، نوفمبر 1999

– وليام كون ، اتفاق بازل 2 ينجز نهاية العام لكنه غير ملزم ، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 275، 2003

– محمد سحنون، النظام المصرفي بين النقود الورقية و النقود الآلية ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، رقم 04، ماي 2003

– فوزي عبد الرزاق ظاهر، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول العربية في ظل التكتلات الراهنة، مؤتمر العولمة وأبعادها الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأهلية، 2000.

– احمد بوراس ، الجهاز المالي و المصرفي العربي وقدرته على التأقلم مع المتغيرات المستجدة ، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،العلوم التطبيقية ، عمان ،2003

– كاتوش عاشور، بلعزوز بن علي ، واقع المنظومة الجزائرية ومنهج الإصلاح، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (واقع التحديات)، جامعة شلف، أيام 14 –15 ديسمبر 2004

– صالح مفتاح، أداء النظام المصرفي من قبل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز و المنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، أيام 8–9 مارس 2005

– معطى الله خير الدين بوق مقود محمد : المعلوماتية و الجهاز البنكي (حتمية تطور الخدمات المصرفية) ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية (واقع و أفاق)

– سليمان ناصر،النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية (واقع و أفاق) ، الجزائر ، 2005

– سليمان ناصر،النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية (واقع و أفاق) ، الجزائر ، 2005

– رحيم حسين ، هواري معراج ، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعضوية المصارف الجزائرية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية (واقع و تحديات) ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 14–15 ديسمبر 2004

– سفيان بو عياد ، 80 % من التعاملات التجارية في الجزائر تتم نقدا ، جريدة الخبر ، صفحة الاقتصاد، 12/16/ 2005 .

– سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري و تحديات العولمة ، بحث مقدم إلى الملتقى حول الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة ، الجمعية الوطنية للاقتصاد بين الجزائريين ، الجزائر ، 11–12 جوان 2005 .

ثانيـــــا: الكتب باللغة الفرنسية

1-Les ouvrages :

- Gérand de la pradelle ,Juridicisation de la société et globalisation, article de livre, le droit dans mondialisation, universitaire de France,paris,2001

- Ammour Benhalima, Le système bancaire Algerien, Op-Cite
- Philippes gaspi Ault et Stéphane pria mi : la banc fonctionnement et stratégies , ed . economica ,pris ،1995
- Guy Hervier , le commerce électronique , France , 2001
-

2- **Les thèmes :**

_ Benmalek Riad, La reforme du système bancaire en Algerie, mémoire presentre pour l obtentionde la maitrise sciences economiques,
option « economie internationale, monnaie et finance », universite des sciences sociales, Toulouse, France, 1998 /1999

-

3-Seminaire , … :

- Benissad: les taux de change multiples , seminaire organisè par le hote laurassi, 16-17/11/1992

- ceps news ,N°9, mars 2002

ثالثـــــا:المواقع

- WWW.aklawia.net/showthread.php .

.-www.elbawaba.com

-http://www.majalisna.com ،النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة

-www. Bnkfsudan.org، الصيرفة الالكترونية ، عز الدين آمين مصطفى

فهرس المحتويات:

	الصفحة
مقدمة عامة	أ-ج
الفصل الأول: العولمة و العولمة المالية	20-02
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية العولمة	03
المطلب الأول: تعريف العولمة و مراحل تطورها	03
الفرع الأول: تعريف العولمة	04-03
الفرع الثاني: مراحل تطور العولمة	07-05
المطلب الثاني: اهداف العولمة و مظاهرها الاقتصادية	07
الفرع الاول: اهداف العولمة	08-07
الفرع الثاني: المظاهر الاقتصادية للعولمة	010-08
المطلب الثالث: الابعاد الاقتصادية للعولمة و ادواتها الاقتصادية	010
الفرع الاول: الابعاد الاقتصادية للعولمة	010
الفرع الثاني: الادوات الاقتصادية للعولمة	013-011
المطلب الرابع: مؤسسات العولمة	20-13
الفرع الاول: منظمة التجارة العالمية	17-15
الفرع الثاني: صندوق النقد الدولي	19-17
الفرع الثالث: البنك الدولي	21-19
المبحث الثاني: ماهية العولمة المالية	35-21
المطلب الاول: تعريف العولمة المالية، نشاتها و تطورها	28-21
الفرع الأول: تعريف العولمة المالية	23-21
الفرع الثاني: نشأة العولمة المالية و تطورها	28-24
المطلب الثاني: مؤشرات و مظاهر العولمة المالية	32-28
الفرع الأول: مؤشرات العولمة المالية	31-28
الفرع الثاني: مظاهر العولمة المالية	32-31
المطلب الثالث: مزايا و مخاطر العولمة المالية	35-32
الفرع الاول: مزايا العولمة المالية	33-32

الفرع الثاني: مخاطر العولمة المالية	34-33
خلاصة الفصل الأول	35
الفصـــل الثانـــي: النظام المصرفي الجزائري	62-37
تمهيد	37
المبحث الأول: واقع النظام المصرفي بالجزائر	46-38
المطلب الأول: نشأة النظام المصرفي بالجزائر	44-38
الفرع الأول: خلال الاحتلال الفرنسي	39-38
الفرع الثاني: بعد الاستقلال	44-39
المطلب الثاني: تنظيم و هيكل النظام المصرفي الجزائري	44
المطلب الثالث: خصائص النظام المصرفي الجزائري	46-44
المبحث الثاني: الإصلاحات المصرفية للجهاز المصرفي الجزائري	61-47
المطلب الأول: الإصلاحات المصرفية قبل سنة 1990	56-47
الفرع الأول: الإصلاحات المصرفية لعام 1971	50-47
الفرع الثاني: الإصلاحات المصرفية لعام 1986	52-51
الفرع الثالث: الإصلاحات المصرفية في إطار قانون استقلالية البنوك 1988	56-53
المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية للجهاز المصرفي الجزائري بعد سنة 1990	61-56
الفرع الأول: الإصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد و القرض90-10	57
الفرع الثاني: الإصلاحات المصرفية في إطار برنامج التعديل الهيكلي	59-58
الفرع الثالث: إصلاحات النظام المصرفي ما بعد سنة 2000	61-59
خاتمة الفصل الثاني	62
الفصل الثالث:الاتجاهات و التحديات للنظام المصرفي الجزائري في ظل العولمة المالية	102-64
تمهيد	64
المبحث الأول: أثار العولمة المالية على النظام المصرفي الجزائري	79-65
المطلب الأول: الاندماج المصرفي و التحول إلى البنوك الشاملة	70-65
الفرع الأول: الاندماج المصرفي	69-65
الفرع الثاني: التحول إلى البنوك الشاملة	70-69
المطلب الثاني: خصخصة البنوك الشاملة و تزايد حدوث الأزمات البنكية	74-70
الفرع الأول: الأزمات البنكية بالجزائر	74-71

المطلب الثالث: تحرير حركة رؤوس الأموال و غسيل الأموال في الجزائر	79-75
الفرع الأول: تحرير حركة رؤوس الأموال في الجزائر	76-75
الفرع الثاني: غسيل الأموال في الجزائر	79-77
المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة للنظام المصرفي الجزائري في ظل التحديات المالية	101-80
المطلب الأول: تحرير تجارة الخدمات المالية	86-81
الفرع الأول: مفهوم و مبادئ تحرير تجارة الخدمات	83-81
الفرع الثاني: أثار و تحديات تحرير تجارة الخدمات المصرفية	85-83
الفرع الثالث: النظام المصرفي الجزائري و موقفه من تحرير تجارة الخدمات المالية	86-85
المطلب الثاني: تنويع النشاط المصرفي الجزائري و ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل الدولية	94-87
الفرع الأول: تنويع النشاط المصرفي الجزائري	87
الفرع الثاني: ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل الدولية	94-87
المطلب الثالث: الخدمات البنكية الالكترونية	101-94
الفرع الأول: مفهوم الصيرفة الالكترونية و تطورها عبر التاريخ	95-94
الفرع الثاني: واقع الصيرفة الالكترونية ووسائل الدفع الحديثة	98-95
الفرع الثالث: مشروع نظام الصيرفة الالكترونية في الجزائر	100-99
خلاصة الفصل الثالث	101
الخاتمة	105-102
قائمة المراجع	111-106

فهرس الجداول:

الجـــــدول	الصفحة
الجدول–01–: حالات الاندماج المصرفي عربيا	66
الجدول–02–: تخفيض الدينار مند 1986 بالجزائر في بداية أزمة سعر الصرف بالجزائر	73

فهرس الاشكال:

الشـــــكـل	الصفحة
الشكل–01–: مؤسسات العولمـة	14
الشكل–02–: هيكل النظام المصرفي الجزائري حتى عام 2004	61
الشكل –03–: رسم توضيحي يبين حجم المديونية الخارجية وتهريب الأموال إلى الخارج في الجزائر (بمليارات الدولارات)	76